

سؤالات ابن الخباز (ت: ٦٣٩ هـ) النحوية والتصريفية
لشيخه ابن مهران العراقي (ت: ٦١٣ هـ)
(جمعا ودراسة)

إعداد

د. سهاري بنت عبدالرحمن العبيسي

أستاذ مساعد في النحو والصرف وعلم اللغة
قسم الدراسات الإنسانية (برنامج اللغة العربية)
الكلية الجامعية بالخرمة (جامعة الطائف)

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/١١/٩ م

تاريخ القبول: ٢٠٢١/١٢/٢٧ م

شكر وتقدير

تم تمويل هذه الدراسة برعاية عمادة البحث العلمي،
جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، رقم المشروع البحثي:
(١-٤٤١-٨٦).

ولما كان برنامج داعم يستهدف أعضاء التدريس الجدد، ويتطلع
إلى الإفادة من حماسهم؛ لتقديم أبحاث علمية متميزة في مجال تخصصهم،
ويهيء لهم البيئة العلمية المناسبة، فإني أتقدم لجامعتنا جامعة الطائف
ممثلة في عمادة البحث العلمي بوافر الشكر والتقدير على إتاحة مثل هذه
الفرصة، وعلى دعمهم وتشجيعهم للباحثين، والشكر موصول إلى عمادة
الكلية الجامعية بالخرمة التي تثمن جهود الباحثين، وتدفعهم لتنمية
مهاراتهم، ولكل من أسدى إليّ معروفا، أو وجّه وأشار، أو قدّم لي عونا
أو مساعدة، جزيل الشكر شكر معترف بالفضل لأهله، فلهم مني خالص
الدعوات بأن يوفقهم الله في الدنيا والآخرة.

ملخص:

حظي الدرس النحوي والصرفي قديماً وحديثاً باهتمام وعناية بالغين من طلبة العلم في مختلف الأقطار، وقد حرص كثير من التلاميذ على الجلوس إلى أساتذتهم في حلقات العلم والأخذ عنهم، فخرّجت مجالس العلماء تلك علماء أفذاذاً كتبوا في شتى المجالات، وكثيراً ما يعترض تلك المجالس عدد من المداخلات والسؤالات عما قد يستشكل عليهم، وقد عني بعض أولئك التلاميذ بحفظ تلك السؤالات، فدوّنها وضمنوها ما خلفوه لنا من تراث نحوي، ومن بين أولئك التلاميذ النابهين يلوح لنا أحمد بن الحسين بن أحمد الضرير المعروف بابن الخباز (ت: ٦٣٩ هـ)، الذي ضمّن مؤلفاته سؤالاته التي وجهها إلى شيخه ابن مهران العراقي، والتي اخترتها لتكون عنواناً لهذا البحث، ويهدف هذا البحث إلى: جمع حوارات هذين العالمين في بحث منفرد، مما يخدم الدارسين والباحثين، ويهيء لهم الاطلاع على أبرز المسائل التي نوقشت فيها، والتعرف على أهم الإشكالات النحوية والصرفية التي عرضها كل منهما، والإفادة منها في حل ما يشبهها من مسائل، وبيان منزلة السؤالات في التراث النحوي عند من تقدم على ابن الخباز ومن جاء بعده، وبيان اتجاهات السؤالات النحوية والتصريفية التي طرحها ابن الخباز على شيخه، وطريقته في عرضها، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بجمع السؤالات ودراستها وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج وتضمينها خاتمة البحث.

ABSTRACT

The grammatical and morphological lesson, past and present, received the attention and care of scholars in various countries. A considerable number of disciples were keen on joining their teachers in seminars, and occasionally substituting them. Therefore, many great and outstanding learned people, who wrote in various fields, graduated from the councils of scholars. Very often, these councils faced a number of inquiries and interventions about what may become problematic for them. Some of these disciples were keen on memorizing these inquiries, so they documented them and included them in what they left behind for us in the grammatical heritage. Among those witty disciples is Ahmed bin Al-Hussein bin Ahmed Al-Dharir, known as Ibn Al-Khabaz, whose books included the inquiries he addressed to his sheikh, Ibn Mahran Al-Iraqi, which I chose to be the title of this research. This research aims to collect the dialogues of the two scholars in an independent research, which serves scholars and researchers, and prepare them to show the most important issues discussed, to identify the most important grammatical and morphological problems presented by each of them, to benefit from them in solving similar issues, and clarifying the status of the inquiries in the grammatical heritage of those who preceded Ibn Al-Khabbaz and who succeeded him, and to explain the directions of the grammatical and morphological inquiries raised by Ibn Al-Khabbaz to his Sheikh, and the method of presentation. Both the descriptive and the analytical inductive approaches are followed in this research in collecting, analyzing and drawing the findings, and then including them in the conclusion.

مقدمة:

الحمد لله الديان، خالق الإنسان، الذي علمه البيان، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبيه ظاهر الحجة باهر البيان، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما تعاقبت الأزمان، وبعد:

فقد حظي درس النحوي والصرفي قديما وحديثا - شأنهما شأن بقية العلوم - باهتمام وعناية بالغين من طلبة العلم في مختلف الأقطار، وقد حرص كثير من التلاميذ على الجلوس إلى أساتذتهم في حلقات العلم والأخذ عنهم، فخرّجت مجالس العلماء تلك علماء أفاضوا كتبوا في شتى المجالات، إذ لم يقتصر فيها التلاميذ على مجرد الأخذ والتلقي عن العالم والاستماع لما يطرحه من المسائل ومفردات العلم، بل كثيراً ما يعترضها عدد من المداخلات والسؤالات والاستفسارات عما قد يستشكل عليهم، وقد عني بعض أولئك التلاميذ بحفظ تلك السؤالات، فدوّنوها وضمنوها ما خلفوه لنا من تراث نحوي، ومن بين أولئك التلاميذ النابهين يلوح لنا أحمد بن الحسين بن أحمد الضرير المعروف بابن الخباز، الذي ضمن مؤلفاته سؤالاته التي وجهها إلى شيخه ابن مهران العراقي، والتي اخترتها لتكون عنواناً لهذا البحث.

مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

- ما السؤالات التي وجهها ابن الخباز لشيخه ابن مهران العراقي؟
- ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة على النحو الآتي:
- ما السؤالات النحوية التي وجهها ابن الخباز لشيخه وما جواباتها؟
- ما السؤالات الصرفية التي وجهها ابن الخباز لشيخه وما جواباتها؟
- ما المصادر التي اشتملت على سؤالات ابن الخباز لشيخه ابن مهران العراقي؟
- ما اتجاهات السؤالات التي طرحها ابن الخباز على شيخه ابن مهران العراقي؟
- ما منزلة السؤالات التي وجهها ابن الخباز لشيخه ابن مهران في التراث النحوي؟

أسباب اختيار موضوع البحث:

- كون هذا الموضوع يقوم على حوار مباشر بين عالمين لكل منهما مكانته العلمية وهما: ابن مهران العراقي، وتلميذه ابن الخباز.
- طرافة الموضوع وأصالته، وكونه حصيلة لمسائل وأفكار دقيقة قلَّ طرحها عند النحاة.
- أن كلا العالمين من العلماء الذين برزوا في أوائل القرن السابع، وهو قرن نشطت فيه الدراسات النحوية، وبرز فيه الاهتمام بالعلة النحوية.
- القيمة العلمية للسؤالات التي طرحها ابن الخباز على أستاذه ابن مهران.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- جمع حوارات هذين العالمين البارزين: ابن الخباز، وابن مهران العراقي في بحث مستقل، مما يخدم الدارسين والباحثين، ويهيء لهم الاطلاع على أبرز المسائل التي نوقشت فيها.
- التعرف على أهم الإشكالات النحوية والصرفية التي عرضها كل منهما، والإفادة منها في حل ما يشبهها من مسائل.
- الوقوف على فن الحوار في المسائل النحوية، وكيفية الإجابة على المسائل النحوية، وكيف كان منهج العلماء في ذلك.
- بيان منزلة السؤالات في التراث النحوي عند من تقدم على ابن الخباز ومن جاء بعده.
- بيان اتجاهات السؤالات النحوية والتصريفية التي طرحها ابن الخباز على شيخه، وطريقته في عرضها، واتجاهات ابن مهران في جواباته.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث فيما يأتي:

- أن دراسة السؤالات تفيد في جمع الأجوبة التي يتلقاها التلميذ عن شيخه، فهي من أهم ما يرجع إليه في علم النحو.

- أن هذه السؤالات وجواباتها تشتمل على كثير من المعلومات التي ربما لا نجدها في غيرها من المصادر.
- أنها تبرز التفاعل بين التلميذ النبيه في استخراج المعلومات من شيخه، ثم المحاوره مع الشيخ في جوابه الذي طرحه.
- أنه لا توجد مصنفات حول السؤالات في علم النحو - على غرار غيره من العلوم كعلم الحديث مثلا - وهنا يبرز دور الباحثين في استخراج مثل تلك السؤالات من بطون المؤلفات، ودراستها، وبيان بعض المسائل التي ربما لم يتقدم طرحها في مؤلفات النحو.
- أنه لم يُسلط الضوء على هذه التساؤلات من قبل، ولم تُدرَس شخصية ابن مهران قبل هذا البحث، مما قد يكون إضاءة للباحثين لدراسة هذه الشخصية، وفتح مجالات أخرى للبحث العلمي.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تعرضت للسؤالات والجوابات ومنها:

- سؤالات أبي علي الفارسي النحوية لشيخه أبي بكر بن السراج جمعا ودراسة، د. عبدالله بن محمد النغمشي، نشر مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد: ٣٢، ٢٠١٤م.
- سؤالات أبي العباس المبرد النحوية والتصريفية لشيخه أبي عثمان المازني جمعا ودراسة، د. عبدالله بن محمد النغمشي، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد الخامس، العدد الثاني، (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).

وهناك أيضا دراسات تتعلق بفكر ابن الخباز، ومنها:

- اعتراضات ابن الخباز على النحويين في كتابه الغرة المخفية، أبو المجد علي حسن، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، المنصورة، ٢٠٠١م.

- مآخذ ابن الخباز على ألفية ابن معط، د. علي بن إبراهيم السعود، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد السادس، العدد الأول، ٢٠١٢م.

خطة البحث:

رسمت لهذا البحث خطة اشتملت على تمهيد وخمسة مباحث، تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة بأهم نتائج البحث، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وأهمية البحث، وخطته.

التمهيد، ويتضمن ما يأتي:

أولاً: التعريف بابن مهران العراقي.

ثانياً: التعريف بابن الخباز بإيجاز.

ثالثاً: تلمذة ابن الخباز لابن مهران العراقي.

المبحث الأول: السؤالات النحوية وجواباتها.

المبحث الثاني: السؤالات الصرفية وجواباتها.

المبحث الثالث: مصادر السؤالات المجموعة.

المبحث الرابع: اتجاهات السؤالات النحوية والتصريفية وجواباتها.

المبحث الخامس: منزلة السؤالات في التراث النحوي.

ثم الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الوصفي، وذلك بجمع السؤالات ودراستها وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج، مع مراعاة تخريج الأقوال والشواهد من مصادرها، ورتبت المسائل فيه على ألفية ابن مالك.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد إلى طريق الرشاد، وصلى الله وسلم على نبينا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

أولاً: التعريف بابن مهران العراقي^(١):

اسمه ونسبه:

هو مجد الدين عمر بن أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي، يكنى بأبي حفص الضرير، ويقال له أيضاً: السوادي، والعسفي نسبة إلى (عين سفنة) وهي قرية بنواحي الموصل.

مولده ونشأته:

وُلد بقرية من سواد العراق تسمى بُوهرز^(٢) ولم تذكر المصادر تاريخ مولده، وقدم وهو صغير إلى (عين سفنة) من نواحي الموصل، فسكنها مدة فنسب إليها، ثم ورد مدينة الموصل فنشأ فيها وحفظ بها القرآن، وطلب العلم، ولازم الشيخ أبا الحرم مكي بن ريان النحوي، وبرع فيما قرأ عليه حتى صار أنحى أهل عصره، فلما توفي شيخه أبو الحرم قام مقامه، وجلس مكانه، وأقرأ الناس النحو والآداب.

صفاته ونبوغه:

كان مفرط الذكاء، سريع الحفظ، قوي النفس وقت القراءة عليه، وقيل: إنه حفظ في ليلة واحدة ثلاثمائة بيت، لم يقبل من أحد جزاء ولا ثواباً، وبرع في النحو، والعروض، والقوافي، والتصريف، واللغة، ومعاني الشعر، وسائر فنون الأدب، وكان له يدٌ في علومٍ أخرى؛ كعلم الحساب، وكان يدرّس مذهب الشافعي، قدم إربل وأراد مناظرة محمود بن الأرملة فلم يجبه إلى ذلك خوفاً، وكان في لسانه حبسة عظيمة، وعنده ثقل في كلامه لا يكاد يبين.

تصدر وأفاد خلقاً كثيراً، وانثال عليه جماعة كثيرة ممن هو في طبقتهم من أصحاب الشيخ أبي الحرم، وأخذوا عنه حتى أقرّ له كل عالم، واعترف بفضلته كل أديب، وتخرّج به أئمة منهم ابن الخباز، ولم تذكر كتب التراجم التي تحدثت عنه أنه ترك شيئاً من المؤلفات رغم نبوغه في العلم.

وفاته:

كانت وفاته في سنة ٦١٣ هـ بالموصل، يوم عيد الفطر، ودفن ظاهر البلد بمقبرة المعافى بن عمران .

ثانياً: التعريف بابن الخباز^(٣):

اسمه ونسبه:

هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن عليّ، العلامة شمس الدين، الإربليّ الأصل، الموصليّ، النحويّ، الضرير، الشهير بابن الخباز، يكنى بأبي عبدالله، أو أبي العباس، كان والده من أهل إربل عامياً يبيع الخبز؛ ولذلك عُرف بـ (ابن الخباز)، وأصل آبائه من بعض قرى العراق.

مولده ونشأته وثقافته:

ولد ابن الخباز في (إربل) ونشأ في (الموصل) ولذلك يقال في كتب التراجم: الإربليّ ثم الموصلي، ولم تشر معظم كتب التراجم إلى تاريخ مولده، لكن تلميذه ابن الشعار ذكر أنه "ولد في اليوم الثاني عشر من جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وخمسمائة"^(٤)، كان في بداية أمره له بصر يسير، ويعرف الألوان، ويفرق بينها، ثم ذهب بصره بالمرّة، وقد صرف همهته إلى الاشتغال بالعلم، وأقبل عليه، فحفظ أولاً القرآن الكريم، وقرأ (التنبيه) لأبي إسحاق الشيرازي، ثم ترقى إلى العلوم الأدبية، وتردد إلى جماعة من أدباء الموصل، ولازم الشيخ أبا حفص، ودرس عليه كتباً كثيرة في الأدب، والنحو، واللغة، والعروض، والقوافي، حتى برز على أقرانه، فلما مات شيخه أبو حفص جلس مكانه، وتصدر للإفادة، كان يشغل الناس من بكرة إلى عشاء الآخرة في مسجد أنشأه الصاحب أبو الكرم محمد بن علي بن مهاجر الموصلي، ثم انتقل إلى المدرسة البدرية، فلم يزل مقيماً بها إلى أن توفي^(٥). ونقل السيوطي عن ابن مكتوم أنه: "نشأ على محبة العلم والاشتغال به، والنظر في فنونه من النحو، واللغة، والعروض، والقوافي، والفرائض، والحساب، وغير ذلك، فبرع في جميع ذلك، وصار معدوداً من علماء عصره"^(٦)، حفظ عدداً من الكتب في النحو، والأدب، واللغة، والأشعار العربية، منها كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي،

وكتاب (المفصل) للزمخشري، وكتاب (الكافي في علم العروض والقوافي) للتبريزي، وكتاب (مجل اللغة) لابن فارس، وكتاب (الفخري في الحساب)، كما حفظ أيضا ما لا يحصى من أشعار العرب، وكان شافعي المذهب كثير الملح والنوادر^(٧).

كلام العلماء فيه:

نال ابن الخباز مكانة علمية مرموقة، وتمكن في العلم تمكننا دفع جملة من العلماء الذين ترجموا له للثناء عليه، ووسمه بجملة من الأوصاف التي تليق به، فقد امتدحه تلميذه ابن الشعار بأنه: "برز على أقرانه، وفاق أبناء زمانه... وصار شيخ وقته، وحبر مصره، ولم ير في زماننا أسرع حفظا منه، ولا أكثر استحضارا للأشعار، والنوادر، والحكايات، واللطائف، وهو غاية في الذكاء والفهم، سريع الخاطر في نظم الشعر، قوي الروح وقت القراءة عليه"^(٨).

وذكر جمع من العلماء أنه صاحب التصانيف، وأنه كان أستاذا وإماما بارعا^(٩).

شيوخه:

صرح ابن الخباز في كتابه (توجيه اللمع) بشيخه الذي طالما لازمه ونهل من علمه وهو الشيخ: أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العراقي^(١٠)، ولم تذكر معظم المصادر غيره عند ترجمة ابن الخباز، لكن ابن الشعار، تلميذ ابن الخباز ذكر لنا منهم أيضا عند حديثه عن شيخه: الشيخ أبا المعالي^(١١)، والشيخ عبدالكريم بن أحمد بن محمد الضيرير، المعروف بـ(ابن حرمية)^(١٢)، وممن أورده ابن الشعار في كتابه ضمن مروياته وأسانيده المتصلة بشيخه ابن الخباز: أبو الكرم عبدالكريم بن يوسف بن الحسين الموصللي^(١٣).

تلاميذه:

تصدر ابن الخباز للتدريس بعد وفاة شيخه ابن مهران العراقي، فأخذ مكانه، وانهاه عليه التلاميذ من كل صوب، إذ "رحل الطلبة من البلاد إليه، وتزاحموا؛ لكثرة علمه وصحة ذهنه"^(١٤)، ومن أشهر تلاميذه:

- المبارك بن أحمد بن الشعار الموصلي، صاحب كتاب (قلائد الجمان)، والذي يعد من أفضل من ترجم لابن الخبار، ونقل لنا أشعاره.
- عز الدين أبو محمد عبدالوهاب بن إبراهيم بن محمد الزنجاني، وقد ذكر ابن الفوطي أنه استملى من ابن الخبار أحد تصانيفه (١٥).
- أحمد بن محمد الإسعردِيُّ، وهو تلميذ ابن الخبار الذي أملى عليه كتابه (الغرة المخفية) (١٦).
- محمد بن ميكائيل بن أحمد الفرضي النحوي، وقد ذكر السيوطي أنه أملى على ابن الخبار كتاب (التوجيه في العربية) (١٧).
- أبو الحسن علي بن إبراهيم بن علي بن أبي بكر الموصلي (١٨).
- هبة الله بن محمد بن هبة الله بن منصور بن أبي سعد بن الحسن بن منصور المعروف بـ (ابن الدانش مندو) (١٩).
- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي شاکر (٢٠).

آثاره:

- خلف ابن الخبار مصنفات متعددة، أثرت المكتبة العربية، وهي تدل على غزارة علمه، واتساع معرفته، ومما وصلنا منها ما يأتي:
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط، حققه: حامد محمد العبدلي، وهو مطبوع، نشر عام ١٤١٠هـ، دار الأنبار، بغداد.
 - الفريدة في شرح القصيدة، التي أنشأها ابن الدهان في عويص الإعراب، لابن الخبار (ت: ٦٣٩ هـ)، حققه: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وهو مطبوع، نشر عام ١٤١٠ هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
 - النهاية في شرح الكفاية، وهو شرح لمتن كفاية الإعراب عن علم الإعراب، حققه: عبدالله عمر حاج إبراهيم، في رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ.
 - توجيه اللمع، وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني، حققه: أ.د. فايز زكي محمد دياب، وهو مطبوع، نشر عام ١٤٢٨هـ، دار السلام، القاهرة.

كما ذكرت كتب التراجم له مصنفات أخرى متعددة^(٢١)، لم يصلنا منها شيء، ومنها:

الجوهرة في مخارج الحروف، الإلماع في شرح لمع ابن جني، تحرير المقياس في تفسير القسطاس، قواعد العربية، نظم الفريد في شرح التقيد، شرح ميزان العربية، وهو شرح لكتاب (ميزان العربية) لابن الأنباري، التوجيه في النحو، مناقب الشيخ ابن قدامة (إبراهيم بن عبدالله الحنبلي).

وقد كان ابن الخباز شاعراً، ينظم الشعر سليقاً، وقد نظم في أغراض متعددة: كالمدح، والثناء، والغزل، والشكوى من الزمان وأهله، وغير ذلك، وقد حفظ لنا تلميذه ابن الشعار جملة من أشعاره، فمن المديح مثلاً، قصيدة نظمها يمدح أبا البركات المبارك بن أحمد بن المبارك المستوفى، جاء فيها^(٢٢):

جَمَعَ الْفَضَائِلَ وَالْفَوَاضِلَ بَعْدَمَا دَانَ اللَّئَامُ بِتَرْكِهَا وَشَتَاتِهَا
وَبَنَى مِنْ الشَّرْفِ الرَّفِيعِ مَحَلَّهُ جَعَلَ الطَّبَاقَ السَّبْعَ مِنْ شُرْفَاتِهَا

ومن شعره في الغزل قوله^(٢٣):

عَاقَتْهُ غِصْنٌ بَانَ فِيهِ جَمِيعُ الْمَعَانِي
رِيْقٌ كَخَمْرٍ وَتَغَرٌّ يَفْتَرُّ كَالْأَقْحُوَانِ
تَشْتَقُّ مِنْ وَجْنَتَيْهِ شَقَائِقُ النُّعْمَانِ
بِنَفْسٍ جِيٍّ عِذَارٍ عَيْنَاهُ نَرْجِسَاتَانِ

ومن شعره في الرثاء، قوله في رثاء أبي إسحاق إبراهيم بن عبدالكريم الحنفي^(٢٤):

جَادَ الْغَمَامُ كَأَدْمَعِ الْأَحْدَاقِ قَبْرًا ثَوَى فِيهِ أَبُو إِسْحَاقِ
فَلَقَدْ ثَوَتْ فِيهِ الْفَضَائِلُ وَالْحَلَى بِثَوَائِهِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
قَبْرٌ يُعِيرُ الشَّمْسَ فَضْلَ جَمَالِهِ بَعْدَ الشُّرُوقِ لِبَهْجَةِ الْإِشْرَاقِ
قَبْرٌ مَقِيمٌ فِي الثَّرَى وَعِلَاؤُهُ سَامٍ عَلَى سَبْعِ رُفْعِنَ طِبَاقِ

وله أيضا شعر في الألغاز ومشارك اللغة، وقد أورد له ابن الشعار قصائد أخرى طويلة في مختلف الأغراض^(٢٥).

وفاته:

توفي ابن الخباز في الموصل، في شهر رجب، وقد اختلفت المصادر في تاريخ وفاته، فذكر بعض من ترجم له أنه توفي في عام ٦٣٧ هـ^(٢٦)، وذكر بعضهم أنه توفي سنة ٦٣٩ هـ^(٢٧)، وهو الراجح - من وجهة نظري - إذ ذكر أغلب العلماء أنه توفي وله من العمر خمسون عاماً^(٢٨)، فإذا علمنا أن ولادته كانت سنة ٥٨٩ هـ، فإن وفاته تكون وفقا لذلك عام ٦٣٩ هـ.

ثالثا: تلمذة ابن الخباز لابن مهران العراقي:

لم تسهب كتب التراجم - التي وقفت عليها - كثيرا في ذكر ما يتعلق بالشيخ ابن مهران العراقي، لكنها أشارت إلى ملازمته لشيخه مكّي بن ريان النحوي، وأنه برع فيما قرأ عليه، حتى صار أنحى أهل زمانه، وأعلمهم بالنحو، والعروض، والتصريف، وغيرها من العلوم، وأنه جلس مكان شيخه بعد وفاته، وأقرأ الناس النحو والآداب، وأفاد خلقا كثيرا، وتلمذ له الكثير، وأقروا له بالعلم والفضل^(٢٩). ولم أجد في تلك الكتب بيانا بأسماء من تلمذوا له، ولكن لعل ما يفيدنا هنا مما ذكره، هو أنه كان أنحى أهل عصره، وأنه تصدر لتعليم النحو بعد وفاة شيخه. وفي الجانب المقابل عند تتبعي لترجمة ابن الخباز، وجدت من ذكر أنه تلمذ للشيخ ابن مهران العراقي^(٣٠)، وأنه كان ملازما له، فلما مات أبو حفص، جلس مكانه وتصدر لإفادة علم الأدب، والعربية، وغيرها من العلوم، كما ذكر السيوطي أنه " قرأ على الشيخ أبي حفص عمر بن أحمد العسفيّ النحوي، ولازمه، ودرس عليه كتباً كثيرة في النحو، واللغة، والعروض، والقوافي، والأدب حتى برز على أقرانه، وجلس في مكان شيخه بعد موته؛ لإقراء النحو، واللغة... وتزاحم الناس عليه"^(٣١).

ولم أجد في كتب التراجم إشارة إلى الفترة الزمنية التي بدأ فيها ابن الخباز تلمذته على ابن مهران العراقي، ولكن الذي يظهر - والله أعلم - من خلال تتبع مولد ونشأة كلا العالمين، أنهما التقيا في الموصل، فابن مهران ولد في بُوهرز، ثم قدم إلى (عين سفنة) وهو صغير، ثم انتقل إلى الموصل وبها نشأ وعاش ودرس ثم توفي، وابن الخباز ولد في إربل، ونشأ في الموصل، ويبدو أنه التقى بشيخه هناك وتلمذ له، وقد توفي ابن مهران عام ٦١٣هـ، وابن الخباز ولد عام ٥٨٩ هـ، وهذا يعني أن الفترة الزمنية بين مولد التلميذ ووفاة الشيخ، كانت أربعة وعشرين عاما، وابن الخباز توفي وله من العمر خمسون عاما كما تقدم^(٣٢)، ووفقا لذلك يكون قد أمضى أربعة وعشرين عاماً في حياة شيخه، وستة وعشرين عاماً بعد وفاته، ولا يمكننا تحديد المدة التي أمضاها في تلمذته له؛ لعدم إشارة المصادر لتاريخ سنة انتقاله للموصل.

وقد كان ابن الخباز يجلُّ شيخه أبا حفص كثيرا، ويشهد بفضله، ويثني عليه، ومن ذلك قوله في آخر كتابه (توجيه اللمع): "هذا آخر ما عمدت لإملائه من شرح كتاب (اللمع)، وقد جنّت به كما ضمّنت في خطبته... وقد أودعته نبذا مما رويته عن شيخي مجد الدين ابن أبي حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران، برّد الله مضجعه، وطيب مهجعه"^(٣٣)، ثم قال: فإنّ حالي معه كما أنشد الإمام عبدالقاهر الجرجاني:

وَكَمْ سَبَقَتْ مِنْهُ إِلَيَّ عَوَارِفُ ثَنَائِي مِنْ تِلْكَ الْعَوَارِفِ وَارِفُ
وَكَمْ غُرِّ مِنْ بَرِّهِ وَلَطَائِفِ لِشُكْرِي عَلَى تِلْكَ اللَّطَائِفِ طَائِفُ^(٣٤)

ولم يذكر ابن الخباز اسم شيخه صراحة سوى في هذا الموضع من كتاب توجيه اللمع، بينما جرت عادته عند ذكره في مصنّفاته أن يذكره بلقب الشيخ، أو شيخنا؛ إجلالا له، ثم يتبع هذا اللقب بالترحم عليه.

وقد لاحظت أن ابن الخباز يحفظ في مصنفاته محاوراته مع شيخه ابن مهران العراقي، إذ يضمن مناقشاته للمسائل كثيرا من آراء شيخه أبي حفص، فهو يأنس بها، ويعول على بعضها، فيقول مثلا: "وروى لي شيخنا"^(٣٥)، أو "وقال لنا الشيخ"^(٣٦)، أو "وقال شيخنا"^(٣٧)، " أو "وقلت للشيخ"^(٣٨)، أو "ونقل شيخنا"^(٣٩)، أو " وحكى لي شيخنا"^(٤٠)، أو "وقرأت على شيخنا"^(٤١)، أو "وسمعت الشيخ يحكي"^(٤٢) وما أشبهها من العبارات التي تفيد تلقيه عن شيخه مباشرة، وهو في كل ذلك إما أن يورد لشيخه رأيا^(٤٣)، أو ينقل عن شيخه رأيا أورده لغيره من العلماء^(٤٤)، أو تعليلا لمسألة^(٤٥)، أو ينقل عنه شاهداً شعريا^(٤٦)، أو ينقل عنه حكاية لتوضيح مسألة نحوية^(٤٧)، إلى غير ذلك مما يظهر حضور الشيخ في مؤلفات تلميذه، وتأثره به.

فهو يمثل الطالب النجيب الذي يناقش أستاذه، ويسأله عما قد يشكل عليه، وتجدر الإشارة إلى أن ابن الخباز وافق شيخه في أغلب ما نقله عنه في مصنفاته، وقد جمعت النقول التي نقلها ابن الخباز عن شيخه بصيغة السؤال المباشر، أو غيره، فبلغت نحو من ستة وثمانين نقلا، في جميع كتب ابن الخباز المطبوعة- التي وقفت عليها- دون حذف المتكرر منها، وسأقتصر في هذا البحث على عرض ومناقشة ما طرحه ابن الخباز على شيخه بصيغة السؤال المباشر، ومجملها اثنان وعشرون سؤالاً.

وقبل أن أختم الحديث عن تلمذة ابن الخباز على شيخه ابن مهران، تجدر الإشارة إلى أنه كان من ثمرات هذه التلمذة، إشباع بعض المسائل المتعلقة بالدرس النحوي أو الصرفي بالبحث والمناقشة، كما أنه كان يثني علي شيخه ويترحم عليه كلما ذكره، ويعتز بأرائه، وكان هو السبيل الوحيد الذي أوصل لنا آراء ذلك العالم، فنشر علمه، وأشاع ذكره، وأبرز فضله، إذ لولاه لما تعرفنا فكر ابن مهران النحوي، وقد أحصيت ترحم ابن الخباز على شيخه ابن مهران في مصنفاته التي وصلتنا، فوجدته قد ترحم عليه أكثر من ثمانين مرة.

المبحث الأول: السؤالات النحوية وجواباتها

المسألة الأولى:

دلالة (قد) على التكرير عند دخولها على الفعل المضارع:

تكون (قد) اسما، وتكون حرفا^(٤٨)، فإذا كانت حرفا اختصت بالفعل^(٤٩)، فتدخل على الماضي، والمضارع، بشروط حددها النحاة^(٥٠)، وقد تحدث النحاة عن دلالتها عن دخولها عليهما، وما يعيننا في هذه المسألة دلالتها عند دخولها على الفعل المضارع، وقد ذهب الرماني إلى أنها تدل على التقليل والتوقع عند دخولها على الفعل المستقبل^(٥١)، ويبدو أن ابن الخباز ممن يميل إلى هذا الرأي، إذ ذكر أن "من عبارات المطارحين في (قد) أنهم يقولون: إنه حرف يصحب الأفعال، ويقرب الماضي من الحال، وزدته أنا: ويؤثر التقليل في فعل الاستقبال"^(٥٢)، وهذا جعله يسأل عما ذهب إليه شيخه من دلالتها على التكرير، فقال: "ورأيت الشيخ يقول في قول ذي الرمة:

قَدْ أَعْسَفَ النَّازِحَ الْمَجْهُولَ مَعْسِفُهُ فِي ظِلِّ أَخْضَرَ تَدْعُو هَامَهُ الْبُومُ^(٥٣)

إن (قد) للتكرير، فسألته عن ذلك فقال: لأن هذا مُتَمَدِّحٌ، وهو لا يتمدح بالقليل، فإن قلت: فما تصنع بقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾^(٥٤)، وعلم الله لا تقليل فيه. قلت: إنها هاهنا للتكرير، وذلك أشدُّ ترغيبا لهم وتخويفا، ولا يبعد أن يكون الحرف دالا على معنيين، وإذا اختلفا فلا عليك ضدين كانا أو عزيزين^(٥٥)، وذكر في موضع آخر أنه "إنما يتمدح الإنسان بما يكثر"^(٥٦)، وقد ذهب سيبويه إلى أن (قد) تكون بمنزلة (ربما)^(٥٧)، واستدل على ذلك ببيت شعري، واختلف العلماء في تأويل ما ذهب إليه سيبويه، فعلى سبيل المثال نجد الزمخشري يرى تارة أنها بمنزلة (ربما) في التقليل^(٥٨)، وتارة أنها بمنزلتها في التكرير^(٥٩)، وذكر ابن مالك أنها "كـ(ربما) في التقليل، والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر قول سيبويه"^(٦٠)، بينما ذهب أبو حيان إلى أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكرير^(٦١).

وعند مراجعة ما ذكره النحاة في معاني (قد) عند دخولها على الفعل المضارع، وجدنا لديهم آراء متفرقة على النحو الآتي:

- **القول الأول:** أنها تدل على التقليل، نحو: إن البخيل قد يجود، أو تكون بمعنى (ربما) كقولك: قد يكون كذا وكذا، وقد أفعل كذا وكذا على جهة التقليل، وممن ذهب إلى ذلك: الرماني، والهروي، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك^(٦٢)، وذكر المالقي والمرادي أن ورودها بمعنى التقليل قليل^(٦٣)، ورد بعضهم على من ذهب إلى ذلك المعنى، فذكر أنه لو قيل: البخيل يجود، فهم منه التقليل؛ فالتقليل لم يستفد من (قد)؛ لأن الحكم على من شأنه البخل بالجود، إن لم يحمل على صدور ذلك قليلا كان الكلام كذبا؛ لأن آخره يدفع أوله^(٦٤)، وعلق ناظر الجيش بأن "قولنا: البخيل يجود، والكذوب يصدق، كذب، وقولنا: البخيل قد يجود، والكذوب قد يصدق، صدق، وإنما كان الأمر كذلك؛ لأن التركيب الذي ليس فيه (قد) لم يفهم منه تقليل، والتركيب الذي فيه (قد) فهم منه التقليل، فكيف يقال: إن التقليل يستفاد مع عدم (قد)"^(٦٥).

- **القول الثاني:** أنها حرف توقع^(٦٦)، وذلك نحو قولهم: قد يخرج زيد، فـ(قد) تدل على أن الخروج متوقع، أي: منتظر، وذكر المالقي أن ذلك كثير فيها^(٦٧)، وأنكره ابن هشام إذ بين "أنها لا تفيد التوقع أصلا، أما في المضارع فلأن قولك: يقدم الغائب، يفيد التوقع بدون (قد)، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له"^(٦٨).

- **القول الثالث:** أنها تدل على التكثر^(٦٩)، وعلق أبو حيان على ذلك بأن "من زعم أنها للتكثر أو للتقليل فغير مصيب"^(٧٠).

- **القول الرابع:** أنها تدل على التحقيق^(٧١)، واختاره الرضي^(٧٢)، وذكر المالقي أن ذلك قليل فيها^(٧٣).

- القول الخامس: أنها تفيد الاحتمال أو الشك، إذ ذكر الرماني أنها "قد تستعمل في معنى أن الأمر يجوز أن يقع، ويجوز ألا يقع" (٧٤).

ووفقا لما تقدم عرضه من أقوال النحاة، يمكننا القول إن (قد) تأتي للدلالة على جميع تلك المعاني، ولا تختص بمعنى واحد منها، ومدار ترجيح أحدها يتعلق بالسياق الذي ترد فيه، إن كان مدحا، أو ذما، أو تحقيقا وإثباتا، أو احتمالا وشكاً، فترجيح معناها مرتبط بفهم دلالة النصوص التي ترد فيها، ولذلك لاحظنا في جواب ابن مهران أنه قرن جوابه بطرح بعض السياقات التي يتضح من خلالها عدم اختصاص (قد) بالدلالة على التقليل، فالفخر والمديح عادة يكونان بما يكثر، وعلم الله لا يجوز وصفه بالقلّة ولا بالكثرة، وإنما هو متحقق لا شك فيه، متعلق به سبحانه، ولعل ما ذكرناه قد حمل بعض النحاة على عدم قبول المعاني التي أوردنا غيرهم، أو محاولة تخريجها، فعلى سبيل المثال عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (٧٥)، ذكر أبو حيان أن "كون (قد) إذا دخلت على المضارع أفادت التكثر قول بعض النحاة، وليس بصحيح، وإنما التكثر مفهوم من سياقة الكلام في المدح، والصحيح في (رب) أنها لتقليل الشيء، أو تقليل نظيره، فإن فهم تكثر فليس ذلك من (رب) ولا (قد) إنما هو من سياقة الكلام" (٧٦)، وحول قول الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ (٧٧)، بين السمين الحلبي أن "(قد) تدل على التقليل مع المضارع، إلا في أفعال الله تعالى، فتدل على التحقيق كهذه الآية، وقد ردها بعضهم إلى التقليل، لكن إلى متعلق العلم، يعني أن الفاعلين لذلك قليل، فالتقليل ليس في العلم، بل في متعلقه" (٧٨).

المسألة الثانية:

علة كون الأمر يجيء بالحرف وبالصيغة، وكون النهي لا يرد إلا بالحرف: من المسائل التي ناقشها ابن الخباز مسألة الفرق بين الأمر والنهي، إذ ذكر فيها أن الفرق بينهما من ثلاثة أوجه، الأول: أن الأمر يكون بفعل واسم سمي به

الفعل، والنهي لا يكون إلا بالفعل، الثاني: أن فعل النهي لا يكون إلا معرباً، وفعل الأمر يكون معرباً ومبنيّاً، الثالث: أن الأمر تارة يكون بحرف، وتارة يكون بالصيغة نحو: ليقم زيدٌ، وانزل، ونزال، ونحوها، وأما النهي فإنه لا يكون إلا بحرف نحو: لا تقم^(٧٩)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن هذا الوجه الثالث فقال: "وسألت الشيخ: لم كان الأمر كذلك؟ فقال: لأن الأمر يُطلبُ به إيجاد الفعل فهو كالواجب، والواجب ليس له حرف، نحو: قام زيدٌ، والنهي يُطلبُ به رفع الفعل وتركه، فهو كالنفي، والنفي يفتقر إلى حرف، نحو: ما قام زيدٌ"^(٨٠).

وعند مراجعة ما ذكره النحاة حول حكم وجوب كل من الأمر والنهي، نجد أن سيبويه صرح بأنّ "الأمر والنهي غير واجبين"^(٨١)، وكذلك المبرد^(٨٢)، وابن السراج^(٨٣)، وتوقف ابن فارس في بيان حكم كل منهما، إذ ذكر أنه: "إن قال قائل: فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه؟ قيل له: أما العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء، غير أن العادة بأن من أمر خادمه بسقيه ماء فلم يفعل أن خادمه عاصٍ، وأن الآخر معصي، وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام فتكلم، لا فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي"^(٨٤).

وابن مهران في جوابه المتقدم جعل الأمر كالواجب، لأنه يطلب به إيجاد الفعل، فأشبهه الواجب في كونه يطلب به وقوع الفعل، فهو كالمحقق، وفي كونه يمكن وروده دون حرف، بخلاف النهي الذي يطلب به ترك الفعل، ويشبه في ذلك النفي الذي ينفي حدوث الفعل، وكل منهما يفتقر إلى الحرف، ولم أقف على من تحدث عن هذا المسلك الدقيق غير ابن مهران.

المسألة الثالثة:

إضافة لفظ (فوه) وفيه الميم:

من الأسماء الستة (فو)، وهو "يستعمل على ضربين: إما بالواو أو بالميم، فإذا استعمل بالواو لزمته الإضافة إلى الظاهر، أو إلى المضمرة... وإذا لحقته الميم

لم تلزمه الإضافة؛ لأن الميم حرف صحيح يتحمل الحركات" (٨٥)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عنه فقال: "وسألت الشيخ: لم لا يضاف وفيه الميم؟ فقال: لأن الميم إنما جيء بها طريقاً إلى الأفراد، وأما في الإضافة فلهم طريق، وهو الإتيان بحروف العلة، ولا تبعة عليهم في الإتيان بها؛ لأن التتوين لا يجامع الإضافة" (٨٦).

وعند مراجعة ما ذكره النحاة حولها وجدناهم فريقين:

- **الفريق الأول:** يرى أن لفظ (فو) إذا لحقته الميم لا يضاف، فقد نُقل عن الكسائي أنه ذكر أن "الهم إذا أفرد كان بالميم، وإذا أضفت لم تجمع بين الميم والإضافة، تقول: هذا فوك، وأصل (فم) (فوه)، حذفت الهاء كما في سنة، وبقيت الواو طرفاً محرّكة، ووجب إبدالها ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، فبقي (فا) فأبدل مكانها حرف جلد مشاكل لها وهو الميم؛ لأنهما شفهيّتان" (٨٧)، وبين المبرّد أنهم إنما "حذفوا لامه لموضع الإضافة، ثم أبدلوا منها في الأفراد الميم لقرب المخرجين، فقالوا: (فم) كما ترى، لا يكون في الأفراد غيره" (٨٨)، وذكر السيرافي أن "(فوك) إذا أفرد صار (فما)" (٨٩)، وأوضح أبو علي الفارسي أنه "لم تحذف الميم من (فم) لتردّ الواو، وإنما حذفت الميم في الإضافة لما أُمن من التتوين، وأن يبقى الاسم للحاق التتوين به على حرف واحد (ف)، فإذا أضفت لم يلحقه التتوين للإضافة" (٩٠)، كما بين أن لفظ "(فم) إذا كان اسماً للجارحة غير منقول فإنك إذا أضفته قلت: (فوه) وكان الأحسن، ولم يجز (فمه) على هذا إلا في الجاري في الشعر... فهذا الأحسن فيه (فوه) و(فوك)" (٩١)، واقترب رأي ابن الأثير مما أورده أبو علي (٩٢)، وأوضح العكبري أن (فوك) أصله (فوه)، فحذفت الهاء اعتباراً وأبدل من الواو ميم؛ لأنهم لو أبقوها لتحركت في الإعراب فانقلبت ألفاً، وحذفت بالتتوين وبقي الاسم المعرب على حرف واحد، والميم تشبه الواو وتحتمل الحركة فإذا أضفته رددت الواو (٩٣).

- **الفريق الثاني:** ذهب إلى جواز الإضافة في لفظ (فو) وإن لحقته الميم، ومن هؤلاء السجستاني، إذ ذكر أنه "يقال: هذا فم زيد، وهذا فو زيد، ورأيت فاً زيداً،

وَوَضَعْتُ الشَّيْءَ فِي فِي زَيْدٍ. فَإِذَا أَضَفْتُ لَمْ تَبَالِ أَيُّهُمَا جِئْتُ بِهِ. وَإِذَا لَمْ تَضَفْ، وَأَفْرَدْتُ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا (فَمٌ)، نَحْوَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ لَكَ فَمًا حَسَنًا^(٩٤)، وَأُورِدَ ابْنَ السَّرَاجِ أَنَّهُمْ قَالُوا: "فِي (فِيكَ) وَ(فُوكَ) إِذَا أَفْرَدُوهُ (فَمٌ) وَأَصْلُهُ: (فَوْهٌ) وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ تَصْغِيرُهُ: (فُويَهٌ) وَجَمْعُهُ: (أَفَوَاهُ) فَإِذَا أَضَافُوهُ فَفِيهِ لُغَتَانِ، يَقُولُ بَعْضُهُمْ: هَذَا فُوكَ، وَرَأَيْتُ فَاكَ، وَفِي فِيكَ، فَيَجِئُونَ بِمَوْضِعِ الْعَيْنِ وَيَحْذِفُونَ اللَّامَ، وَهِيَ لُغَةٌ كَثِيرَةٌ إِذَا أَضَافُوا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَذَا فَمُكَ، وَرَأَيْتُ فَمَكَ، وَفِي فَمِكَ، وَيَجِيءُ فِي الشَّعْرِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ عَلَى غَيْرِ هَذَا، قَالُوا: هَذَانِ فَمَوَانِ، وَرَأَيْتُ فَمَوِينَ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَضَافُوا قَالُوا: هَذَانِ فَمَوَاكِمَا، وَرَأَيْتُ فَمَوِيكَمَا^(٩٥)، وَذَكَرَ الثَّمَانِينِيُّ أَنَّكَ إِنْ "أَضَفْتَهُ قَلْتُ: هَذَا فَمُكَ، وَفَمٌ زَيْدٍ، فِي الرَّفْعِ، وَقَلْتُ فِي النَّصْبِ: رَأَيْتُ فَمَكَ، وَفَمٌ زَيْدٍ، وَفِي الْجَرِّ: مَرَرْتُ بِفَمِكَ، وَفَمٌ زَيْدٍ"^(٩٦)، كَمَا بَيْنَ الْأَزْهَرِيِّ أَنَّ أَسْلَ (فَم) (فَوْه)، وَأَنَّهُ إِنْ أُضِيفَ "إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ مَضْمَرٍ، رَجَعَ بِهِ إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْوَاوُ، فَقِيلَ: فَوْ زَيْدٍ، وَفُوكَ... وَرَبَّمَا بَقِيَ الْإِبْدَالُ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَظْهَرِ وَالْمَضْمَرِ، نَحْوَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لِخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيِبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكَ)^(٩٧)"^(٩٨)، كَمَا اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ رُوْبِيَّةَ:

يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ^(٩٩)

وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ: رَأَى الْفَرِيقَ الثَّانِي، الَّذِي أَجَازَ الْوَجْهَيْنِ: رَدَ لَفْظَ (فَم) عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى أَصْلِهِ الْوَاوُ، أَوْ إِبْقَاءَ الْإِبْدَالِ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَضْمَرِ أَوْ الْمَظْهَرِ؛ لَوُرُودِ ذَلِكَ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْمَتَقَدِّمُ، وَبَيَّتْ رُوْبِيَّةَ.

المسألة الرابعة:

علة كون حرف الإعراب وَاوًا قبلها ضمة في قولهم: جاءني أبوك:

اختلفت آراء النحاة حول إعراب الأسماء الستة، وتتنوعت مذاهبهم في ذلك، حتى إن السيوطي أوصلها إلى اثني عشر قولاً^(١٠٠)، ومن تلك المذاهب مذهب سيبويه، وقد فسّر ابن الخباز أصل الأسماء الستة وفق ما ذكره سيبويه، ثم أتبع ذلك

بسؤال شيخه عنه فقال: "فإن قلت: فكيف كان أصلها على قول سيبويه؟ قلت: أما الرفع فإذا قلت فيه: جاءني أبوك، فأصله: جاءني أبوك، بفتح الباء وضم الواو، كما تقول: سرني عملك، فسلبت الباء الفتحة، وحركت بالضم إتباعاً للواو، فصار اللفظ: جاءني أبوك - بضمين - فأسكنت الواو استتقالاً للضمة عليها، كما قالوا في الفعل: هو يغزو، وأصله: يغزو، فأسكنوا استتقالاً للضمة على الواو ... واعلم أنه يلزم على هذا التقدير محذوران: أحدهما: كون حرف الإعراب واواً قبلها ضمة في قولنا: جاءني أبوك، وقد تقدم أن هذا لا يكون. وسألت الشيخ - رحمه الله - عن ذلك فقال: إنما جاز ذلك لتحسن الكلمة بالإضافة، وهذا مما يدلُّ على أن المضاف إليه ينتزل عندهم منزلة الجزء من المضاف، حيث أوقعوا في الإضافة في آخر الاسم واواً قبلها ضمة، فأما النصب والجر فلا محذور فيهما؛ لأن قُصارى أمرهما وقوع ألفٍ في آخر الاسم وهذا كالمقصور، ووقوع ياءٍ قبلها كسرة، وهذا كالمقوص" (١٠١)، وظاهر مذهب سيبويه المتقدم أن الأسماء الستة معربة بحركات مقدره في الحروف، وأنه أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر (١٠٢)، وقد تابع سيبويه في ذلك الأخفش في أحد قوليه (١٠٣)، والفارسي (١٠٤)، والصيمري (١٠٥)، وجمهور البصريين (١٠٦)، وصحح مذهبه المجاشعي، وابن عصفور، وأبو حيان (١٠٧)، وقد علل ابن مهران جواز كون حرف الإعراب واواً قبلها ضمة في حال الرفع؛ بتحسُّن الكلمة بالإضافة، وعند مراجعة ما ذكره النحاة حول ذلك لم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر - على من علل هذه المسألة تحديداً، وإن كان بعضهم قد احتج لمذهب سيبويه على وجه العموم ببعض العلل، ومن أولئك الثمانيني الذي ذكر عدداً من العلل منها:

- أن إتباع حرف العلة ما قبله أسهل وألذ في السمع.
- وأنهم لما أسقطوا حرف العلة أعربوا بالحركات فقالوا: أب، وأبأ، وأب، فلما ردوا حرف العلة لم يحبوا أن يزيلوا الحركات، وأبقوها على حالها، وإن كانت الحركة مختلفة في التقدير؛ لأنه إذا زال حرف العلة كانت الحركة إعراباً، وإذا عاد حرف العلة صارت الحركة إتباعاً.

- وأنهم قد جعلوا في بعض الأسماء الصحيحة ما قبل حرف الإعراب تابعا في حركته، فقالوا: هذا ابْنٌ، ورأيت ابْنَمًا، ومررتُ بابْنِمٍ، فجعلوا النون تابعا لحركات الميم، وإذا كانوا قد أتبعوا الصحيح ما قبل حرف الروي لحرف الروي، وهم لا يستفيدون بهذا الإتياع خفة، فإتباعهم في المعتل أولى، لأنهم يستفيدون به خفة.

- وأن الحركة التي تكون في المفرد إعراباً له هي بعينها تكون إعراباً له إذا أضيف، فقولك: أبٌ، ضمة الباء رفع، فإذا قلت: أبوك، و أبو زيد، جاءت الواو وبطلت ضمة الباء أن تكون رفعاً، فلا يجوز أن يكون الاسم يعرب بالحركة إذا كان مفرداً، ويعرب بالحرف إذا كان مضافاً^(١٠٨).

وذكر ابن الخشاب أنك إذا قلت في الرفع: جاءني أبوك وأخوك، فالأصل: جاءني أبوك وأخوك، ثم سلبوا الحرف الذي قبل الواو التي هي حرف الإعراب حركته، فسكن، وضموه إتباعاً لحركة الواو، ثم حذفتم حركة الإعراب استتقالاً لها على الواو، لتؤول الحال بهم إلى الصورة التي أرادوها من التوطئة للتثنية والجمع، فصارت الكلمة في الرفع على هذا النحو^(١٠٩).

واقترب العكبري مما أورده الثمانيني إذ بين أن المعتل مقيس على الصحيح، فكما أن الاسم الصحيح لا يعرى عن حرف إعراب، كذلك المعتل، وذكر أن هذه الأسماء الستة لها حروف إعراب قبل الإضافة، فكان لها حروف إعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء، فهي تعرب بالحركات قياساً على الأفراد، والإعراب فيها تقديري؛ لأن الإعراب في الأسماء إن لم يكن في اللفظ ظاهراً، كان مقدراً كالأسماء المقصورة، والمانع من ظهوره قائم؛ لاستتقال الحركة على حروف العلة^(١١٠).

وهذه المسألة تعد من أدق المسائل التي تلمس ابن الخباز جوابها من شيخه، ولم أفهم على من تحدث عنها على وجه الخصوص، إذ حاول استكشاف علة جواز ما كان محظوراً عند النحاة في غير هذا الموضع.

المسألة الخامسة:

اسمية (أل) الموصولة:

ذكر بعض النحاة أن (أل) تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه، وتدخل على اسم الفاعل، واسم المفعول^(١١١)، وقد سأل ابن الخباز شيخه ابن مهران عنها عند دخولها عليهما في نحو قولك: الضاربُ أباهُ زيدٌ، والمضروبُ جاريتُهُ محمدٌ، فقال: "وسألت الشيخ - رحمه الله - فقلت: ما الدليل على أنها اسم؟ فقال: عودُ الضمير إليها، والعائدُ هو المعودُ عليه، وهذه الحجة مبنية على أن الفعل والحرف لا يعود عليهما ضمير، والأمرُ كما ذكر^(١١٢)."

وهذا التساؤل الذي طرحه ابن الخباز، هو مسألة خلافية بين النحاة، إذ اختلفوا في (أل) هذه إلى عدة أقوال، واستدلوا عليها بعدد من الأدلة على النحو الآتي:

- القول الأول: أن (أل) الداخلة على الوصف كـ (الضارب) و(المضروب) اسم موصول، وهو رأي الجمهور^(١١٣)، وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة منها ما يأتي:
- عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربّه، والضمير لا يعود إلا على اسم، وهو الدليل الذي ذكره ابن مهران في جوابه^(١١٤).
- استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو: جاء الكريم^(١١٥).
- إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي^(١١٦).
- دخولها على الظرف، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية^(١١٧).
- أن هذه الأسماء التي دخلتها (أل) قد يعطف عليها الفعل، والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله أو ما يشبهه، وأسماء الفاعل، وأسماء المفعول تشبه الفعل^(١١٨).
- القول الثاني: أنها حرف تعريف، وهو رأي الأخفش، والمازني في أحد قوليّه، وبعض النحويين^(١١٩)، وقد استدلوا على صحة رأيهم بعدة أدلة منها ما يأتي:
- أنه لو كانت (أل) اسماً لكان لها موضع من الإعراب، فلما أهملت، كان الإعراب للاسم الذي بعدها، فدل ذلك على أنها حرف لا اسم^(١٢٠)، وقد وضح ابن يعيش

هذه الحجة بأنها "لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف الألف واللام واسم الفاعل، وإذا قلت: ضربت الكاتب، يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز؛ لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت: مررت بالضارب، يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال" (١٢١)، وردّ ابن عصفور على هذه الحجة بأن "الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد، جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في (الذي) وأخواته، لكون الصلة فيها اسماً مفرداً، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب" (١٢٢)، وذكر ابن مالك أن "مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة، جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع" (١٢٣).

وقد عبر بعض النحاة عن هذه الحجة بتخطي العامل لها في نحو: جاء الضارب، كما يتخطاها مع الجامد، نحو: جاء الرجل، وهي مع الجامد معرفة، فتكون كذلك مع المشتق (١٢٤).

- أن الضمير لا يعود على (أل) كما ذكر النحاة، بل يعود على موصوف محذوف، فقولك مثلاً مررت بالضارب، تقديره: مررت بالرجل الضارب (١٢٥)، وقد احتج بذلك المازني، وردّ بأن لحذف الموصوف مواضع لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وليس هذا منها (١٢٦)، كما ضعف ابن مالك هذا الدليل لوجهين، الأول: أن ذلك لو جاز مع الألف واللام المعرفة، لجاز مع التثنية، لأنه لا فرق بين تقدير الموصوف منكر، وتقديره معرفة، بل كان ذلك مع التثنية أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرفة، والثاني: أن (أل) لو كانت للتعريف، لكان لحاقها اسم لفاعل قادحاً في صحة عمله، مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر

خلاف ذلك، إذ لحاق الألف واللام به، يوجب صحة عمله، وإن كان ماضي المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام ليست للتعريف، وأنها موصولة بالصفة^(١٢٧).

- **القول الثالث:** أن (أل) اسم موصول، لكن على تقدير كونها منقوصة من (الذي) وأخواته، وتخفيفا لها، وممن ذهب إلى ذلك الزمخشري^(١٢٨)، وقد رد ذلك الدماميني بأنه "دعوى لا دليل عليها، وفيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل"^(١٢٩).

- **القول الرابع:** أنها موصول حرفي، وهو الرأي الثاني للمازني^(١٣٠)، وردّ بأنها لا تؤول بالمصدر، وبعود الضمير عليها^(١٣١).

ونقل الدماميني عن الرضي أن هذا الخلاف في (أل) إذا "لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب فأكرمت الضارب، فلا كلام في حرفيتها"^(١٣٢).

والذي يترجح مما تقدم هو الرأي الأول، إذ هو رأي جمهور النحاة، ولقوة الأدلة التي استندوا إليها في بيان رأيهم، وقد اتفق جواب ابن مهران مع ما ذهبوا إليه، ووافقه فيه ابن الخباز.

المسألة السادسة:

الفرق بين (عسى زيد أن يفعل)، و(عسى زيد يفعل):

ذهب بعض النحاة إلى أن (عسى) فعل غير متصرف، وذكر سيبويه أنه يدل على الطمع والإشفاق^(١٣٣)، وأوضح الثمانيني أنه "وضع للطمع والترجي"^(١٣٤)، وقد فسر ابن يعيش الطمع والإشفاق الذي ذكره سيبويه عن (عسى) بأنه "طمع فيما يستقبل وإشفاق أن لا يكون"^(١٣٥)، وعبر جمهور النحويين عن معناها بالمقاربة^(١٣٦)، والغالب في خبرها أن يكون فعلا مستقبلا تلزمه (أن) فيقال مثلا: عسى زيد أن يقوم، غير أنه يجوز حذف (أن) فيقال: عسى زيد يقوم^(١٣٧)، وقد حاول ابن الخباز أن يتلمس الفرق بين التركيبين بسؤال شيخه ابن مهران فقال: "وسألت شيخنا رحمه الله: ما الفرق بين قولنا: عسى زيد أن يفعل، وعسى زيد يفعل، فقال: الفرق بينهما أن

طرح (أن) يؤذن بقوة الطمع؛ لأنه قد زال دليل الاستقبال، ولـ(عسى) مذهب آخر: وهو أن يكون فاعلها (أن) وصلتها، كقولك: عسى أن يذهب عمرو، كأنك قلت: قَرَبَ ذهابُ عمرو، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾^(١٣٨)، فلا يجوز أن يرتفع (ربك) بـ(عسى)؛ لأن (مقاماً) منصوب بـ (يبعثك)، فلو كان (ربك) مرفوعاً بـ(عسى) لفصلت بين الصلة والموصول بأجنبي منهما، وفي التنزيل: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾^(١٣٩)، وأما قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا﴾^(١٤٠) فيجوز أن يكون في (عسى) ضمير (موسى)، فيكون ﴿أَنْ يَنْفَعَنَا﴾ في موضع نصب، وهاهنا مسألة تفصل بين حالي (عسى) تقول: زيدٌ عسى أن يقوم، فهذا بمنزلة الآية، فإن جعلت في (عسى) ضميراً تثبت، وجمعت، وأنثت فقلت: الزيدان عسياً أن يقوما، والزيدون عسيوا أن يقوموا، وهنَّ عست أن تقوم، والهندان عستا أن تقوموا، والهندات عسین أن يقمن^(١٤١).

والذي يظهر في جواب ابن مهران أنه ركز على بيان الفرق بين التركيبين من حيث المعنى والدلالة، ومن حيث الجانب الإعرابي، وعند تتبع ما ذكره النحويون حول (عسى)، نجد أنهم اختلفوا حول حكم اقتران خبرها بـ(أن)، أو تجرده منها، فمنهم من ذهب إلى أن الأغلب اقتران خبرها بـ(أن) و أن تجرده من (أن) ضرورة خاصة بالشعر، ومنهم من يرى أن ذلك يجوز في الكلام.

فالظاهر من كلام سيبويه جواز حذف (أن) في الكلام حين ذكر أن "من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـ (كاد يفعل)"^(١٤٢)، وذهب إلى ذلك أيضاً ابن جني^(١٤٣)، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه في التذكرة^(١٤٤)، والمسائل المنثورة^(١٤٥)، وهو ظاهر كلامه في المسائل البصريات^(١٤٦)، وأجاز ذلك غيرهم أيضاً^(١٤٧)، وذهب جمهور النحاة إلى أن حذف (أن) من خبر (عسى) خاص بالشعر، وأنه ضرورة فيه^(١٤٨)، وهو ما ذهب إليه أبو علي في الإيضاح^(١٤٩).

وعند تتبع ما ذكره النحاة في الفرق بين التركيبين، نجد بينهم اختلافًا، وقد جاءت آراؤهم على النحو الآتي:

ففي التركيب الأول: عسى زيدٌ أن يفعلَ، يرى سيبويه أن قولك: عَسَيْتَ أن تفعلَ، بمعنى: قَارِبْتَ أن تفعلَ، وبمنزلة: دَنَوْتَ أن تفعل^(١٥٠)، وإلى مثل ذلك ذهب المبرد^(١٥١)، وذكر الأصفهاني وأبو بكر الأنباري أن (عسى) لا يكون إلا فعلا مستقبلا يدخله (أن)، وأنه وضع للطمع والمقاربة، والطمع يوجد في الاستقبال، وأنه دخلته (أن)؛ لأنها تدخل على الأفعال المستقبلية^(١٥٢)، فمعنى (عسى زيدٌ أن يقوم): قارب زيدٌ القيام^(١٥٣)، أما الرضي فذهب إلى أن (عسى) "ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طمع في حق غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إن معناه دنو الخبر... فإذا قلت: عسى زيدٌ أن يخرج، فهو بمعنى: لعله يخرج، ولا دُنُوٌّ في (لعل) اتفاقاً"^(١٥٤)، وذكر أن معنى: "عسى زيدٌ أن يقوم، أي: يتوقع ويرجى قيامه"^(١٥٥).

وعن الموضع الإعرابي لهذا التركيب (عسى زيدٌ أن يقوم): فقد قيل إن موضع (أن والفعل) النصب، و(عسى) هنا متعدية، واستدل أصحابه على ذلك بأن (زيداً) فاعل (عسى)، ومعناها: قارب زيدٌ القيام، فيقتضي مفعولاً، وهو قولك: أن يقوم، وبأن (عسى) دلت على معنى في قولك: أن يقوم، كما دلت (كان) على معنى في الخبر، فوجب أن يكون منصوباً كخبر (كان)^(١٥٦)، وقيل أن (عسى) فعل ناقص مثل (كان)، فالمرفوع بعدها اسمها، و(أن والفعل) في موضع نصب خبرها^(١٥٧).

فإذا وقع (أن والفعل) قبل الاسم في نحو: عسى أن يقوم زيدٌ، فموضعه رفع على أنه فاعل (عسى)، وتكون (عسى) هنا لازمة لا مفعول لها، ويكون معناها: قُرْبُ قيام زيد^(١٥٨)، وقال الكوفيون: موضعه رفع على أنه بدلٌ مما قبله^(١٥٩)، ودحضه ابن هشام بقوله: "ويرده أنه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل"^(١٦٠).

أما التركيب الثاني: عسى زيدٌ يقوم، من غير (أن)، فقد ذكر أبو علي أن (عسى) فيه تستعمل للمقاربة، تشبيها لها بـ(كاد)، وأنه يجوز أن تعني معنى (كان)، إذ تقتضي (كان) مفعولا كما تقتضي (عسى)، ولا يستغني أحدهما عن الآخر^(١٦١)، وقريبا من ذلك ذكر ابن يعيش أنه إذا قيل: "عسى زيد يقوم، فكأنه قرب حتى أشبهه قرب كاد، وإذا أدخلوا (أن) في خبر (كاد) فكأنه بعد عن الحال حتى أشبهه (عسى)، ومن قال: عسى زيدٌ يفعل، فقد أجرى (عسى) مجرى (كان)، ويجعل الفعل في موضع الخبر كأنه قال: عسى زيدٌ فاعلا"^(١٦٢).

ويترتب على ما تقدم مسألة، وهي أن يتقدم الاسم الظاهر على (عسى) نحو: زيد عسى أن يقوم، فـ(زيد) مبتدأ، وإن جعلت في (عسى) ضميرا، فـ(أن يقوم) في موضع نصب، وعليه يقال: الزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن، فيظهر فيها ضمير التثنية والجمع، وإن لم تجعل فيها ضميرا فـ(أن والفعل) في موضع رفع، والعائد على المبتدأ الضمير في (يقوم)، فتكون (عسى) بلفظ واحد فيقال: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن^(١٦٣).

ولعل الراجح والذي يظهر مما تقدم، أن (عسى) إذا لم تظهر معها (أن) فالمقصود بها المقاربة، تشبيها لها بـ(كاد)، أما إذا دخلت عليها (أن) فالمقصود بها الطمع والرجاء، ومما يدل على ذلك قول الجرجاني: "خُص (عسى) بـ(أن) الذي هو علم الاستقبال، ولم يدخل (أن) على الفعل الذي يقربه (كاد) فقيل: عسى زيدٌ أن يخرج، وكاد زيدٌ يخرج؛ لأجل أنه إذا قصد بـ(كاد) التقريب من الحال جدا لم يلق به (أن) الذي هو دليل الاستقبال، فإذا قلت: كاد زيدٌ يخرج، فقد قربت الخروج أشد تقريبا، ألا ترى أنك لا تقول: كاد زيدٌ يخرج بعد سنة، وتقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، فتوقع (عسى) على ما ليس بشديد القرب من الحال"^(١٦٤).

المسألة السابعة:

علة تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، وعدم الاكتفاء بتأنيث الفاعل:
إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وجب إلحاق التاء بالفعل الماضي المسند إليه، كقولك: قامت هندٌ، وإن كان الفعل مضارعاً وجب مجيء التاء في أوله، كقولك: تقومُ هندٌ، والأصل في إلحاق التاء الدلالة على تأنيث الفاعل، وعلة وجوبها: كون التأنيث حقيقياً^(١٦٥)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن هذه المسألة فقال: "وسألت شيخنا - رحمه الله - فقلت له: هلا اكتفوا بتأنيث الفاعل؟ فقال: هذا لا يستقيم؛ لأن المذكر قد يُسمى بالمؤنث، قال الشاعر:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعْشُو إِلَى ذِكْرِ مَالِكٍ^(١٦٦)

والمؤنث قد يُسمى بالمذكر كـ(جعفر)^(١٦٧)، أنشد المبرد في الكامل:

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنَّ أَكْ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ^(١٦٨)

وقال في موضع آخر: " أصل الفعل التذكير، وتذكيره جنسي لإفادته المصدر، وإنما تلحقه التاء للإسناد إلى الفاعل المؤنث، فليست التاء لتأنيثه، بل للدلالة على تأنيث الفاعل، وسألت شيخنا - رحمه الله - لِمَ لَمْ يَقْنَعُوا بِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ؟ فقال: لما كانوا يُسمُّونَ المذكرَ بالمؤنث، والمؤنثَ بالمذكر انعكس الاستدلال"^(١٦٩).

والحديث هنا عن الفاعل الظاهر المفرد الحقيقي التأنيث، غير المفصول عن فاعله بفاصل، وفي هذه المسألة رأيان:

- **الرأي الأول:** يجيز أصحابه تذكير الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، فقد حكى سيبويه عن بعض العرب: "قال فلانة"^(١٧٠)، وعلل حذفهم التاء بأنهم "صار عندهم إظهار المؤنث كيفهم عن ذكرهم التاء... وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير"^(١٧١)، وأجازه أيضا الأخفش، والرماني^(١٧٢)، وحجتهم في ذلك أن التذكير هو الأصل، فلا بأس بالرجوع إليه^(١٧٣)، وقد نقل الأصفهاني أن سيبويه لا يجيز: "قام هند"^(١٧٤).

ولم يلق هذا الرأي استحساناً من عدد من العلماء، فقد وصفه أبو علي الفارسي بالقبح^(١٧٥)، وذكر ابن هشام أنه "رديءٌ لا ينقاس"^(١٧٦)، ونقل أبو حيان أنه لغية، وأنه شاذ لا يقاس عليه^(١٧٧)، وأشار الأزهري إلى أنه يقتصر فيه على السماع^(١٧٨).

- **الرأي الثاني:** يرى أصحابه عدم جواز تذكير الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، ومنهم المبرد^(١٧٩)، والسيرافي^(١٨٠)، والثماني^(١٨١)، والسهيلي^(١٨٢)، والهرمي^(١٨٣)، وعلل بعضهم ذلك بمخافة الالتباس؛ لئلا يظن أن الفاعل مذكر، إذ قد يشترك الرجال والنساء في أسماء كثيرة، واستدلوا بما ذكره ابن مهران في جوابه لابن الخيزاز^(١٨٤).

والراجح الرأي الثاني، إذ اللغة العربية قامت على الوضوح والبيان وعدم الإلباس على المتلقي، ولاشك أن حذف علامة التأنيث في مثل هذا الموضع ملبس إن كان الاسم مما يشترك فيه المذكر والمؤنث، وما ذكره سيبويه هو لفظ ورد عن بعض العرب، ونقل لما سمع منهم، وقد ذكر أنه قليل مع وروده، وما نقله عنه الأصفهاني يدل على موافقته لأصحاب الرأي الثاني.

المسألة الثامنة:

حد الاستثناء:

من المسائل التي لم تتضح عند المتقدمين من النحاة مسألة الحديث عن حد الاستثناء، وهم في ذلك على شقين: فبعضهم لم يذكر حداً له، وبعضهم اختلف في حده، ولعل هذا ما دفع ابن الخيزاز لسؤال شيخه عنه إذ قال: "واختلفت العبارات في تحديده، وسألت شيخنا - رحمه الله - عن حده، فقال: هو إخراج الشيء من حكم غيره بـ(إلا) أو ما قام مقامها.

وهذا الحد يشمل المتصل والمنفصل كقولك: قاموا إلا زيداً، وما فيها أحدٌ إلا حماراً، ولما كان الاستثناء معنى افتقر إلى ما يدل عليه"^(١٨٥).

وعند مراجعة ما ذكره النحاة حول حد الاستثناء، نجد أنهم على ثلاثة فرق:

- **الفريق الأول:** لم يصرح ببيان حد الاستثناء، وإنما ذكر أدواته، وأحكامه، ومن هؤلاء سيبويه، إذ عقد باباً سماه (هذا باب الاستثناء) ثم ذكر أن "حرف الاستثناء إلا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فـ(غير)، و(سوى)، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فـ(لا يكون)، و(ليس)، و(عدا)، و(خلا)، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ(حاشى) و(خلا) في بعض اللغات"^(١٨٦)، كما عقد باباً آخر بعنوان: (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً)، وعلل ذلك بأنه "مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً"^(١٨٧)، وبين أن ذلك قول الخليل - رحمه الله - فقولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقومِ إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، انتصب (الأب) إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه قبله، ولم يكن صفة، والعامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين^(١٨٨)، وممن لم يوضح حدَّ الاستثناء أيضاً المبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، والزمخشري^(١٨٩).
- **الفريق الثاني:** وضع حدًّا للاستثناء، غير أن الحدَّ الذي وضعوه لا يشمل الاستثناء المنقطع، ومنهم ابن برهان الذي عرفَّ الاستثناء المتصل بعد أن ذكر أنه الأصل بأنه "إخراج بعض من كل، ولولا الاستثناء لجاز أن يكون الخارج غير الخارج"^(١٩٠)، وكذلك ابن الخشاب الذي بين أن الاستثناء "إخراج بعض من كل، ولا يخلو من أن يكون موجباً فيكون إخراجاً للمستثنى مما حكم به للمستثنى منه، أو منفياً فيكون إدخالاً للمستثنى في حكم قد سلب عن المستثنى منه"^(١٩١)، وذكر أبو بكر الأنباري أنه "إن قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعنى (إلا) نحو: جاءني القوم إلا زيداً"^(١٩٢)، وكل ما تقدم يخص الاستثناء المتصل، ويكون الاستثناء المنقطع فيه مجازاً، وقد بين ذلك ابن الأثير^(١٩٣)، وابن الخباز، فابن الخباز ذكر أن "من قال في حد الاستثناء: إنه إخراج بعض من كل بمعنى (إلا) أو ما أقيم مقامها، كان الاستثناء المنقطع عنده مجازاً؛ لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه، فأخراجك الشيء مما دخل فيه غيره كقولك: قام القوم إلا زيداً، أخرجت (زيداً) من القيام الذي حكمت به على القوم لا من القوم، ومن

توهم ذلك فقد أخطأ. ألا ترى أنك لو قلت: قصدت العرب إلا قريشاً، لم تخرج (قريش) باستثناءها من العرب عن أن تكون منها، فبان أن الإخراج من الحكم لا من المحكوم" (١٩٤).

- الفريق الثالث: وضع حداً للاستثناء شمل الاستثناء المتصل والمنقطع، ومنهم ابن جنى، الذي ذكر أن "معنى الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه (إلا)، وتشبه به أسماء وأفعال، وحروف، فالأسماء (غير) و(سوى)، والأفعال (ليس) و(لا يكون) و(عدا) و(خلا) و(حاشا) والحروف (حاشا) و(خلا)" (١٩٥)، وعلق ابن الخباز على تعريف ابن جنى للاستثناء بأنه "يوجب دخول الاستثناء المتصل، والاستثناء المنقطع تحته، ويكون في كليهما حقيقة. فالمتصل كقولك: قام القوم إلا زيدا، ومعنى المتصل: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. والمنقطع كقولك: ما فيها أحد إلا حماراً، ومعنى المنقطع: أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وكل واحد من المستثنيين في المسألتين يصدق عليه أنه غير ما استثنى منه، فبان أن معنى الاستثناء عنده يشمل النوعين" (١٩٦).

وذكر ابن مالك أن الاستثناء: "هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بالاً أو ما بمعناها بشرط الفائدة" (١٩٧)، وقريباً من ذلك بين المرادي أن "الاستثناء: إخراج بالاً أو إحدى أخواتها، تحقيقاً أو تقديراً" (١٩٨)، ثم أوضح أن "المراد بالمخرج تحقيقاً: المتصل، وبالمخرج تقديراً: المنقطع" (١٩٩)، وحدّ الأشموني الاستثناء بأنه: "الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً داخل" (٢٠٠)، ثم بين أن " (ما كان داخلاً) يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديراً؛ وهو المفرغ، والقيد الأخير لإدخال المنقطع" (٢٠١).

وبمراجعة حدّ ابن مهران للاستثناء، نجد أنه يدخل ضمن الفريق الثالث، فقد كان حدّه شاملاً للاستثناء بنوعيه: المتصل والمنقطع، إذ جعله إخراجاً للشيء من حكم غيره، لا إخراجاً لبعضه.

المسألة التاسعة:

نصب (غير) على الاستثناء:

الأصل في (غير) أن تكون صفة، وما بعدها مخفوض أبدأ، وقد تُنقل (غير) من الصفة إلى الاستثناء، وتأخذ حينئذ حكم إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)^(٢٠٢)، وإذا كان ما قبل (غير) موجبا، كانت منصوبة على كل حال، فيقال: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ، ومررتُ بالقومِ غيرَ زيدٍ، ورأيتُ القومَ غيرَ زيدٍ، ولو جئتُ بـ(إلا) لقلت: قامَ القومُ إلا زيداً، والفرق بين النصبين: أن (زيداً) منتصب بتوسط (إلا) بينه وبين الفعل، و(غير) منصوبة بالفعل بلا متوسط^(٢٠٣)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن هذه المسألة فقال: "وسألت شيخنا - رحمه الله - من أي المنصوبات هي؟ فقال: مشبهة بالظرف؛ لإبهامها، فلذلك عمل فيها الفعل غير المتعدي"^(٢٠٤).

والحديث هنا عن وقوع (غير) موقع (إلا) ونصبها إذا كان الاستثناء تاما موجبا، وقد اختلف العلماء حول بيان وجه نصب (غير) إلى عدة أقوال:

- **القول الأول:** أنها منصوبة على الاستثناء كنصب الاسم بعد (إلا)، والعامل فيه الفعل الذي تقدمه بلا متوسط، وهو ما يفهم من قول سيبويه: "اعلم أن (غيراً) أبدأً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)... فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ، فغيرهم الذين جاؤوا، ولكن فيه معنى (إلا)، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)"^(٢٠٥)، وقوله: "هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مُخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: (له عشرون درهماً)، وهذا قول الخليل - رحمه الله - وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك... وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"^(٢٠٦)، وإليه ذهب السيرافي، وأبو علي الفارسي، والثمانيني، وابن برهان^(٢٠٧) وغيرهم^(٢٠٨)، ويرى أصحاب هذا الرأي أن (غير) شبيهة بظرف المكان، وقد نقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين أنه علل جواز ذلك

بـ"أنّ (غيراً) موضوع على الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ غيرك، فكل من جاوز المخاطب قد دخل تحت (غير) فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة نحو: (خلفك) و (أمامك)، فكما يتعدى الفعل غير المتعدى إلى الظروف بغير واسطة، كقولك: جلستُ خلفك، كذلك جاز أن يتعدى الفعل إلى (غير) في قولك: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، وإن لم يكن هناك واسطة توصله إليه كالواو في قولك: جاء البردُ والطيالسةُ^(٢٠٩).

وقد خطأ ابن عصفور من ذهب إلى أن العامل في (غير) الفعل السابق، وعلل ذلك بأن (غير) وغيرها من الأسماء قد تُنصب وإن لم يتقدمها فعل، نحو: القومُ إخوتك إلا زيداً، أو القوم قومك غيرَ زيدٍ^(٢١٠)، فالناصب لـ(زيد) و(غير) هنا معنى الفعل، وذلك أن قولهم: القومُ قومك، فيه ضرب من الاختصاص بالمخاطب والمناسبة له، فلما كان فيه هذا المعنى من الفعل نصب^(٢١١).

- القول الثاني: أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء، والعامل فيها الفعل الذي قبلها، وهو رأي أبي علي الفارسي في أحد قوليه في (التذكرة)^(٢١٢)، واختاره ابن مالك، وخالد الأزهرى، وذكر أنه الراجح من قول سيبويه^(٢١٣).

- القول الثالث: أنها منصوبة على الاستثناء، والناصب لها كونها جاءت فضلة بعد تمام الكلام، فالعامل فيها معنوي، لأنه لا يقع بعد تمام الكلام إلا فضلة، وهو مذهب المغاربة^(٢١٤)، واختاره ابن عصفور^(٢١٥).

الترجيح:

بعد النظر في الآراء المتقدمة، أرى وجهة كل من الرأي الأول والثاني، واستحسان الجمع بينهما، فابن مالك مثلاً ذكر أن "الجواب عن نصب (غير) بلا واسطة، أنه منصوب على الحال، وفيه معنى الاستثناء"^(٢١٦)، وهو بذلك يختار رأي أبي علي، ويرى أنه الراجح من قول سيبويه، والمنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (غير)، لا بـ(غير) فلا يصح القول بأنها منصوبة على الاستثناء؛ لأنها مستثنى بها لا مستثناه^(٢١٧)، وجواب ابن مهران

وما ذكره أصحاب الرأي الأول يتقارب مع رأي أبي علي الفارسي، فالأصفهاني ذكر أن الدليل " على أن (غيراً) مبهم، أنك إذا قلت: أتانا القومُ غيرَ زيدٍ، فغير زيدٍ هم الآتون، وهو القوم، فأشبهه الحال لما كان الأول في المعنى، فتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى الحال، فـ(غير) منصوب بالفعل قبله من غير واسطة حرف، وما بعده مضاف إليه"^(٢١٨).

المسألة العاشرة:

وجه الاستقباح في قولهم: جئتُك إذ زيد قام:

تعد (إذ) ظرفاً لما مضى من الزمان، وتضاف إلى الجملة الاسمية، وإلى الجملة الفعلية، فإضافتها إلى الجملة الاسمية نحو: جئتُك إذ زيدٌ قائمٌ، وإذا أُضيفت إلى الفعلية جاز إضافتها إلى الفعل الماضي، وإلى المضارع، نحو: جئتُك إذ قام زيدٌ، وإذ يقومُ زيدٌ"^(٢١٩)، وقد استقبح النحاة أن يليها اسم بعده فعل ماضٍ، وفي مقدمتهم سيبويه^(٢٢٠)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن علة هذا الاستقباح فقال: "ويستقبحون: جئتُك إذ زيدٌ قامٌ، وسألت الشيخَ - رحمه الله - عن وجه الاستقباح فقال: لأن خبر المبتدأ ماضي الجملة، فلا حاجة إلى (إذ) والغرض من الإضافة البيان؛ لأنها مبهمة"^(٢٢١).

وعند تتبع ما ذكره النحاة حول هذه المسألة، نجد أن ما ذكره يكاد يتفق مع ما أورده ابن مهران، سواء ممن تقدم عليه، أو من جاء بعده، فابن السراج يرى أنه "إذا كان الفعلُ ماضياً لم يحسن أن نفرق بينه وبين (إذ)؛ لأن معناهما في المضي واحد"^(٢٢٢)، وذكر السيرافي أن الفعل "إذا كان ماضياً قبح التأخير، لا يقولون: جئتُك إذ زيد قام إلا مستكراها، من قبل أن (إذ) للماضي، فإذا كان في الكلام فعل ماضٍ اختاروا إيلاءه إياها، لمطابقتها ومشاكلتها معناهما"^(٢٢٣)، وذكر أيضاً أن (إذ): "معناها الماضي، وهي لوقت مبهم، يفسر بالجملة التي بعدها، والجملة التي بعدها مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل ماضيا كان الفعل أو مستقبلاً، كقولك: جئتُك إذ قام زيدٌ، و إذ يقوم زيدٌ، وجئتُك إذ زيدٌ قائمٌ، وإذ زيد يقومٌ، فإذا قلت: جئتُك إذ زيد قام، قبح أن

يكون خبر المبتدأ الذي بعدها فعلاً ماضياً، فإن قال قائل: وكيف حسن: جئتكَ إذ قام زيد، ولم يحسن: جئتكَ إذ زيد قام؟ قيل له: لأن (قام) في قولك: زيد قام، موضعها رفع بخبر الابتداء، وخبر الابتداء حكمه أن يكون الاسم أو ما يضارعه، والفعل الماضي مضارعه ليست بتامة، وليس بالكلام حاجة إلى لفظ الماضي؛ لأن [إذ] (٢٢٤) قد دلت على الماضي، وإذا قلت: جئتكَ إذ قام زيد، فليس (قام) في موضع اسم، فإن قال قائل: فأنت تجيز: زيد قام، ولا تستقبحه، و (قام) في موضع خبره، فلم استقبحت ذلك في (إذ)؟ قيل له: من أن قولنا: زيد قام، لو قلنا مكان (قام)، (يقوم)، لتغير معنى الفعل؛ لأن لفظ الفعل هو الذي يدل على الماضي والمستقبل، وفي (إذ) قد دلّ على الماضي، فلا حاجة بالكلام إلى لفظ الماضي بعد الذي يدل على المبتدأ (٢٢٥)، وعلل ابن يعيش، وابن مالك، والرضي، وأبو حيان، المسألة بما يقترب من ذلك (٢٢٦)، وكذلك المرادي علل قبح هذا الاستعمال؛ "لما فيه من الفصل بين المتناسبين" (٢٢٧)، وذكر ذلك أيضاً ابن عقيل، وناظر الجيش، والسيوطي (٢٢٨).

المسألة الحادية عشرة:

التفريق بين الوصف والنعته:

جرت عادة بعض النحويين على استعمال مصطلحي الوصف والنعته للدلالة على ذات الشيء، وقد تنبّه ابن الخباز لهذه المسألة، مما دفعه لسؤال شيخه فقال: "وسألتُ شيخنا رحمه الله عن الفرق بين الوصف والنعته فقال: النعته يستعمل فيما يتغير، والوصف يستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير، ولذلك يقال: صفات الله، ولا يقال: نعوت الله، ولم تستعمل العرب النعته إلا في غير الله" (٢٢٩).

وعند مراجعة استعمال العلماء لكلا المصطلحين، وجدناهم فريقيين:

- الفريق الأول: يرى أصحابه أن النعته والوصف مصطلحان مترادفان، ولا فرق بينهما، فقد ذكر ابن جني أن "الصفة عند النحويين هي النعته" (٢٣٠)، وبين العكبري أن "النعته والوصف بمعنى" (٢٣١)، وابن يعيش يرى أن "الصفة والنعته واحد" (٢٣٢)، ويرى السيوطي وغيره أنه لا فرق بينهما عند النحاة (٢٣٣)، وصرح

الأزهري والزبيدي بأنهما مترادفان^(٢٣٤)، وهناك من ذكر أن النعت مصطلح استخدمه الكوفيون، بينما استخدم البصريون الصفة^(٢٣٥).

- **الفريق الثاني:** فرق أصحابه بين المصطلحين، وذهبوا إلى عدم ترادفهما، فالخليل ذكر أن "الصفة لله تعالى، والنعت للمخلوق"^(٢٣٦)، ونقل ابن فارس أنه روي عن الخليل أن "النعت لا يكون إلا في محمود، وأن الوصف قد يكون فيه وفي غيره"^(٢٣٧)، وروى أبو هلال العسكري عن أبي العلاء أن النعت لما يتغير من الصفات، وأن الصفة لما يتغير ولما لا يتغير، فالصفة أعم من النعت، وأنه على هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله؛ لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير، ثم ذكر أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر؛ ولذلك قيل في نعت الخلفاء: الأمين، والمأمون، والرشيد، وأنهم قالوا: أول من ذكر نعتة على المنبر الأمين، وأوضح أنه رغم ذلك قد تتداخل الصفة والنعت، فيقع كل منهما موضع الآخر؛ لتقارب معناهما، وأنه قد يقال: الصفة لغة، والنعت لغة أخرى، واستدل على ذلك بما روي من شيوع تسمية الصفة لدى أهل البصرة من النحاة، ولفظ النعت لدى أهل الكوفة منهم^(٢٣٨)، وأوضح ابن الأثير أن "النعت: وصف الشيء بما فيه من حسن، ولا يقال في القبيح ... والوصف يقال في الحسن والقبيح"^(٢٣٩)، ونقل ابن يعيش أن "النعت يكون بالحلية نحو: طويل، وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو: ضارب، وخارج، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت، وعلى الأول هو موصوف ومنعوت"^(٢٤٠)، وممن تحدث عن الفرق بين المصطلحين أيضا ابن القيم، وجعل الفرق بينهما من ثلاثة وجوه: الأول: أن النعت يكون بالأفعال التي تتجدد، والصفة هي الأمور الثابتة اللازمة للذات، والثاني: أن الصفات الذاتية لا يطلق عليها اسم النعوت كالوجه، واليدين، وغيرها، وتسمى صفات، ثم استدرك وذكر أن الصفة معنى يعم الموصوف، فلا يكون الوجه واليد صفة، وأن ذلك نزاع لفظي في التسمية، والمقصود إطلاق هذه الإضافات على الله سبحانه وتعالى،

والإخبار عنه بها منزهة عن التمثيل والتعطيل، سواء سميت صفات أو لم تسم،
والثالث: أن النعوت ما يظهر من الصفات ويشتهر، ويعرفه الخاص والعام،
والصفات أعم، فالفرق بين الصفة والنعوت فرق ما بين العام والخاص^(٢٤١)، ونقل
الفيومي أن "الصفة إنما هي بالحال المنتقلة، والنعوت بما كان في خلق أو
خلق"^(٢٤٢)، وروى الزبيدي عن ثعلب أن "النعوت ما كان خاصاً بمحل من الجسد،
كالأعرج مثلاً، والصفة للعموم، كالعظيم والكريم؛ فالله تعالى يوصف ولا
ينعت"^(٢٤٣).

وذكر الأهدل أن التفريق بين المصطلحين إنما شاع عند غير النحاة،
ف"النعوت: ما يمكن زواله عن محله، كاللون العارض، وعدم العالمية في المخلوق،
والصفة ما لا يزول إلا بزوال محله، كاللون الخلقى والعالمية... والحق أن الوصف
أعم عند النحاة؛ لأنه يقال: الحال والخبر وصف معنى، ولا يقال: نعوت معنى"^(٢٤٤).
وهنا أقول: رغم كل ما تقدم مما ذكره العلماء في الفرق بين مصطلحي
النعوت والصفة، إلا أن هناك تداخلاً بينهما، ويكاد بعض أصحاب المعاجم يسوي بين
اللفظين، فقد جاء في لسان العرب: "النعوت: وصفك الشيء، تتعته بما فيه، وتبالغ في
وصفه... نعته ينعته نعناً: وصفه"^(٢٤٥)، وفي المصباح المنير: "وصفته وصفاً، من
باب (وعد) نعته بما فيه"^(٢٤٦)، كما أن معظم كتب النحاة لا تكاد تفرق بين
المصطلحين إلا قليلاً كما أشرنا، إذ استخدموا كلا المصطلحين دون تمييز أحدهما
عن الآخر، وما يزال الدارسون يتهجون نهجهم في عدم التفريق بين المصطلحين، أو
بيان ميزة أحدهما عن الآخر، وما ذكره ابن مهران في جوابه لابن الخباز، يقترب
كثيراً مما أورده أبو هلال العسكري في الفرق بينهما، ولو تتبعنا ما ورد في القرآن
الكريم، لوجدنا أنه لم يرد فيه سوى ما يتعلق بلفظ الصفة، ولم يرد لفظ النعوت أو ما
يتعلق به.

وليس هذا نافياً لتقارب دلالة اللفظين، ولكن لعل فيه دلالة على شمولية لفظ
الصفة، وأن فيه عموماً إذ يشمل النعوت، واستخدام النحاة أو الصرفيين للمصطلحين

لا مشاحة فيه، ولا مزية فيه للفظ على آخر، ولكن ربما استعمل بعضهم لفظ النعت؛ لأنهم درجوا على استعمال لفظ الوصف في تعريف بعض المصطلحات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والحال، وغيرها من المصطلحات.

وأما ما ذُكر من شيوع استعمال لفظ (الصفة) لدى البصريين، ولفظ (النعت) عند الكوفيين، فقد استعمل سيبويه، والمبرد، وابن السراج، لفظ النعت^(٢٤٧)، مع استعمالهم للفظ الصفة، دون تفریق بينهما في المعنى، ولعل هذا ما دفع الدكتور عوض القوزي للتصريح بأنه إذا "كان اصطلاح النعت قد انتشر على أيدي الكوفيين، فليس لهم فضل اختراعه، فهم في ذلك متبعون لا مبتدعون، كما زعم الدكتور شوقي ضيف^(٢٤٨) بأن الفراء هو أول من اصطلاح على تسمية النعت باسمه"^(٢٤٩)، ومثله الدكتور عبدالله الخثران الذي ذكر أنه "لا شك أن النعت بصري المولد والنشأة، حيث تكرر في كتاب سيبويه، وإن كان التعبير به أقل من الصفة، ولكن يبقى الفضل الأول للبصريين، أما الكوفيون فقد نسبة النحاة إليهم، وذلك لاقتصارهم عليه في التعبير دون الصفة، فلا بأس من عده من مصطلحات الكوفة... حيث فضلوه على المصطلح الآخر"^(٢٥٠)، وكذلك بين الدكتور يوخنا أن نسبة المصطلحين إلى البصريين أو الكوفيين إنما "جاء من باب كثرة الاستعمال وقلته لدى كل فريق"^(٢٥١)، كما ذكر أن القدامى لم يستقروا على واحد من المصطلحين، أما المحدثون فقد استقروا على استعمال مصطلح النعت في أول وضع الباب المختص بهذا الموضوع^(٢٥٢).

ولو قارنا استعمال النحاة للمصطلحين باستعمال غيرهم له، لوجدنا تباينا، فلفظا الصفة والنعت يختصان عند النحاة بموقع إعرابي في الجملة، بينما هما في كلام الناس يستخدمان للدلالة على معنى عام، بصرف النظر عن موقعهما من الكلام، فعلى سبيل المثال لو قلنا: الجود يبارك في المال، فلفظ (الجود) في فهم عامة الناس، صفة يوصف بها المرء، بينما موقعه لدى النحاة مبتدأ، وهذا جانب عام لسنا في مجال تفصيله أو التوسع فيه، ولكن ذكرته هنا عرضاً في مجال بيان عدم المشاحة في الاصطلاح بين استخدام لفظي الصفة أو النعت.

المسألة الثانية عشرة:

دلالة (ثم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢٥٣):

ذكر جمهور النحاة أن (ثم) عند كونها عاطفة تفيد التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة^(٢٥٤)، غير أن هذا الأمر ليس على إطلاقه، إذ لاحظ ابن الخباز وجود بعض السياقات التي قد تخرج عن ذلك، فكانت محل سؤال منه إذ قال: "وسألت شيخنا رحمه الله عن قوله تعالى في آخر سورة البلد: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أين [المهلة]^(٢٥٥)؟ وقد علم أنه إذا أطمع اليتيم وفك الرقبة كان من الذين آمنوا، فقال: (ثم) إذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب"^(٢٥٦).

وعند تتبع ما أورده العلماء فيها وجدنا لديهم عددا من الآراء في معنى (ثم)

على النحو الآتي:

- الرأي الأول: أن (ثم) بمعنى الواو^(٢٥٧)، أي: وكان من الذين آمنوا، وذكر النحاس أن "هذا لا يصح ولا يجوز"^(٢٥٨)، وعلق الشاطبي على هذا الرأي بأن (ثم) في الآية لو "كانت للترتيب والمهلة لكان طلب الإيمان مرتبا على طلب فروعه، وذلك فاسد، فالمعنى: فلم يقتحم، ولا كان من الذين آمنوا، فالموضع موضع اجتماع"^(٢٥٩).

- الرأي الثاني: أن (ثم) بمعنى (مع)، وممن ذكر ذلك الفيروزآبادي^(٢٦٠).

- الرأي الثالث: أن (ثم) جاءت لترتيب الأخبار، لا لترتيب المخبر عنه^(٢٦١)، وحول ذلك علل الزمخشري المجيء بـ(ثم) "لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة، لا في الوقت؛ لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره، ولا يثبت عمل صالح إلا به"^(٢٦٢).

- الرأي الرابع: فصل أصحابه وفرق بين دخول (ثم) على المفردات، ودخولها على الجمل، فابن الأثير مثلا ذكر أن (ثم) تكون بمعنى الجمع بمهلة وتراخ مع المفردات، كقولنا: قام زيدٌ ثم عمروٌ، أي: بين قياميهما زمان متراخٍ يعتدّ به، فإذا

عُطِفَتْ بها الجمل لم يلزم التراخي فيها، واستدل بعدد من الآيات من بينها آية سورة البلد التي هي موضع هذه المسألة^(٢٦٣)، وقريبا من ذلك كان جواب ابن مهران لتلميذه ابن الخباز، وبين الرضي أن (ثم) "قد تجيء في الجمل خاصة؛ لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبتها له... ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإن الإيمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والإطعام، بل لا نسبة بينه وبينهما"^(٢٦٤).

وأرى ترجيح ما ذكره أصحاب الرأي الثالث والرابع، واستحسان الجمع بينهما، لما فيهما من مراعاة لسياق الآية ومعناها من جانب، والتفريق بين دلالة (ثم) عند دخولها على المفردات من ناحية، ودخولها على الجمل من ناحية أخرى، إذ قد لا يستلزم دخولها على الجملة الدلالة على الترتيب والتراخي.

المسألة الثالثة عشرة:

لزوم التأنيث في منع الأعلام المختومة بتاء التأنيث من الصرف:

ذكر النحويون أنه يمنع من الصرف ما كان علما مؤنثا، والمؤنث نوعان: نوع به علامة تأنيث، ونوع ليس له علامة تأنيث، ومن علامات التأنيث: التاء، وألف التأنيث المقصورة والممدودة^(٢٦٥)، فالتأنيث من العلل الفرعية لمنع الاسم من الصرف، وقد ذكر سيبويه أن "الأشياء كلها أصلها التنكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتنكير أول"^(٢٦٦)، والمؤنث اللفظي المختوم بالتاء إذا كان علما منع من الصرف مطلقا؛ للزوم التأنيث له، ولا يعتد بالتأنيث في منع الصرف إلا إذا كان لازما؛ لأن العلمية تمنع زواله، وقد تنبه ابن الخباز لهذه المسألة، مما دفعه لسؤال شيخه بقوله: "وسألت شيخنا رحمه الله عن تحقيق ذلك فقال لي: تأنيث الصفات غير لازم؛ لأنه للفرق بين المذكر والمؤنث نحو: ضارب، وضاربة، وتأنيث العلم لازم نحو: طلحة، لأنك سميته بهذا الاسم وفيه التاء"^(٢٦٧).

وعند تتبع ما ذكره النحاة في هذه المسألة، نجدهم فريقين:

- **الفريق الأول:** تنبّه للفرق بين التاء التي تدخل على الصفات، فيُفرّق بها بين المذكر والمؤنث نحو: قائمة، وجالسة، ومُكرّمة، والتأنيث الذي لم يدخل للفرق، نحو: طلحة، وحمزة، وهو الذي يعتد به في منع الاسم من الصرف، ويسمى بالتأنيث اللّازم، ومن هؤلاء سيويوه^(٢٦٨)، والميرد^(٢٦٩)، والثمانيني، الذي أورد تساؤلاً أجاب فيه على من قال: "كيف أجزتم: مررتُ بامرأة قائمة، صرفتموها وفيها صفة وتأنيث؟ قيل له: هذا تأنيث دخل للفرق، فلم يعتدّ بتأنيثه، ولكن إن نقلته فسميت بـ(قائمة) و (مكرمة) بطل أن يكون هذا التأنيث للفرق، وصار كتأنيث (حمزة) و (طلحة) فينبغي أن لا يصرف معرفة، ولا مصغراً، ولا مكبراً، وينصرف نكرة لزوال التعريف، وكذلك كل مؤنث أنت بالتاء التي تنقلب في أكثر اللغات هاء في الخط والوقف، نحو: طلحة، وحمزة... فهذا لا ينصرف معرفة مصغراً ولا مكبراً، وينصرف نكرة"^(٢٧٠)، وذكر ابن يعيش أن التأنيث اللّازم هو "وصف احترز به عن تأنيث الفرق، وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل: قائمة، وقاعدة، ونحوهما من الصفات، وامرئ، وامرأة، ونحوهما من الأجناس، ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع، مثل: قمح وقمحة، وشعير وشعيرة، فهذا التأنيث لا اعتداد به، وإنما المانع من الصرف التأنيث اللّازم، فإن سمي بشيء مما ذكر، وفيه تاء التأنيث العارضة، لزمه التأنيث بالتسمية، فلم يجز سقوطها، واعتد بها مانعاً من الصرف إذا انضم إليه غيره نحو: طلحة، وحمزة، فإنهما لا ينصرفان؛ لاجتماع التأنيث والتعريف"^(٢٧١)، والتاء فيهما "علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم إلى اسم"^(٢٧٢)، وقد علل ابن هشام والأزهري المسألة بتعليل يقترب من ذلك^(٢٧٣).

- **الفريق الثاني:** لم يتنبه للفرق بين التاءين في منع الاسم من الصرف أو عدمه، ومن هؤلاء السهيلي، الذي اتهم النحاة بوجود التناقض والفساد في علهم التي ذكروها حول منع الاسم من الصرف^(٢٧٤)، ومما يتعلق بهذه المسألة أنه ذكر أن "من ذلك (مسلمة) فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث، وهو مع ذلك

منصرف^(٢٧٥)، والحق أن ما ذكره النحاة حول التأنيث بالتاء في منع الاسم من الصرف، عارض في الصفات، إذ اشترطوا أن يكون لازما كما تقدم، وقد فصل العكبري ذلك بأن "تاء التأنيث غير لازمة، بل دخلت للفرق بين المذكر والمؤنث نحو: قائم وقائمة... وإذا كان كذلك لم تجر مجرى ألف التأنيث في لزومها واستقلالها بمنع الصرف، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك التعريف، بأن تعلق الاسم علما على مذكر أو مؤنث، وعند ذلك لا يسوغ حذف التاء؛ لأنك سميت به وهي فيه، فإن قيل: فلم صرف ضاربة ونحوه وفيه الوصف والتأنيث؟ قيل: التأنيث غير معتد به؛ لعدم لزومه إذ كان فارقا بين ضارب وضاربة، فلم يبق سوى الوصف، وذلك غير مانع^(٢٧٦)، وذكر ابن هشام أنه "ليس كل ما فيه علتان فرعتان مطلقا ممتنع صرفه، ألا ترى أن نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث، وهما فرعان على الجمود والتذكير؟ إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية؛ لأنه لا يكون لازما إلا معها^(٢٧٧)."

وقد علل السهيلي منع الاسم المذكر المسمى بمؤنث، نحو: حمزة، وتمر، بأن تاء التأنيث فيهما حرف جاء لمعنى، وهو الفرق بين الواحد والجمع، فإذا سميت به رجلا ذهب ذلك المعنى، وعدم الالتفات إلى ذلك الفرق، فصار الاسم في حال العلمية كـ(عمر) الذي عدمت فيه بنية عامر، وغير عن وزنه، فهو يرى أن (حمزة) الذي كان منونا قبل العلمية، لما صار علما لم يُنَوَّنْ لذهاب معنى التاء^(٢٧٨)، ولو دقق السهيلي في ما ذكره النحاة، لسلم من هذا الخلط، ولم يقع في مخالفتهم، ولسلم من هذا التكهن ومحاولة اختلاق علل جديدة.

المسألة الرابعة عشرة:

علة موافقة بني تميم لأهل الحجاز في كسر ما آخره راء إذا كان علما:

ذكر النحاة أن لغة الحجازيين استقرت على بناء (فعال) علما لمؤنث، نحو: حذام، ونوار، وظفار، وعرار، على الكسر مطلقا، وأما بنو تميم ففرق أكثرهم بين ما آخره راء نحو: حضار، فبنوه على الكسر، وبين ما ليس آخره راء فمعهوه

الصرف^(٢٧٩)، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف^(٢٨٠)، وقد دفع هذا التفصيل عند بني تميم ابن الخباز إلى سؤال شيخه فقال: "وسألت شيخنا رحمه الله عن علة موافقتهم أهل الحجاز في كسر ما آخره راء، فقال: لأن بني تميم لغتهم الإمالة، فلو أعربوا ما آخره راء لضموه وفتحوه، والراء تمنع الألف من الإمالة مضمومة ومفتوحة، فبنوه على الكسر لنتهياً لهم الإمالة"^(٢٨١).

وهذه العلة التي أوردها ابن مهران، ذكرها عدد من النحاة ممن تقدم عليه، أو من جاء بعده، فالسيرافي ذكر أن "بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: هذه حضار، وسفار، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء تقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء؛ لأن الراء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة، كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز"^(٢٨٢)، وكذلك علل ابن الوراق هذه المسألة بأنه "إنما اختار بعض بني تميم الكسر، لأن الإمالة فاشية في لغة تميم؛ ليوافقوا لغتهم، ويسهل اللفظ عليهم به، ويكونوا قد ذهبوا في علة البناء إلى ما ذهب إليه أهل الحجاز وبعض بني تميم، فما كان آخره راء، بمنزلة ما ليس في آخره راء، ويصير على قياسه"^(٢٨٣).

وإلى مثل ذلك ذهب ابن يعيش، والمرادي، والأزهري^(٢٨٤).

ووفقاً لما تقدم، نجد أن ما ذكره النحاة يتفق مع جواب ابن مهران المتقدم.

المسألة الخامسة عشرة:

علة وجوب إضمار (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٢٨٥):

اختصت (أن) من بين نواصب الفعل المضارع بأنها تعمل في حال كونها ظاهرة أو مضمرة، وقد تضرر وجوباً أو جوازاً في مواضع متفرقة، ومن بين تلك المواضع أن تتقدمها اللام، وتكون حينئذ بين ثلاثة أحوال: إما أن يجوز معها إظهار

(أن) وتسمى حينئذ لام كي، أو لام التعليل، أو يجب إظهار (أن) إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، أو يجب إضمارها إذا تقدمها نفي وتسمى لام الجحود^(٢٨٦)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن وجوب إضمار (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ فقال: "وسألت شيخنا رحمه الله: لم وجب الإضمار؟ فقال: لأن قولك: ما كان ليفعل، نقيض قولك: لقد كان يفعل، وليس في ذلك (أن)؛ فيجيء بهذا على طريق ما يناقضه"^(٢٨٧).

وللعلماء في تعليل إضمار (أن) وجوبا في هذا الموضع أقوال متفرقة، فالمبرد علل إضمار (أن) بعد اللام بأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فـ(أن) بعدها مضمرة، فإذا أضمرت (أن) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام؛ لأن (أن) والفعل اسم واحد، كما أنها والفعل مصدر، فالمعنى: جئت لأن أكرمك، أي: جئت لإكرامك، كقولك: جئت لزيد، فإن قلت: ما كنت لأضربك، فمعناه: ما كنت لهذا الفعل"^(٢٨٨)، والسيرافي وازن بين موضعي إضمار (أن) وجوبا وجوازا بعد اللام، إذ ذكر أن "لام الجحد عند سيبويه بمنزلة لام كي في إضمار (أن) بعدها، وبينهما فصل في إظهار (أن) بعدهما، فاستحسن ظهورها بعد لام كي، ولم يجز ظهورها بعد لام الجحد، وإنما قبح ظهورها بعد لام الجحد؛ لأنها نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، وهو السين وسوف، فإذا قلنا: ما كان زيد ليخرج فهو قبل الجحد: كان زيد سوف يخرج، أو سيخرج، فإذا قلنا: ما كان زيد لأن يخرج، بإظهار (أن) فكأننا جعلنا مقابل (سوف يخرج) و(سيخرج) اسما، فكرهوا إظهار (أن) لذلك، ووجه آخر: وهو أن تقديره عندهم: ما كان زيد مقدرا الآن يخرج، أو مستعدا، أو هاما، أو عازما، أو نحو ذلك من التقديرات التي توجب المستقبل من الفعل، و(أن) توجب الاستقبال، فاستغني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال من ذكر (أن)... ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾"^(٢٨٩)، واقتصر ابن جني على تعليل ذلك بوجود النفي، وأنه لا يجوز إظهار (أن) مع النفي"^(٢٩٠).

وذكر العكبري وجهين لتعليل إضمار (أن) في هذا الموضع: "أحدهما: أن الكلام طال بالنفي، فخفف بالحذف كما حذف الخبر بعد (لولا) وبعد (لعمرك)، والثاني: أن النفي هنا جواب من قال: سيعذبهم، وكما أن المجاب عنه لا يدخله (أن) كذلك الجواب" (٢٩١)، وكذلك ابن يعيث ذكر في تعليل هذه المسألة وجهين اقترب فيهما مما ذكره السيرافي والعكبري (٢٩٢)، وجاء في التصريح أن "علة امتناع ذكر (أن) بعد لام الجحود أن: ما كان ليفعل، ردّ على من قال: كان سيفعل، فاللام في مقابلة السين، فكما لا تذكر (أن) مع السين، كذلك لا تذكر مع اللام" (٢٩٣).

وكل ما تقدم من آراء اتفق العلماء فيها على وجوب إضمار (أن) في هذا الموضع، غير أن العكبري ذكر أن الكوفيين يجيزون إظهار (أن) مع اللام في النفي، وعلق على رأيهم بقوله: "ومن العجب إجازة الكوفيين إظهار (أن) بعدها في قولهم: اللام هي العاملة" (٢٩٤)، والذي يترجح وجوب الإضمار؛ لما قد تقدّم من كون اللام من عوامل الأسماء، وأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

أما عن العلل التي أوردها العلماء لوجوب الإضمار، فقد ظهر التقارب بين ما ذكره فيها بين التفصيل والإجمال، وكلها - من وجهة نظري - جائزة.

المسألة السادسة عشرة:

جواز الرفع في جواب الشرط إذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً:

إذا كان فعل الشرط وجوابه فعلين، فقد ذكر النحويون أن المشهور فيهما أن يكونا على أربع صور: أن يكون الشرط والجواب مضارعين، أو أن يكونا ماضيين، أو يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، أو يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً (٢٩٥)، وهو موضع سؤال ابن الخباز لشيخه ابن مهران، إذ سأله عن جواز الرفع في جزاء الشرط إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً في قول زهير:

وَإِنْ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ (٢٩٦)

فقال: "وسألت شيخنا رحمه الله لم جاز الرفع؟ قال: لأن الشرط أقوى من الجواب، وذلك لم يظهر فيه الجزم، فجيء بهذا مثله" (٢٩٧).

وقد اختلف النحاة حول تخريج المرفوع الواقع موقع الجواب، وكان لهم عدة أقوال على النحو الآتي:

- **القول الأول:** أن الجواب محذوف، والمذكور دليل على الجواب، وهو على نية التقديم، وإن كان متأخرا في اللفظ، فقولك: **إن أتيتني آتيتك، أي: آتيتك إن أتيتني**، وهو ما ذهب إليه سيبويه^(٢٩٨)، ومنع المبرد تقدير التقديم، واحتج بأن الجواب حقه أن يكون بعد (إن) وفعلها الأول، وإنما يعنى بالشيء موضعه إن كان في غير موضعه، نحو: **يضرب غلامه زيد؛ لأن حق (الغلام) أن يكون بعد (زيد)**، وهذا قد وقع في موقعه من الجزاء، فلو جاز أن يعنى به التقديم، لجاز أن نقول: **ضرب غلامه زيدا، تريد: ضرب زيدا غلامه**^(٢٩٩).

- **القول الثاني:** أنه هو الجواب، والفاء منه محذوفة، وهو ما ذهب إليه المبرد والكوفيون^(٣٠٠).

- **القول الثالث:** أنه هو الجواب، وليس على نية التقديم، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب، وهو ما ذهب إليه بعض النحاة كالجرجاني، والأنباري، والصايغ، والأزهري^(٣٠١)، وهو اختيار ابن مهران في جوابه لابن الخباز.

والذي يترجح: القول الثالث؛ لجواز كونه مرفوعا في اللفظ مجزوما في المعنى، إذ هو موضع يجوز فيه الوجهان: الجزم، والرفع، فأما الرفع "فلأجل أن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا، حمل الجواب عليه فلم يجزم، وترك على أول أحواله وهو الرفع، فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى، كما أن (يغفر الله لزيد) في اللفظ خبر، وفي المعنى دعاء مجزوم، نحو: **ليغفر الله لك، وأما الجزم نحو: إن أتيتني آتيتك، فعلى الظاهر؛ لأجل أن الأصل أن تجزم، وإنما لم يجزم الشرط؛ لامتناع الشرط في الماضي... وكل واحد من الوجهين كثير**" حسن^(٣٠٢).

المسألة السابعة عشرة:

علة افتقار القسم إلى الجواب:

يعد القسم ضرباً من التوكيد في الكلام، يذكر ليؤكد به خبر آخر^(٣٠٣)، فالقسم لا يتم معناه إلا بجملتين، تسمى الأولى: جملة القسم، وتسمى الثانية: جواب القسم، نحو: أقسم بالله لأفعلن، وحول ذلك يذكر ابن السراج أن "القسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد، وهو وحده لا معنى له، لو قلت: والله، وسكت، أو بالله ووقفت، لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور"^(٣٠٤)، ونظير ذلك في الجمل، جملتا الشرط والجزاء، إذ جملة الشرط لا تفيد، ولا يتضح معناها إلا إذا انضمت إليها جملة الجزاء^(٣٠٥)، وقد تحدث ابن الخباز عن ذلك، وسأل شيخه عن علة افتقار جملة القسم لجملة الجواب إذ قال: "واعلم أن جملي القسم والشرط أختان، فكما لا بد للشرط من الجزاء، كذلك لا بد للقسم من الجواب، وسألت شيخنا رحمه الله لم افتقر القسم إلى الجواب؟ فقال: لأن القسم مؤكّد ومؤكّد، والمؤكّد من غير مؤكّد لا يكون"^(٣٠٦).

وبين الزمخشري أن الجملة "المؤكّد بها هي القسم، والمؤكّدة هي القسم عليها، والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به"^(٣٠٧)، فالقسم وجوابه وإن كانا جملتين، فإن تأكيد إحداها بالأخرى جعلهما كالجملّة الواحدة المركبة من جزأين كالشرط والجزاء، أو المبتدأ والخبر، فالشرط لا يتمكّن إلا بالجزاء، إذ لا يجوز أن تقول: إن تضرب، حتى تتبعه بالجزاء فتقول: أضرب، كذلك إذا ذكر المبتدأ وحده لا يفيد، أو الخبر وحده لا يفيد، وعليه فإذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى، فقلت: أحلف بالله، كان كقولك: (زيد) وحده في عدم الفائدة، حتى تقول: أحلف بالله لأفعلن، أو زيدٌ منطلق، ونحو ذلك فتكتمل فائدة الكلام، ويتم المقصود^(٣٠٨).

ووفقاً لما تقدم، نجد أن ما ذكره النحاة يتفق مع جواب ابن مهران المتقدم.

المبحث الثاني: السؤالات الصرفية وجواباتها

المسألة الأولى:

علة الحكم بأن اللام ياء في قولهم: ذو مال:

عرض ابن الخباز لخلاف النحويين حول أصل اللام في (ذو)^(٣٠٩)، وفي ضوء بيانه لهذا الخلاف سأل شيخه ابن مهران عن الرأي الذي ذهب أصحابه إلى كون أصل اللام في (ذو) ياء، فقال: "ولم يأت في ذلك اشتقاق يقضي به، وسألت الشيخ: لم حكّموا بأن اللام ياء؟ فقال: لأن العين واو، فإذا جعلت اللام ياءً ألحق بالغالِب، ولو جعلت واواً لألحق بالناذر؛ لأن ما عينه واو ولامه ياء، أكثر مما عينه ولامه واوان، ألا ترى أن في كلامهم: أويّت، وتويّ^(٣١٠)، وثويّت، والجويّ^(٣١١)، وحويّت، وحويّت^(٣١٢)، والدويّ^(٣١٣)، وذويّت، ورويّت، وزويّت^(٣١٤)، وسويّت، وشويّت، وضويّت^(٣١٥)، وطويّت، وعويّت، وغويّت، وكويّت، ولويّت، ونويّت، وهويّت، وتصاريف ذلك كثيرة، وقالوا في مضاعف الواو: بوّ^(٣١٦)، ونوّ، وتوّ^(٣١٧)، وجوّ، وحوّ^(٣١٨)، وزوّ^(٣١٩)، وقوّ^(٣٢٠)، وهوّ^(٣٢١)، فبان أن الأول أكثر^(٣٢٢) .

وعند مراجعة ما ذكره علماء اللغة والنحو والصرف حول هذه المسألة،

نجدهم فريقين، كما ذكر ابن الخباز:

- الفريق الأول: ذهب أصحابه إلى أن أصل اللام في قولهم: (ذو مال) واو، واستدلوا على ذلك بأنه عند النسب إليها يتضح أصلها فيقال: ذووي، ومنهم الخليل، وسيبويه، إذ أورد سيبويه أنك "لو سميت رجلاً (ذو) لقلت هذا ذواً؛ لأن أصله (فعل) ألا ترى أنك تقول: هاتان ذواتا مال، فهذا دليل على أن (ذو) (فعل) كما أن أبوان دليل على أن (أبا) (فعل)، وكان الخليل يقول: هذا (ذو) بفتح الذال؛ لأن أصلها الفتح تقول: ذواً، وتقول: ذوو^(٣٢٣)، وأوضح سيبويه أنه عند الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال، فإنك تقول: ذووي، كأنك أضفت إلى ذواً، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسماً، ردّ إلى أصله؛ لأن أصله (فعل) يدلّك على ذلك قولهم: ذواتا^(٣٢٤)، وتابع ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه^(٣٢٥)، وكذلك

السيرافي الذي بين أنك "إذا نسبت إلى رجل اسمه (ذو مال) قلت: ذوي، تردّ الذهاب؛ لأن (ذو) اسم على حرفين، الثاني من حروف المد واللين، ولا يقوم بنفسه مفردا، فرددنا الذهاب، وعين الفعل منه واو مفتوحة، فتقول: ذوّ، ووزنه (فَعَل) والدليل على ذلك قوله: ﴿ذَوَاتَا أَفْئَانٍ﴾^(٣٢٦)^(٣٢٧)، وتابعهم في ذلك أيضا الجوهري، الذي أوضح أن "أصل (ذو) ذوي، مثل عصا، يدل على ذلك قولهم: هاتان ذواتا مال، ... ونرى أن الألف منقلبة من واو، ثم حذفت من (ذوي) عين الفعل؛ لكرهتهم اجتماع الواوين، لأنه كان يلزم في التثنية (ذووان) مثل عصوان، فبقى (ذا) منونا، ثم ذهب التنوين للإضافة في قولك: ذو مال، والإضافة لازمة له، كما تقول: فو زيد، وفا زيد، فإذا أفردت قلت: هذا فم، فلو سميت رجلا (ذو) لقلت هذا ذويّ قد أقبل، فترد ما ذهب، لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن التنوين يذهب فيبقى على حرف واحد، ولو نسبت إليه قلت ذوي، مثال عَصَوِيّ^(٣٢٨)، وإلى ذلك أيضا ذهب الرضي، والخضر اليزدي، وناظر الجيش^(٣٢٩).

– **الفريق الثاني:** ذهب أصحابه إلى أن أصل اللام ياء، ومن أولئك الثمانيني الذي أوضح أن الواو في قولهم: (ذو مال) "عين الكلمة، وقد حذفت اللام وكانت ياء، وإنما أصله: "ذوي"^(٣٣٠)، وكذلك السهيلي^(٣٣١)، وابن بري في سياق تتبعه لما ورد عند الجوهري في الصحاح، فحين ذكر الجوهري أن الألف في (ذوا) منقلبة عن واو^(٣٣٢)، عقّب ابن بري بأن الصواب أنها "منقلبة من ياء"^(٣٣٣)، وحين ذكر الجوهري أنه قد "حذفت من (ذوي) عين الفعل؛ لكرهتهم اجتماع الواوين لأنه كان يلزم في التثنية (ذووان) مثل عصوان"^(٣٣٤)، عقّب ابن بري بأن "صوابه: كان يلزم في التثنية ذويان، قال: لأن عينه واو، وما كان عينه واوا فلامه ياء حملا على الأكثر، قال: والمحذوف من (ذوي) هو لام الكلمة لا عينها كما ذكر؛ لأن الحذف في اللام أكثر من الحذف في العين"^(٣٣٥)، وقريبا من ذلك علل

العكبري كون أصل اللام ياء بأن "باب طويتُ وشويتُ، أكثر من باب قُوَّةٌ وحوَّةٌ، فالمحذوفُ منها الياء" (٣٣٦)، وتابعه في رأيه ابن يعيش (٣٣٧)، وممن ذكر أيضا أن أصل اللام ياء ابن الناظم، واستدل على ذلك بـ "قولهم في التثنية: ذويان، فحذفت الياء، وبقيت الواو حرف الإعراب، ثم ألزم الإضافة إلى اسم الجنس، والإتباع" (٣٣٨).

وهذا الرأي القائل أصحابه بأن أصل اللام في (ذو مال) ياء، هو الذي أخذ به ابن مهران العراقي، وقد استدل ببعض ما ذكره من أن ماورد وعينه واو ولامه ياء، أكثر مما عينه ياء ولامه ياء، فهم يحملون ذلك على الأكثر. والذي يترجح - من وجهة نظري - الرأي الأول، لأنه عند النسب يردّ الحرف المحذوف، فقد أوضح الرضي "أنك تقول: ذو مال، وفو زيد، فلا تردّ اللام من ذو، ولا تبدل عين (فو) ميما، فإذا نسبت قلت: ذوي، وفمي".

المسألة الثانية:

تثنية وجمع ما ختم بـ(ويه) نحو (عمرويه):

من العلم المركب، ما ركب تركيبا مزجيا، وهو ضمّ كلمة لأخرى، لتكون كلمة واحدة، لا بإضافة، ولا بإسناد، ومنه ما ختم بـ(ويه) نحو: سيبويه، وعمرويه، ونفطويه، وما أشبهها، وقد ذكر ابن الخباز أن من النحاة من يثني (عمرويه) ويجمعه، ومنهم من لا يثنيه ولا يجمعه (٣٣٩)، وسأل شيخه عن كيفية تثنيته وجمعه فقال: "فإن قلت: كيف أثنيه وأجمعه على هذا القول؟ قلت: سألت شيخنا رحمه الله عنه فقال: أقول: جاءني ذوا عمرويه، وذوو عمرويه، أي: صاحبا هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم" (٣٤٠).

وقد اختلف النحاة حول إعراب ما ختم من الأعلام بـ(ويه) فمنهم من ذكر أنها مبنية؛ لما اجتمع فيها من العجمة والصوتية، وأنها إذا كانت معرفة لا تتون، وإذا كانت نكرة تتون، فهي تعامل معاملة أسماء الأفعال والأصوات، وهو مذهب جمهور النحاة (٣٤١)، وهناك من ذكر أنها معربة وأنها ممنوعة من الصرف، وهو مذهب

الجرمي^(٣٤٢)، وقد ذكر ابن مالك أن "بعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف"^(٣٤٣)، وعلق أبو حيان على ما نقل عن الجرمي بأنه إن "كان ما أجازته الجرمي مستنده السماع قبل، وإن كان أجازته بالقياس لم يقبل"^(٣٤٤).
وعند مراجعة ما ذكره النحاة حول تثنية العلم المختوم بـ(ويه) وجمعه، نجدهم فريقين:

- **الفريق الأول:** ذهب إلى عدم جواز تثنيته وجمعه، ومن هؤلاء الزجاجي، الذي ذكر أنه "لا يجوز تثنيته ولا جمعه، وكذلك جميع المحكي لا يثنى ولا يجمع، إلا أن تقول: كلاهما يقال له: عمرويه، وكلاهما يقال له سيبويه، أو كلهم يقال له سيبويه، أو أسماؤهم سيبويه أو عمرويه"^(٣٤٥)، فهو يرى أنه لا يثنى ولا يجمع لكونه محكيا، والمحكي يبقى على وضعه دون تغيير، وأوضح الرضي أن القياس "أن يقال: ذوا سيبويه، وذوو سيبويه"^(٣٤٦)، وذكر أبو حيان أن "من منع جمع سيبويه، والمسمى بالمركب تركيب مزج قالوا: ذوو سيبويه"^(٣٤٧)، وقرىبا من ذلك بين ابن عقيل أنه عند تثنية أو جمع أحد هذه الأسماء، فإنه يضاف إليه ذو أو ذات، مثلى أو مجموعا "فتقول: جاءني ذوا سيبويه، وللمؤنث: ذاتا سيبويه، وفي الجمع: ذوو سيبويه، وذوات سيبويه"^(٣٤٨)، وذكر ذلك أيضا ناظر الجيش^(٣٤٩)، وممن ذهب إلى المنع أيضا السيوطي، إذ أوضح أن "الأكثر على منعه؛ لعدم السماع، ولشبهه بالمحكي"^(٣٥٠).

- **الفريق الثاني:** يرى أصحابه جواز تثنية وجمع ما ختم بـ(ويه)، فيقال: سيبيوهان، وسيبويهون، وعمرويهان، وعمرويهون، ومن هؤلاء الجرمي الذي حكى "أن من قال: هذا سيبويه وعمرويه، ورأيت سيبويه وعمرويه، فأعربه ثنى وجمع، فقال: العمرويهان، والعمرويهون، والسيبويهان، والسيبويهون، وكذلك ما أشبهه"^(٣٥١)، وذهب إلى الجواز أيضا المبرد، وبين أن الهاء في هذه الأعلام ليست للتأنيث، وأنها تثنى وتجمع، فتقول فيه اسم رجل: عمرويهان،

وعمرويهون^(٣٥٢)، وأجاز ذلك أيضا الثمانيني^(٣٥٣)، ونقل السيوطي أن بعضهم ذهب "إلى أنه يحذف عجزه فيقال: سِبَّان، وسِبَّون"^(٣٥٤).
ووفقا لما تقدم، أوضح الجوهرى أن "من قال: هذا سيبويه، ورأيتُ سيبويهَ، فأعربه إعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه، فقال: السيبويهان، والسيبويهون، وأما من لم يعربه فإنه يقول في التثنية: ذوا سيبويه، وكلاهما سيبويه، ويقول في الجمع: ذوو سيبويه، وكلهم سيبويه"^(٣٥٥).

ويبدو من جواب ابن مهران المتقدم أنه أخذ برأي الفريق الأول، والذي يترجح - من وجهة نظري - رأي الفريق الثاني، وذلك أن هذه الأعلام استعملتها العرب، وتصرفوا فيها وفقا للغتهم، والأصل في الأسماء الإعراب، ولأنها تتضمن علة المنع من الصرف، وهي كونها أعلاما ركبت تركيبا مزجيا، وأن ذلك سمع عن العرب كما تقدم مما نقله ابن مالك.

المسألة الثالثة:

علة عدم تصغير (عند):

تحدث النحاة عن تصغير الظروف، وأن منها ما يصغر كالיום، والشهر، والسنة، والساعة، والليلة^(٣٥٦)، وقبل، وبعد، وخلف، وفوق، وتحت، ونحوها^(٣٥٧)، وأن منها ما لا يصغر، ومن ذلك (عند)^(٣٥٨)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن علة عدم تصغيرها فقال: "وسألتُ شيخنا رحمه الله لِمَ لَمْ تُصَغَّرْ؟ فقال: لأن تصغير الظروف يفيد [التقريب]^(٣٥٩)، و(عند) مستغنية عنه"^(٣٦٠).

وعند مراجعة ما ذكره النحاة حول معنى (عند) نجدهم يذكرون أنها "لحضور الشيء ودنوه"^(٣٦١)، وأما عن علة عدم تصغيرها، فإن ما ذكره يقترب كثيرا من العلة التي أوردها ابن مهران، فسيبويه بين أنه "لا تحقر (عند) كما تحقر (قبل) و (بعد) ونحوهما؛ لأنك إذا قلت: (عند) فقد قللت ما بينهما، وليس يراد من التقليل أقل من ذاء، فصار ذا كقولك: قُبِّلَ ذاك، إذا أردت أن تقلل ما بينهما"^(٣٦٢)، وذكر المبرد أنك إن قلت: "هو عند زيد، لم يجز أن تصغر (عند)، وذلك أنه قد يكون

خلفه بكثير وبقليل، وكذلك (دونه) و (فوقه)، فإذا صغرتهما قلّلت المسافة بينهما، وإذا قلت: (عندي) فقد بلغت إلى غاية التقريب، فلا معنى للتصغير^(٣٦٣)، واقتربت عبارة السيرافي كثيرا مما أورده المبرد، إذ أوضح أنه "لا تصغر (عند)؛ لأن تصغيرها إنما هو تقريب، كما تقرب (فُويِّق) و (تُحيّت)، وهي في نهاية التقريب، لأن عند (زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده، فلما كانت موضوعة لما يوجبها التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرنا لم تصغر"^(٣٦٤)، وأورد ابن سيده، وابن يعيش العلة نفسها^(٣٦٥)، وكذلك الهرمي الذي بيّن أن (عند) معناها القرب، والتصغير معناه القرب، فلا يظهر تصغيرها فائدة زائدة على معناها^(٣٦٦).

ومما تقدّم، نجد أن جواب ابن مهران قد اتفق مع ما ورد عن النحاة الذين تقدموا عليه، ووافقهم في ذلك من جاء بعدهم.

المسألة الرابعة:

علة عدم الاشتقاق من لفظ (الاثنين):

من المسائل التي ناقشها ابن الخباز في باب العدد، مسألة عدم الاشتقاق من لفظ (اثنين) إذ ذكر "أن (الاثنين) هجر جانبه في موضعين، أحدهما: أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها، فقليل: ثلث، وربيع، إلى العشر، ولم يقولوا في الاثنين: ثني، وإنما قالوا: نصف، الثاني: أن العقود من الثلاثة إلى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين، ولم يقولوا من الاثنين: ثنين"^(٣٦٧)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن هذه المسألة فقال: "وسألت شيخنا رحمه الله عن علة هذين الحكمين فقال: أما قولهم: نصف، فلأن معنى جعل الشيء نصفين أن يقسم قسمين متساويين، فقليل لكل قسم: نصف، مأخوذ من النصف بمعنى الإنصاف، وأما قولهم: عشرون، ولم يقولوا: ثنيون، فلأنهم وضعوا لعشر عشرات مائة، كما وضعوا لعشر تسعات تسعين، فلو قالوا: ثنيون مكان عشريين، لم يكونوا قد بنوا من لفظ العشرة صيغة جمع، فأرادوا أن لا يخلوا بها"^(٣٦٨).

- وعند مراجعة ما ذكره النحاة حول هذين الحكمين، نجده على النحو الآتي:
- أما ما ورد حول كون كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها، وأنه لم يقل في الاثنين: تُثني، وإنما قالوا: نصف، فلم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر - على من علل هذا الحكم، سوى جواب ابن مهران المتقدم.
- وأما علة كون العقود من الثلاثة إلى العشرة بني منها صيغة جمع، ولم يقال من الاثنين: تثنين، فقد تباينت تعليلات النحاة لذلك على النحو الآتي:
- ممن تحدث عن هذا الحكم المبرد، وعدّ الامتناع منه كالضرورة، إذ بين "أن الاثنين مما إعرابه في وسطه، فلو فعل به ما فعل بالثلاثة حيث صيرت إلى الثلاثين لبطل معناه، وصير إلى الأفراد، ولم يقع مفرداً قط، فالامتناع منه كالضرورة"^(٣٦٩).
 - وبين السيرافي علة ذلك عند حديثه عن كسر عين (عشرين)، إذ أوضح أنهم "قالوا في ثلاث عشرات: (ثلاثون)، وفي أربع عشرات: (أربعون)، وكأنهم جعلوا (ثلاثين) عشر مرار ثلاثة، و(أربعين) عشر مرار أربعة، إلى التسعين، فاشتقوا من لفظ الأحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد، فكان قياس العشرين من الثلاثين أن يقال: (اثنين) و (اثنون) بعشر مرار اثنين، إلا أنهم تجنبوا ذلك؛ لأن الاثنين لا يكون إلا مثنى، فلو قلنا: اثنون، كنا قد نزعنا (اثن) من الاثنين، فأدخلنا عليه الواو والنون، و (اثن) لا يستعمل إلا مع حروف التثنية، فبطل استعماله في موضع العشرين، فلما اضطروا لهذه العلة إلى استعمال العشرين كسروا أوله؛ لأن (اثنين) و(ثنتين) مكسورا الأول، فكسروا أول العشرين لذلك، وأدخل الواو والنون، لأنه يقع على المذكر والمؤنث، وإذا اختلط المؤنث والمذكر في لفظ غلب التذكير، وانفرد اللفظ به"^(٣٧٠)، وقد تابعه في ذلك ابن سيده، وابن يعيش^(٣٧١).
 - وأوضح ابن الوراق "أنك إذا ضاعفت العشرة، وهي أدنى العقود، اشتقت للتضعيف اسما من العشرة... فكان قياس العشرة إذا أردت تضعيفها بأن يكون

لها اسم من الاثنتين، كما أنك لما أردت تثنيتهما^(٣٧٢) جعلت لها اسماً من الثلاث، وألحقته علامة الجمع، فكان القياس أن تقول: اثنان، كما تقول: ثلاثون، فإنما امتنع ذلك في الاثنتين، لأنه يؤدي أن يجتمع في اسم واحد إعرابان، ألا ترى أنك لو قلت في النصب: رأيت اثنانين، لكان الألف فيها علامة الرفع، والياء علامة النصب، وكان اللفظ يتضاد، ولو أسقطت علامة التثنية من الاثنتين، ورددته إلى (اثن) لزال معناه الذي كان مستعملاً عليه، فلما فات الاثنان أن يستعملا استعمال حكمه، وكانت العشرة أولى أن يشتق منها تثنيتهما لما فات الأصل، فلماذا وجب أن يكون لفظ العشرين على لفظ العشرة^(٣٧٣)، ثم ذكر في ذلك أوجهها: "أحدها: أن يكونوا أرادوا أن يخالفوا لفظها العشرة، ليدلوا بالآحاد أن العشرة ليست بخارجة عن أصل ما تستحقه تثنية العشرة، ووجه آخر: أنهم عدلوا إلى كسر أول العشرين، ليدلوا بكسر أولها أن أصلها تشتق من لفظ الاثنتين، وألف الاثنتين مكسورة، فجعلوا كسر أولها دليلاً على ذلك، ووجه ثالث: أن العشرين يستوي لفظها للمذكر والمؤنث، واللفظ لما وقع منه على المذكر، وكان الكسر علامة التانيث، فجعلوا أول العشرين مكسوراً، ليكون فيه جزء من علامة التانيث، وجعلوا الواو والنون في آخره دليلاً على التذكير^(٣٧٤)، واقترب جواب أبي البركات الأنباري مما ذكره ابن الوراق، إذ أوضح أنه إن قيل: فهلاً اشتقوا من لفظ الاثنتين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والأربعة؛ نحو: (الثلاثين) و(الأربعين)؟ قيل: لأنهم لو اشتقوا من لفظ الاثنتين، لما كان يتم معناه إلا بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، وكان يؤدي إلى أن يكون له إعرابان، وذلك لا يجوز، فلم يبق من الآحاد شيء يشتق منه إلا العشرة، فاشتقوا من لفظها عدداً، عوضاً عن اشتقاقهم من لفظ الاثنتين؛ فقالوا: (عشرون)^(٣٧٥).

ولا بأس بالجمع بين كل ما تقدم في تعليل هذه المسألة، وتجدر الإشارة إلى أن السيوطي نقل قول ابن الخباز، وجعله من الفوائد، لكنه لم يبين تعليل ابن مهران لما ذكره ابن الخباز^(٣٧٦).

المسألة الخامسة:

الدليل على أصالة الهمزة في (حناء) و (قنّاء):

الاسم الممدود: هو كل اسم آخره همزة، قبلها ألف زائدة، ولهمزة الممدود أنواع ذكرها النحاة والصرفيون، فهي إما أصلية، وإما منقلبة عن أصل، أو زائدة للإلحاق، أو زائدة للتأنيث^(٣٧٧)، وقد سأل ابن الخباز شيخه عن الدليل على أصالة الهمزة في كلمتي: (حناء) و(قنّاء)، وذلك عند بيانه لأقسام همزة الممدود فقال: "الرابع: همزة هي أصل، وذلك نحو: (حناء) و(قنّاء) وسألت الشيخ: ما الدليل على أصالتها؟ فقال: لأنهم يقولون: حنّاءٍ لِحَيْتِهِ، وأرضٌ مَقنّاءٌ، فقد ثبتت الهمزة وليس قبلها ألف"^(٣٧٨).

ويلاحظ في جواب ابن مهران المتقدم أنه أرجع الكلمة إلى أصلها، وقد بين ذلك عدد من النحاة ممن تقدم على ابن مهران أو من جاء بعده، فمن المتقدمين أوضح ابن ولّاد أن "الحنّاءَ ممدود، وهو جمع حِنَاءٍ، وأصله الهمز، تقول: حنّأت لِحَيْتِهِ"^(٣٧٩)، وأن "القنّاءَ، جمع قنّاءة، ومنهم من يقول: قنّاء فيضمّ أوله"^(٣٨٠)، وذكر ذلك أيضا أبو علي القالي، وابن سيده^(٣٨١)، وكذلك ابن بابشاذ الذي استدلّ على كون الهمزة أصلية بأنه "من قولهم: حنّأتُ رأسه بالحنّاء، فتجد الهمزة ثابتة بالتصرف في الفعل، وكذلك (قنّاء) همزته أصلية؛ لقولهم: أرضٌ مَقنّاءٌ، وكذلك قولك: رجلٌ وضّاء، أي: حسن الوجه؛ لأنه من الوضّاءة، ومن معناه: توضّأت، فهذا ونحوه همزته أصلية"^(٣٨٢).

وممن استدلّ أيضا على كون الهمزة أصلية بالرجوع إلى أصلها، ممن جاء بعد ابن مهران، ابن يعيش، الذي أوضح أن "الذي يدل على أنها أصل، ثبوتها في تصرفها من الفعل، نحو: قرأت، وتوضّأت، فتجدها ثابتة في تصاريف الفعل"^(٣٨٣)، وكذلك النووي، والفيومي^(٣٨٤).

المبحث الثالث: مصادر السؤالات المجموعة:

اعتمدت في جمع سؤالات ابن الخباز لشيخه ابن مهران العراقي، على المؤلفات التي وصلتنا من التراث الذي خلفه ابن الخباز، وهي أربعة مؤلفات:

- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، لابن جني: وقد اشتمل على ثلاثة عشر سؤالاً، عشرة منها نحوية، وثلاثة صرفية.

- النهاية في شرح الكفاية، وهو شرح لمتن كفاية الإعراب عن علم الإعراب: وقد تضمن ثمانية أسئلة، ستة منها نحوية، وسؤالان صرفيان.

- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، لابن معط: وقد تضمن سؤالين نحويين، أحدهما تكرر ذكره، إذ أورده في كتابه توجيه اللمع أيضاً (٣٨٥)، وذلك عند سؤاله عن علة تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، وعدم الاكتفاء بتأنيث الفاعل.

- الفريدة في شرح القصيدة التي أنشأها ابن الدهان في عويص الإعراب، ولم أعثر في كتابه هذا على سؤالات مباشرة، وإن كان قد ضمنه عدداً من حواراته مع شيخه (٣٨٦).

وجميع السؤالات المجموعة كان يصرّح فيها بذكر شيخه، وإن لم يذكر اسمه صراحة، كأن يقول: وسألت شيخاً، أو سألت الشيخ.

ولم أقف - فيما رجعت إليه - على مصادر أخرى اشتملت على سؤالات ابن الخباز لشيخه، مما يعني أن مؤلفات ابن الخباز هي المصدر الوحيد الذي حفظ لنا سؤالاته التي وجهها لشيخه، ويكون بذلك قد حفظ لنا شيئاً من العلم الذي خلفه أستاذه، خاصة وأن ابن مهران لم يصنف كتباً (٣٨٧)، وإنما اكتفى بالتدريس في الحلقات.

المبحث الرابع: اتجاهات السؤالات النحوية والتصريفية وجواباتها

من خلال ما تقدمت دراسته من المسائل النحوية والتصريفية، نجد أن اتجاهات تلك السؤالات وجواباتها كانت على النحو الآتي:

أولاً: اتجاهات السؤالات:

- يمكن أن نجمل أهم اتجاهات سؤالات ابن الخباز لشيخه ابن مهران فيما يأتي:
- أن ابن الخباز التزم في عرض سؤالاته لشيخه ابن مهران اتباع الصيغة المباشرة التي يصرح فيها بسؤاله إذ يقول: وسألت شيخنا^(٣٨٨)، أو: وسألت الشيخ^(٣٨٩)، أو فسألته عن ذلك^(٣٩٠).
 - أنه كان يستخدم أدوات الاستفهام ويتبع أسلوب التلطف عند سؤاله لشيخه، ولا عجب في ذلك، إذ هو أمر معهود في علاقة التلميذ بشيخه، ومن ذلك على سبيل المثال قوله: هلاً اکتفوا بتأنيث الفاعل^(٣٩١)؟، من أي المنصوبات هي^(٣٩٢)؟، أين المهلة^(٣٩٣)؟، لم جاز الرفع^(٣٩٤)؟، ما الفرق بين قولنا: عسى زيد أن يفعل، وعسى زيد يفعل^(٣٩٥)؟، لم افتقر القسم إلى الجواب^(٣٩٦)؟، ما الدليل على أنها اسم^(٣٩٧)؟
 - ظهور الجانب العقلي بشكل واضح في سؤالات ابن الخباز لشيخه، إذ كانت سؤالاته في مجملها حول دقائق العلم لا بدهياته، فكثيراً ما يسأل عن العلل، ومن خلال استقراء مؤلفات ابن الخباز، نلاحظ عنايته ببيان العلل النحوية، فلا يكاد يبين عن مسألة إلا نجده مستكشفاً لعلها، وموضحاً لأحكامها، فإذا أشكل عليه شيء منها سأل شيخه عنها، ومن ذلك مثلاً سؤاله عن علة تأنيث الفعل مع الفاعل حقيقي التأنيث^(٣٩٨)، وعلة افتقار القسم إلى الجواب^(٣٩٩)، وعلة موافقة بني تميم لأهل الحجاز في كسر ما آخره راء إذا كان علماً^(٤٠٠)، وعلة عدم إضافة لفظ (فوه) وفيه الميم^(٤٠١)، وعلة كون الأمر يجيء بالحرف وبالصيغة، وكون النهي لا يرد إلا بالحرف^(٤٠٢)، وعلة عدم تصغير (عند)^(٤٠٣)، وعلة الحكم بأن اللام ياء في قولهم: ذو مال^(٤٠٤).

- غلب على أسلوب ابن الخباز الاكتفاء بعرضه لسؤاله لشيخه حول المسألة، وجوابه عنها، ثم يستطرد في عرض المسائل المتعلقة بالباب، إلا أننا نجد أحياناً يشرح شيئاً من جوابات شيخه ويبيدي موافقته لها، ومن ذلك مثلاً أنه عند سؤاله لشيخه عن الدليل على أن (أل) الموصولة اسم، وجواب ابن مهران له بأن الدليل: عود الضمير إليها، علق ابن الخباز بأن "هذه الحجة مبنية على أن الفعل والحرف لا يعود عليهما ضمير، والأمر كما ذكر" (٤٠٥)، ونجد أحياناً أن ابن الخباز إن غلب على ظنه رأي، ووجد عند شيخه ما يخالفه، فإنه يسأله عن ذلك الرأي ويناقشه فيه، وقد تبين ذلك عند سؤاله عن دلالة (قد) عند دخولها على الفعل المضارع (٤٠٦)، ونجد أحياناً يعقب على جواب شيخه، ومن ذلك أنه عندما سأل شيخه عن حد الاستثناء فأجابه، علق ابن الخباز على جوابه بأن "هذا الحد يشمل المتصل والمنفصل ... ولما كان الاستثناء معنى افتقر إلى ما يدلُّ عليه" (٤٠٧).

- تنوعت سؤالات ابن الخباز التي وجهها إلى شيخه، فمنها ما هو سؤال عن حكم نحوي أو صرفي، ومنها ما هو سؤال عن دلالة لفظ، أو فرق بين لفظين أو تركيبين، أو بيان لحدٍّ، فمن الأول سؤاله عن نصب (غير) على الاستثناء (٤٠٨)، وسؤاله عن جواز الرفع في جواب الشرط إذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً في بيت زهير (٤٠٩)، وسؤاله عن الدليل على أن (أل) الموصولة اسم (٤١٠)، وسؤاله عن وجه الاستقباح في قولهم: جئتكَ إذ زيدٌ قام (٤١١)، والسؤال عن تثنية وجمع ما ختم بويه (٤١٢)، وعن أصالة الهمزة في (حناء)، و(قثاء) (٤١٣)، ومن الثاني سؤاله عن دلالة (ثم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٤١٤)، وعن دلالة (قد) على التأكيد عند دخولها على الفعل المضارع (٤١٥)، ومن الثالث سؤاله عن الفرق بين الوصف والنعته (٤١٦)، وعن الفرق بين عسى زيدٌ يفعل، وعسى زيدٌ أن يفعل (٤١٧)، ومن الرابع سؤاله عن حد الاستثناء (٤١٨).

ثانيا: اتجاهات الجوابات:

- يمكن إجمال اتجاهات جوابات ابن مهران لتلميذه ابن الخباز فيما يأتي:
- تنوع أسلوب ابن مهران في جواباته، فقد غلب عليه الاختصار في طرحة للجواب، في حين نجده أحيانا يميل إلى الاستطراد و طرح الشواهد، وذلك وفق ما تقتضيه المسألة، فمن الاختصار قوله عندما سأله ابن الخباز عن دلالة (ثم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: " (ثم) إذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب"^(٤١٩)، وعند سؤاله عن جواز الرفع في جواب الشرط إذا كان الشرط ماضيا والجواب مضارعا في بيت زهير قال: "لأن الشرط أقوى من الجواب، وذلك لم يظهر فيه الجزم، فجاء بهذا مثله"^(٤٢٠)، ومن اختصاره في الجواب أنه علل افتقار القسم إلى الجواب بأن "القسم مؤكّد ومؤكّد، والمؤكّد من غير مؤكّد لا يكون"^(٤٢١)، في حين أنه عندما سأله ابن الخباز عن علة تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، وعدم الاكتفاء بتأنيث الفاعل، أورد شواهد من الشعر العربي ليدل بها على ما ذكره في جوابه^(٤٢٢)، كما ظهر الاستطراد عند بيانه للفرق بين: عسى زيد أن يفعل، وعسى زيد يفعل، إذ استعرض في جوابه آيات من القرآن الكريم، وقارن فيها بين التركيبين، وبين الفرق بينهما من حيث الدلالة، ومن حيث الجانب الإعرابي^(٤٢٣)، ومن استطراده ما ذكره في جوابه عن دلالة (قد) على التثنية إذ قال: "فإن قلت: فما تصنع بقوله تعالى: ﴿قَدِّعَلُاُ اللهُ الْمَعْوِقِينَ مِنْكُمْ﴾"^(٤٢٤)، وعلم الله لا تقليل فيه. قلت: إنها هاهنا للتثنية، وذلك أشد ترغيبا لهم وتخويفا، ولا يبعد أن يكون الحرف دالا على معنيين، وإذا اختلفا فلا عليك ضدّين كانا أو عزيزين"^(٤٢٥)، فهو هنا لم يكتف بموضع السؤال عن بيت ذي الرمة، وإنما أورد شاهدا آخر من القرآن الكريم ليدل به على المسألة.
- لم يكن ابن مهران يعنى بذكر أقوال العلماء في المسألة التي يجيب عنها، وإن لا حظنا في بعض أجوبته أنها تقترب مما ورد عند غيره من المتقدمين، ففي

جوابه عن علة تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، وعدم الاكتفاء بتأنيث الفاعل، اقترب جوابه مما ذكره السيرافي^(٤٢٦)، بل إن ابن مهران ذكر نفس الأبيات التي أوردها السيرافي، وجعلها دليلاً على جوابه، وفي التفريق بين الصفة والنعت اقترب جوابه من جواب أبي هلال العسكري^(٤٢٧)، وفي مسألة دلالة (ثم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ اقترب جوابه من جواب ابن الأثير^(٤٢٨)، كما اقترب جوابه من جواب ابن ولاد وابن بابشاذ عندما سأله ابن الخباز عن الدليل على أن الهمزة في (حناء) و(قثاء) أصلية^(٤٢٩)، وكل ذلك يدل على سعة اطلاع ابن مهران على كتب من تقدمه، وإفادته مما ورد لديهم، وإن لم يكن يعنى بنسبة الآراء إليهم.

- ظهر من خلال أجوبة ابن مهران ما يتمتع به من سرعة البديهة، والملكة اللغوية التي يتمتع بها، واطلاعه على كثير من العلوم، حتى في المسائل التي لم يسبق طرحها عند من تقدمه، ومن ذلك مثلاً ما ذكره عند سؤال ابن الخباز له عن (قد) في بيت ذي الرمة، فأجاب بأن هذا "متمدح وهو لا يتمدح بالقليل"^(٤٣٠)، فهو في جوابه هنا يراعي المعنى العام، والسياق الذي وردت فيه (قد)، ولم يعتمد على ما أورده العلماء فيها من معان، واستطرد بذكر بعض السياقات التي تخالف بعض ما ذكر في معناها؛ ليبرهن على صحة ما ذهب إليه، وعندما سأله ابن الخباز عن علة كون حرف الإعراب واواً قبلها ضمة في قولهم: جاءني أبوك، فأجابه أن هذا "إنما جاز... لتحسن الكلمة بالإضافة"^(٤٣١)، ولم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر - على من علل هذه المسألة ممن تقدم على ابن مهران، وعند سؤاله عن علة موافقة بني تميم لأهل الحجاز في كسر ما آخره راء إذا كان علماً، أجابه بأن السبب في ذلك أن لغتهم الإمالة، والبناء على الكسر يهيء لهم الإمالة^(٤٣٢).

وكل ذلك يدل على سعة معرفة ابن مهران واطلاعه على العلوم.

المبحث الخامس: منزلة السؤالات في التراث النحوي

رغم المكانة العلمية التي حظي بها كل من ابن مهران العراقي، وتلميذه ابن الخباز إلا أنني لم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر - على من نقل تلك السؤالات التي دارت بينهما، أو أشار إليها، أو ناقش مضمونها، ممن جاء بعدهما، سوى أنني وجدت السيوطي نقل عن ابن الخباز مسألة تحدث عنها، وجعلها من الفوائد، ولم يشر إلى سؤال ابن الخباز لشيخه عنها، وذلك عند حديثه عن بعض الأحكام المتعلقة بالعدد (اثنين)^(٤٣٣).

وبتأمل تلك السؤالات ودراستها لاحظنا أنها كانت حول دقائق العلم لا بدهياته، ويمكن تصنيفها وفقا لموقف العلماء منها إلى ما يأتي:

١- سؤالات حول مسائل تعد موضع اتفاق بين النحاة والصرفيين، كالسؤال عن علة افتقار القسم إلى الجواب^(٤٣٤)، وعلة موافقة بني تميم لأهل الحجاز في كسر ما آخره راء إذا كان علماً^(٤٣٥)، والسؤال عن علة استقباح إضافة (إذ) إلى جملة اسمية خبرها فعل ماض^(٤٣٦)، وكذلك علة عدم تصغير (عند)^(٤٣٧).

٢- سؤالات حول مسائل تعد موضع خلاف بين النحاة والصرفيين، ومن ذلك السؤال عن علة تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث^(٤٣٨)، والسؤال عن نصب (غير) على الاستثناء^(٤٣٩)، وعن الفرق بين الوصف والنعت^(٤٤٠)، وعن جواز الرفع في جواب الشرط إذا كان الشرط ماضيا والجواب مضارعا^(٤٤١)، وعن الدليل على أن (أل) الموصولة اسم^(٤٤٢)، وعن حد الاستثناء^(٤٤٣)، وعن تثنية وجمع ما ختم بـ(ويه)^(٤٤٤)، وغير ذلك.

٣- سؤالات عن مسائل انفردت بها السؤالات ولم يتقدم بيانها عند غيرهما، كالسؤال عن علة كون الأمر يرد بالحرف وبالصيغة، وكون النهي لا

يرد إلا بالحرف^(٤٤٥)، وكذلك السؤال عن علة جواز كون حرف الإعراب وواً قبلها ضمة في قولهم: جاءني أبوك^(٤٤٦)، والسؤال عن علة كون كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها، وأنه لم يقال في الاثني: ثني، وإنما قالوا: نصف^(٤٤٧)، فهذه السؤالات لم أقف على من تحدث عنها - فيما رجعت إليه من مصادر - مما يدل على أن لهذه السؤالات أثراً في الكشف عن علل جديدة، والتعمق في دراستها.

الخاتمة

بعد استعراض سؤالات ابن الخباز لشيخه ابن مهران العراقي ودراستها وتحليلها، نخلص للنتائج الآتية:

- أن ابن مهران كان أنحى أهل عصره، وبرع في كثير من العلوم، ولذلك لازمه ابن الخباز وأخذ عنه، وأفاد من علمه، وكان من أبرز من تلمذ له.
- تعد المؤلفات التي خلفها ابن الخباز هي المصدر الوحيد الذي تضمن سؤالاته التي وجهها لشيخه، وجواباته عليها، مما ساهم في الوقوف على شيء من علم ابن مهران وآرائه، وفكره النحوي.
- جميع السؤالات التي وجهها ابن الخباز لشيخه ابن مهران صرّح فيها بذكر شيخه ووجهها بصورة مباشرة، كأن يقول: سألت شيخنا، أو: سألت الشيخ، وهو يعني بذلك شيخه ابن مهران، وقد صرّح باسمه في كتابه توجيه اللمع، فهو يحذو حذو المتقدمين من العلماء كسيبويه، والفارسي، وابن جني عند إسنادهم لشيخوهم.
- تنوعت السؤالات التي وجهها ابن الخباز إلى شيخه ما بين سؤال عن حكم، أو دلالة لفظ، أو فرق بين لفظين، أو بيان حدّ، وقد وجه معظم

سؤالاته حول العلة، ولا عجب في ذلك، إذ إن كلا منهما نشأ في القرن السابع، الذي شهد جذوة الاهتمام بالتفكير النحوي، وبرزت فيه العناية بدراسة العلل.

- يمكن تصنيف السؤالات التي وجهها ابن الخباز لشيخه وفقا لموقف العلماء منها إلى: سؤالات حول مسائل تعد موضع اتفاق بين النحاة والصرفيين، أو موضع اختلاف بينهم، أو مسائل انفردت بها السؤالات.

- ظهر من خلال دراسة المسائل النحوية والصرفية موافقة ابن الخباز لشيخه في معظم ما طرحه من جوابات، إذ لم يعترض على شيء منها، وقد نجده أحيانا يصرح بموافقه لجوابه، أو يعقب عليه، إذا تطلب الجواب ذلك.

- انفردت السؤالات بمسائل لم يتقدم لها ذكر عند النحاة أو الصرفيين، وهذا يبرهن على أهمية السؤالات المطروحة وأهمية جواباتها، كما يدل على عقلية فذة بعيدة عن التبعية، وفكر واسع، وحصيلة معرفية لدى كل من السائل والمسؤول.

- ظهر من خلال جوابات ابن مهران ما يتمتع به من سرعة البديهة، والملكة اللغوية، والاطلاع على كثير من العلوم.

- غلب على جوابات ابن مهران الإيجاز، وأن يكون الجواب على قدر السؤال، ولم يعن باستحضار أقوال العلماء في جواباته، إلا أنه أحيانا يستطرد ويذكر الشواهد إذا تطلب الجواب ذلك.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد، إلى طريق الرشاد، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش

- (١) تنظر ترجمته في: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لابن الشعار: ٢٠٧/٤، ٢٠٨، تاريخ الإسلام، للذهبي: ٣٧٦/١٣، ٣٧٧، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري: ١٤٦/٧، ١٤٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي: ٢١٦/٢.
- (٢) في النسخة التي رجعت إليها من كتاب قلائد الجمان (مُوَهَّر)، وقد يكون تحريفاً من الناسخ، إذ ذكر الدكتور بشار معروف في تحقيقه لكتاب: تاريخ الإسلام، للذهبي، أن اسمها (بُوَهَّرَ) وبين أنه نقل ذلك من كتاب قلائد الجمان، لابن الشعار، ينظر: تاريخ الإسلام: ٣٧٧/١٣، وجاء في معجم البلدان: " (بُوَهَّرَ) قرية كبيرة ذات بساتين، وبها جامع ومنبر قرب بعقوبا، بينها وبين بغداد نحو ثمانين فراسخ، وروى بها قوم الحديث" ٥١٢/١.
- (٣) تنظر ترجمته في: قلائد الجمان: ٢٥٣/١، العبر في خبر من عبر، للذهبي: ٢٣٤/٣، تاريخ الإسلام: ٢٨٥/١٤، الوافي بالوفيات، للصفدي: ٢٢٣/٦، نكت الهميان، للصفدي: ص ٩٦، مرآة الجنان، لليافعي: ٧٩/٤، البداية والنهاية، لابن كثير: ٢٥٦/١٧، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي: ص ٧٢، الفلاحة والمفلوكون: ص ١٢٢، النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي: ٣٠٢/٦، بغية الوعاة: ٣٠٤/١، تحفة الأديب، للسيوطي: ٢٨٨/١، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي: ٣٥٠/٧، الأعلام، للزركلي: ١١٧/١، هدية العارفين، للبغدادي: ٩٥/١.
- (٤) قلائد الجمان: ٢٥٤/١.
- (٥) ينظر: قلائد الجمان: ٢٥٣/١، ٢٥٤.
- (٦) تحفة الأديب: ٢٨٨/١.
- (٧) ينظر: قلائد الجمان: ٢٥٤/١، البداية والنهاية: ٢٥٦/١٧.
- (٨) قلائد الجمان: ٢٥٣/١.
- (٩) ينظر: العبر في خبر من عبر: ٢٣٤/٣، تاريخ الإسلام: ٢٨٥/١٤، الوافي بالوفيات: ٢٢٣/٦، نكت الهميان: ص ٩٦، مرآة الجنان: ٧٩/٤، النجوم الزاهرة: ٣٠٢/٦، بغية الوعاة: ٣٠٤/١، تحفة الأديب: ٢٨٨/١، شذرات الذهب: ٣٥٠/٧.
- (١٠) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز، ص ٦١٥.
- (١١) ينظر: قلائد الجمان: ٢٥٤/١.
- (١٢) ينظر: قلائد الجمان: ٦٥/٣.
- (١٣) ينظر: قلائد الجمان: ٥٨/٣، ٥٩، وينظر: ما أورده د. عبدالرحمن العثيمين في تحقيقه لكتاب الفريدة في شرح القصيدة، لابن الخباز: ص ١٠ - ص ١٢.

- (١٤) تحفة الأديب: ٢٨٨/١.
- (١٥) ينظر: تلخيص مجمع الآداب، لابن الفوطي: ٢٣٤/٤، ٢٣٥.
- (١٦) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، لابن الخباز: ٨٠١/٢.
- (١٧) ينظر: بغية الوعاة: ٢٥٤/١.
- (١٨) ينظر: قلائد الجمان: ٩٣/٤.
- (١٩) ينظر: قلائد الجمان: ١٥٢/٧.
- (٢٠) ينظر: قلائد الجمان: ٥٢/٦.
- (٢١) ينظر: قلائد الجمان: ٢٥٤/١، تلخيص مجمع الآداب: ٢٣٥/٤، بغية الوعاة: ٣٠٤/١، كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٥٠٤/١، ١٨٠١/٢، ١٨٤٢/٢، ١٩١٨/٢، ١٩٦٤/٢، الأعلام: ١١٧/١، هدية العارفين: ٩٥/١، معجم المؤلفين: ١٢٥/١.
- (٢٢) ينظر: قلائد الجمان: ٢٥٥/١.
- (٢٣) ينظر: السابق: ٢٥٦/١.
- (٢٤) ينظر: السابق: ٢٥٩/١.
- (٢٥) ينظر: السابق: ٢٦٥ - ٢٥٥/١.
- (٢٦) ينظر: بغية الوعاة: ٣٠٤/١، كشف الظنون: ١٩٦٤/٢، هدية العارفين: ٩٥/١.
- (٢٧) ينظر: قلائد الجمان: ٢٥٤/١، العبر: ٢٣٤/٣، تاريخ الإسلام: ٢٨٥/١٤، الوافي بالوفيات: ٢٢٣/٦، نكت الهميان: ص ٩٦، مرآة الجنان: ٧٩/٤، البلغة: ص ٣٧٢، النجوم الزاهرة: ٣٠٢/٦، بغية الوعاة: ٣٠٤/١، تحفة الأديب: ٢٨٩/١، شذرات الذهب: ٣٥٠/٧، الأعلام: ١١٧/١.
- (٢٨) ينظر: العبر: ٢٣٤/٣، تاريخ الإسلام: ٢٨٥/١٤، البداية والنهاية: ٢٥٦/١٧، شذرات الذهب: ٣٥٠/٧.
- (٢٩) ينظر: قلائد الجمان: ٢٠٧/٤، تاريخ الإسلام: ٣٧٧/١٣، بغية الوعاة: ٢١٦/٢.
- (٣٠) ينظر: قلائد الجمان: ٢٥٣/١.
- (٣١) تحفة الأديب: ٢٨٨/١.
- (٣٢) ينظر: ما أوردناه عند الحديث عن وفاة ابن الخباز.
- (٣٣) توجيه اللمع: ص ٦١٥.
- (٣٤) البيتان من الطويل، ولم أهدت إلى قائلهما، وقد أوردتهما الجرجاني في (أسرار البلاغة). ينظر: أسرار البلاغة: ص ١٨.

- (٣٥) توجيه اللمع: ص ١٧٩.
- (٣٦) السابق: ص ٢٠٤، ص ٢٨٢.
- (٣٧) السابق: ص ٣٦٨، ٤٠٦، ٥١٠.
- (٣٨) السابق: ص ٢٠٧.
- (٣٩) السابق: ص ٢٧١.
- (٤٠) السابق: ص ٤٥٨، ٤٩٣.
- (٤١) الفريدة في شرح القصيدة: ص ٥٣.
- (٤٢) النهاية في شرح الكفاية: ص ١٩٠.
- (٤٣) ينظر على سبيل المثال: توجيه اللمع: ص ٢٠٤، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٨٢، ٣٥٠، ٣٦٨، ٤٠٦، ٤٠٧، ٥١٠، ٦٠١، الفريدة في شرح القصيدة: ص ٥٣، ١٣٠، النهاية في شرح الكفاية: ٩٧/١، ١٠٨، ١٢٤، ١٣٧، ١٤٩، ٢٦٠/٢، ٢٦١، ٢٧٩، ٣٦٧، الغرة المخفية: ١/١٤٨، ٢٠٣، ٣١٥، ٤٦٠/٢، ٥١٧،
- (٤٤) ينظر على سبيل المثال: توجيه اللمع: ص ١٧٩، ٢٧١، ٤٦٢، ٥٥٧، الغرة المخفية: ١/٣٧٢، ٥٠٤/٢.
- (٤٥) ينظر على سبيل المثال: توجيه اللمع: ص ٢٦٥، ٦١٠، الفريدة في شرح القصيدة: ص ١١٢، النهاية في شرح الكفاية: ص ١٦٥، ١٦٦، ٣٠٦/٢، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢١، ٤٠٣، الغرة المخفية: ١/٢٣١، ٣٠٥.
- (٤٦) ينظر على سبيل المثال: توجيه اللمع: ص ٣٤٠، ٤٥٧، الفريدة في شرح القصيدة: ص ٨٣، النهاية في شرح الكفاية: ١/٢٢٦، ٢٧٦/٢، ٣٢٠، ٣٨٧، الغرة المخفية: ١/٧٩.
- (٤٧) ينظر على سبيل المثال: توجيه اللمع: ص ٤٩٣، الفريدة في شرح القصيدة: ص ١١٩.
- (٤٨) ينظر: الأزهية في علم الحروف، للهروي: ص ٢١١-٢١٣، مغني اللبيب: ص ١٧٦.
- (٤٩) ينظر: الكتاب: ١/٩٨، الجنى الداني: ص ٢٥٤، مغني اللبيب: ص ١٧٧.
- (٥٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٦٤، الجنى الداني: ص ٢٥٤، مغني اللبيب: ص ١٧٧، همع الهوامع: ٢/٤٩٤.
- (٥١) ينظر: معاني الحروف، للرماني: ص ٩٩.
- (٥٢) الغرة المخفية: ١/٧٩.

- (٥٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه: ص ٤٠١، أدب الكاتب: ص ٢٧، لسان العرب، مادة (خضر): ١١٩/٤، مادة (عسف): ٢٠١/٩، مادة (هوم): ١٥٧/١٥، تاج العروس، مادة (خضر): ١٩٣/١١، مادة (عسف): ١٥٧/٢٤، (ظلل): ٤٠٤/٢٩، (هيم): ١٣١/٣٤.
- اللغة: العسف: السير على غير هدى، ينظر: لسان العرب، مادة (عسف): ٢٠١/٩، النازح: البعيد، نَزَحَ الشيءُ يَنْزِحُ نَزْوْحًا، بَعْدَ. ينظر: لسان العرب، مادة (نزع): ٩٧/١٤، تدعو هامه اليوم: يتجاوب هامه وبومه، والهامة: من طير الليل، طائرٌ صغير يألف المقابر. ينظر: لسان العرب، مادة (هوم): ١٥٧/١٥.
- (٥٤) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.
- (٥٥) النهاية في شرح الكفاية: ٧٢/١.
- (٥٦) الغرة المخفية: ٧٩/١.
- (٥٧) ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٤.
- (٥٨) ينظر: المفصل: ص ٢٧٠.
- (٥٩) ينظر: الكشاف: ١٩٩/٣.
- (٦٠) شرح التسهيل: ٢٩/١.
- (٦١) ينظر: التذليل والتكميل: ١٠٧/١.
- (٦٢) ينظر: معاني الحروف، للرماني: ص ٩٩، الأزهية في علم الحروف: ص ٢١٢، شرح المفصل: ١٤٧/٨، الإيضاح في شرح المفصل: ٢٣٠/٢، شرح التسهيل: ٢٩/١.
- (٦٣) ينظر: رصف المباني، للمالقي: ص ٣٩٢، الجنى الداني: ص ٢٥٦، ٢٥٧.
- (٦٤) ينظر: الجنى الداني: ص ٢٥٨، مغني اللبيب: ص ١٨٠.
- (٦٥) تمهيد القواعد: ٤٤٧٠/٨.
- (٦٦) ينظر: معاني الحروف، للرماني: ص ٩٩، رصف المباني: ص ٣٩٢، ارتشاف الضرب: ٢٣٦٤/٥، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان: ص ٢٨٩، الجنى الداني: ص ٢٥٥، ٢٥٦، همع الهوامع: ٤٩٤/٢.
- (٦٧) ينظر: رصف المباني: ص ٣٩٢.
- (٦٨) مغني اللبيب: ص ١٧٨.
- (٦٩) ينظر: الكشاف: ١٥٥/١، الجنى الداني: ص ٢٥٨، مغني اللبيب: ص ١٨٠.
- (٧٠) النكت الحسان: ص ٢٨٩.

- (٧١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩/١، الجنى الداني: ص ٢٥٩.
- (٧٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٣٨٩/٦.
- (٧٣) ينظر: رصف المباني: ص ٣٩٢،
- (٧٤) معاني الحروف، للرماني: ص ٩٩.
- (٧٥) سورة النور، الآية: ٦٤.
- (٧٦) البحر المحيط: ٤٣٧/١.
- (٧٧) سورة النور، الآية: ٦٣.
- (٧٨) الدر المصون، للسمين الحلبي: ٤٤٧/٨.
- (٧٩) ينظر: النهاية في شرح الكافية: ٤٤٩/٢.
- (٨٠) النهاية في شرح الكافية: ٤٤٩/٢.
- (٨١) الكتاب: ١٤٥/١.
- (٨٢) ينظر: المقتضب: ١٤/٢، ١٢/٣.
- (٨٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٤/٢.
- (٨٤) الصاحبى في فقه اللغة: ص ١٤٠.
- (٨٥) القواعد والفوائد: ص ١٠٦، ١٠٧.
- (٨٦) النهاية في شرح الكافية: ٣١٥/٢.
- (٨٧) نقل ذلك عنه الكفوي، ينظر: الكليات، فصل الفاء، ص ٦٩٦.
- (٨٨) المقتضب: ٢٤٠/١.
- (٨٩) شرح كتاب سيويه، للسيرافي: ٣٣٣/٣.
- (٩٠) التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي: ٢٥٢/٣.
- (٩١) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي: ٨٩٣/٢، وينظر: المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي: ص ٩٠.
- (٩٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٢٥/١.
- (٩٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٨/١.
- (٩٤) الفرق، للسجستاني: ص ٢٢٧.
- (٩٥) الأصول في النحو: ٢٧٣/٣.
- (٩٦) القواعد والفوائد: ص ١٠٧.

- (٩٧) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب (فضل الصوم)، برقم: ١٨٩٤، ٢٤/٣.
- (٩٨) التصريح على التوضيح: ٧٤٢/٢.
- (٩٩) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه: ص١٥٩، التصريح على التوضيح: ٧٤٢/٢، خزانة
الدب، للبغدادي: ٤٥١/٤، ٤٥٤، ٤٦٠.
- (١٠٠) ينظر: همع الهوامع: ١٢٤/١-١٢٨.
- (١٠١) النهاية في شرح الكفاية: ٣٢٥/٢، ٣٢٦.
- (١٠٢) لم أقف في الكتاب على نص يقطع بما تقدم من مذهب سيبويه، غير أنني وجدت ما يقترب من ذلك عند حديثه عن التنثية والجمع، ينظر: الكتاب: ١٧/١.
- (١٠٣) ينظر رأي الأخفش في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧/١، شرح المفصل: ٥٢/١.
- (١٠٤) ينظر: التعليقة: ٢٨/١، المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي: ص٥٣٩.
- (١٠٥) ينظر: التبصرة والتذكرة، للصيمري: ٨٥/١.
- (١٠٦) ينظر: شرح اللمع، لابن برهان: ٢١/١، شرح عيون الإعراب، لابن فضال المجاشعي:
ص٥٧، شرح اللمع، للأصفهاني: ٢٣٩/١، التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري: ص١٩٦،
شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١٢٢/١، ارتشاف الضرب: ٨٣٦/٢، التذليل والتكميل:
١٧٥/١، ١٨١.
- (١٠٧) ينظر: شرح عيون الإعراب: ص٥٧، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١٢٢/١،
ارتشاف الضرب: ٨٣٦/٢، التذليل والتكميل: ١٧٥/١، ١٨١.
- (١٠٨) ينظر: القواعد والفوائد: ص١١٣.
- (١٠٩) ينظر: المرتجل، لابن الخشاب: ص٥٥.
- (١١٠) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ص١٩٥، ١٩٦.
- (١١١) ينظر: المقتضب: ١٣/١، ١٩، الأصول في النحو: ٣٣٢/٢، القواعد والفوائد: ص٤٣٥،
٧١٧، ٧١٩، شرح التسهيل: ٢٠٠/١، ٢٠١، توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، شرح قطر الندى:
ص١٠٢، مغني اللبيب: ص٦١، شرح الأشموني: ٧١/١.
- (١١٢) النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز: ٤٨/١.
- (١١٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٥/٢، الإيضاح: ص٥٤، شرح اللمع، للأصفهاني: ٧٥١/١،
شرح الإيضاح، للعكبري: ٣٥٧/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٧/٢، المتبع في
شرح اللمع، للعكبري: ٦٣٩/٢، شرح التسهيل: ٢٠٠/١، شرح ألفية ابن معط: ٦٨٩/١.

- ارتشاف الضرب: ١٠١٣/٢، التذييل والتكميل: ٦٠/٣، الجنى الداني: ص٢٠٢، توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، مغني اللبيب: ص٦١، شرح الأشموني: ٧١/١، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١، همع الهوامع: ٢٧٥/١.
- (١١٤) ينظر: المقتضب: ١٩/١، القواعد والفوائد: ص٧١٩، شرح الإيضاح، لابن البناء: ١٥٧/١، شرح اللمع، للأصفهاني: ٧٥١/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٧/٢، المتبع في شرح اللمع: ٦٣٩/٢، شرح الرضي على الكافية: ٢٠٦/٤، التذييل والتكميل: ٦٠/٣، الجنى الداني: ص٢٠٢، توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، شرح الأشموني: ٧١/١، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١، همع الهوامع: ٢٧٥/١.
- (١١٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، شرح الأشموني: ٧١/١.
- (١١٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٥/٢، توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، تمهيد القواعد: ٦٨٥/٢، تعليق الفرائد، للدماميني: ٢١٤/٢، شرح الأشموني: ٧١/١.
- (١١٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠١/١-٢٠٣، توضيح المقاصد: ٤٣٥/١، مغني اللبيب: ص٦١، تمهيد القواعد: ٦٨٩/٢، تعليق الفرائد: ٢١٤/٢، شرح الأشموني: ٧١/١.
- (١١٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠١/١، تمهيد القواعد: ٦٨٦/٢.
- (١١٩) ينظر: اللامات، للزجاجي: ص٥٧، شرح اللمع، للأصفهاني: ٧٥٢/١، المتبع في شرح اللمع: ٢ / ٦٣٩، شرح المفصل: ١٤٤/٣، التوطئة، للشلوبيني: ص١٦٩، الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ٤٦٢/١، شرح التسهيل: ٢٠٠/١، شرح ألفية ابن معط: ٦٩٨/١، ارتشاف الضرب: ١٠١٣/٢، الجنى الداني: ص٢٠٢، توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، مغني اللبيب: ص٦١، شرح للمحة البدرية: ٣٦٥/١، شرح الأشموني: ٧١/١، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١، همع الهوامع: ٢٧٥/١.
- (١٢٠) ينظر: شرح المفصل: ١٤٤/٣، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١٧٩/١.
- (١٢١) شرح المفصل: ١٤٤/٣.
- (١٢٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١٧٩/١.
- (١٢٣) شرح التسهيل: ٢٠٣/١.
- (١٢٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ٦٩٨/١، توضيح المقاصد: ٤٣٥/١، تعليق الفرائد: ٢١٤/٢، شرح الأشموني: ٧١/١، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١، همع الهوامع: ٢٧٥/١.

- (١٢٥) ينظر: شرح المفصل: ١٤٤/٣، شرح التسهيل: ٢٠٠/١، توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، تمهيد القواعد: ٦٨٥/٢، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١.
- (١٢٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٣٤/١، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١.
- (١٢٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٠/١.
- (١٢٨) ينظر: المفصل: ص ١١٤، شرح الرضي على الكافية: ٢٠٥/٤، تعليق الفرائد: ٢١٢/٢.
- (١٢٩) تعليق الفرائد: ٢١٣/٢.
- (١٣٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠١٣/٢، الجنى الداني: ص ٢٠٢، شرح اللمحة البدرية: ٣٦٥/١، تعليق الفرائد: ٢١٣/٢، شرح الأشموني: ٧١/١، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١، همع الهوامع: ٢٧٥/١.
- (١٣١) ينظر: مغني اللبيب: ص ٦١، التصريح على التوضيح: ١٦٠/١.
- (١٣٢) تعليق الفرائد: ٢١٣/٢، ولم أقف عليه في شرح الكافية، عند حديث الرضي عن (أل) الموصولة.
- (١٣٣) ينظر: الكتاب: ٢٣٣/٤.
- (١٣٤) القواعد والفوائد: ص ٥٧٨.
- (١٣٥) المفصل في النحو: ١١٥/٧.
- (١٣٦) ينظر: المقتضب: ٦٨/٣، مجالس ثعلب: ص ٣٠٧، اللمع في العربية: ص ١٠٠، الصاحبى في فقه اللغة: ص ١١٣.
- (١٣٧) ينظر: اللمع في العربية: ص ١٠٠، ١٠١.
- (١٣٨) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.
- (١٣٩) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.
- (١٤٠) سورة القصص، الآية: ٩.
- (١٤١) توجيه اللمع: ص ٣٩٦.
- (١٤٢) الكتاب: ١٥٨/٣.
- (١٤٣) ينظر: اللمع في العربية: ص ١٠١.
- (١٤٤) ينظر النقل عن التذكرة في: التذليل والتكميل: ٣٤٠/٤.
- (١٤٥) ينظر: المسائل المنثورة: ص ٢٤٣.
- (١٤٦) ينظر: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي: ٦٩٩/١.

- (١٤٧) ينظر على سبيل المثال: شرح المفصل: ١٢٢/٧، شرح التسهيل: ٣٩٠/١، توضيح المقاصد: ٥١٧/١.
- (١٤٨) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: ص ١٥٣، التذليل والتكميل: ٣٤٠/٤، ارتشاف الضرب: ١٢٢٤/٣، ١٢٢٥.
- (١٤٩) ينظر: الإيضاح: ص ٧٨.
- (١٥٠) ينظر: الكتاب: ١٥٧/٣.
- (١٥١) ينظر: المقتضب: ٦٨/٣.
- (١٥٢) ينظر: شرح اللمع، لأصفهاني: ٦٨٢/٢، أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري: ص ١٢٧.
- (١٥٣) ينظر: أسرار العربية: ص ١٢٧.
- (١٥٤) شرح الرضي على الكافية: ١٠٦٥/٦.
- (١٥٥) شرح الرضي على الكافية: ١٠٧١/٦.
- (١٥٦) ينظر: القواعد والفوائد: ص ٥٩٧، المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٠٩/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/١.
- (١٥٧) ينظر: اللمع في العربية: ص ١٠٠، شرح الرضي على الكافية: ١٠٦٩/٦، المحرر في النحو: ١٠٩٥/٣، مغني اللبيب: ص ١٥٩، المساعد: ٢٩٩/١.
- (١٥٨) ينظر: القواعد والفوائد: ص ٥٨١، المقتصد في شرح الإيضاح: ٣١٠/١، أسرار العربية: ص ١٣٠، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/١، شرح الإيضاح، للعكبري: ٤٢١/١.
- (١٥٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/١، شرح الرضي على الكافية: ١٠٧١/٦، مغني اللبيب: ص ١٥٩.
- (١٦٠) مغني اللبيب: ص ١٥٩.
- (١٦١) ينظر: المسائل المنثورة: ص ٢٤٣.
- (١٦٢) شرح المفصل: ١٢٢/٧.
- (١٦٣) ينظر: اللمع في العربية: ص ١٠١، القواعد والفوائد: ص ٥٨١، ٥٨٢، شرح الإيضاح، للعكبري: ٤٢٩/١.
- (١٦٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٣١٣/١.
- (١٦٥) ينظر: توجيه اللمع: ص ١٢٤.

(١٦٦) البيت من الطويل، وهو لابن جذل الطعان في: لسان العرب، مادة (هلك): ١١٢/١٥، تاج العروس، مادة (هلك): ٤٠٢/٢٧، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٥١/١، شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٣/٥، قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز: ص ١٠٦، أوضح المسالك، لابن هشام: ٣٤٣/٤، تمهيد القواعد، لناظر الجيش: ٤٠١٥/٨، المقاصد الشافية، للشاطبي: ١٨٣/٧، التصريح على التوضيح، للأزهري: ٦١٩/٢.

(١٦٧) توجيه اللمع: ص ١٢٤.

(١٦٨) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكامل، للمبرد: ١٥٠/١، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٥١/١، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف، لابن السيد البطليوسي: ص ٤٢، المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي: ص ١٧٦، شرح المفصل: ٩٣/٥.

(١٦٩) الغرة المخفية: ٢٣١/١.

(١٧٠) الكتاب، لسيبويه: ٣٨/٢.

(١٧١) السابق نفسه، والصفحة نفسها.

(١٧٢) ينظر رأيهما في: البديع في علم العربية، لمجد الدين بن الأثير: ١٠٤/١، قواعد المطارحة في النحو: ص ١٠٦، شرح ألفية ابن معط، لابن القواس: ٤٨٠/١، التذييل والتكميل: ١٩٦/٦.

(١٧٣) ينظر: قواعد المطارحة في النحو: ص ١٠٦، شرح ألفية ابن معط: ٤٨٠/١.

(١٧٤) شرح اللمع للأصفهاني: ٣٢٠/١.

(١٧٥) نقل الشاطبي رأي أبي علي الفارسي في التذكرة، ينظر: المقاصد الشافية: ٥٨٦/٢.

(١٧٦) أوضح المسالك: ١١٢/٢.

(١٧٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٣٤/٢، التذييل والتكميل: ١٩٦/٦.

(١٧٨) ينظر: التصريح على التوضيح: ٤٠٨/١.

(١٧٩) أنكر المبرد ما نقله سيبويه من قول بعض العرب: "قال فلانة"، وقد رد عليه ابن ولاد ينظر:

المقتضب، للمبرد: ٣٣٧/٢، الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد: ص ١٢٣.

(١٨٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٥١/١.

(١٨١) ينظر: القواعد والفوائد، للثمانيني: ص ١٨٦، ١٨٧.

(١٨٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو، للسهيبي: ص ١٢٩.

(١٨٣) ينظر: المحرر في النحو، للهممي: ٣٦٧/١.

- (١٨٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/١٥١، القواعد والفوائد: ص ١٨٧، شرح المفصل: ٩٣/٥، التحفة الشافية في شرح الكافية في النحو، لتقي الدين النيلي: ٢/٨٩-٩١، قواعد المطارحة في النحو: ص ١٠٦.
- (١٨٥) الغرة المخفية: ١/٢٨٧.
- (١٨٦) الكتاب: ٢/٣٠٩.
- (١٨٧) الكتاب: ٢/٣٣٠.
- (١٨٨) ينظر: الكتاب: ٢/٣٣٠، ٣٣١.
- (١٨٩) ينظر: المقتضب: ٤/٣٨٩-٤٠٧، الأصول في النحو: ١/٢٨١، الإيضاح: ص ٢٠٥-٢١٠، المفصل: ص ٦٥-٦٨.
- (١٩٠) شرح للمع، لابن برهان: ١/١٤٤.
- (١٩١) المرتجل: ص ١٨٦.
- (١٩٢) أسرار العربية: ص ٢٠١.
- (١٩٣) ينظر: البديع في علم العربية: ١/٢١٤.
- (١٩٤) توجيه للمع: ص ٢١٣.
- (١٩٥) اللع في العربية: ص ٥٤، ٥٥.
- (١٩٦) توجيه للمع: ص ٢١٣.
- (١٩٧) شرح التسهيل: ٢/٢٦٤.
- (١٩٨) توضيح المقاصد: ٢/٦٦٩.
- (١٩٩) الجنى الداني: ص ٥١١، توضيح المقاصد: ٢/٦٦٩، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٥٤٨.
- (٢٠٠) شرح الأشموني: ١/٢٢٧.
- (٢٠١) شرح الأشموني: ١/٢٢٧.
- (٢٠٢) ينظر: الكتاب: ١/٤٣١، الأصول في النحو، لابن السراج: ١/٢٨٤، ٢٨٥، الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: ص ٢٠٩، القواعد والفوائد: ص ٢٣١، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٢١، ٢٢، المفصل: ص ٦٦.
- (٢٠٣) ينظر: توجيه للمع: ص ٢٢٢، ٢٢٣.
- (٢٠٤) توجيه للمع: ص ٢٢٣.

- (٢٠٥) الكتاب: ٣٤٣/٢.
- (٢٠٦) الكتاب: ٣٣٠/٢، ٣٣١.
- (٢٠٧) ينظر: شرح كتاب سبويه، للسيرافي: ٩١/٣، الإيضاح: ص ٢٠٩، القواعد والفوائد: ص ٣١٨، شرح اللمع، لابن برهان: ١٥٣/١، ١٥٤.
- (٢٠٨) ينظر: المفصل، للزمخشري: ص ٦٦، شرح اللمع، للأصفهاني: ٤٩٩/١، الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري: ٢٦٣/١، شرح المفصل: ٨٨/٢، قواعد المطارحة في النحو: ص ١٧١، الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي: ص ٢٦٠، ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان: ١٥٤١/٣.
- (٢٠٩) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢١/٢.
- (٢١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٥٣/٢، تمهيد القواعد: ٢٢٢١/٥.
- (٢١١) ينظر: المسائل المنثورة: ص ٥٨، ٥٩.
- (٢١٢) ينظر النقل عن التذكرة في: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٧٨/٢، ارتشاف الضرب: ١٥٤١/٣، التذييل والتكميل، لأبي حيان: ٣٤٣/٨، توضيح المقاصد، للمراذي: ٦٧٧/٢، تمهيد القواعد: ٢٢٢٠/٥، التصريح على التوضيح: ٥٥٧/١.
- (٢١٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٨/٢، التصريح على التوضيح: ٥٥٧/١.
- (٢١٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٤١/٣، التذييل والتكميل: ٣٤٢/٨، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام: ص ١٦٥، شرح الأشموني: ٢٣٤/١، همع الهوامع، للسيوطي: ٢٠٦/٢.
- (٢١٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٥٤/٢، مغني اللبيب: ص ١٦٥.
- (٢١٦) شرح التسهيل: ٢٧٨/٢.
- (٢١٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٨/٢، تمهيد القواعد: ٢٢٢٠/٥.
- (٢١٨) شرح اللمع، للأصفهاني: ٤٩٩/١.
- (٢١٩) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٤/٢، شرح كتاب سبويه، للسيرافي: ٧٤/١، الصاحب في فقه اللغة: ص ٩٩، المفصل: ص ١٣١، المحرر في النحو: ٤٤٦/١، همع الهوامع: ١٢٨/٢.
- (٢٢٠) ينظر: الكتاب: ١٠٧/١.
- (٢٢١) النهاية في شرح الكفاية: ١٦٥/١، ١٦٦.
- (٢٢٢) الأصول في النحو: ١٤٤/٢.

- (٢٢٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٧٤/١.
- (٢٢٤) في شرح الكتاب: (إذا)، والصواب ما أثبتته، كما في نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، تحقيق د. فهمي أبو الفضل، ط١، ١٤٢١ هـ: ١٣٤/٣.
- (٢٢٥) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٣١/١.
- (٢٢٦) ينظر: شرح المفصل: ٩٦/٤، شرح التسهيل: ٢٠٨/٢، شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٤، التذييل والتكميل: ٢٩٦/٧.
- (٢٢٧) الجنى الداني: ص ١٨٧.
- (٢٢٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٠١/١، تمهيد القواعد: ١٩٢٥/٤، همع الهوامع: ١٢٨/٢.
- (٢٢٩) توجيه اللمع: ص ٢٥٨.
- (٢٣٠) سر صناعة الإعراب، لابن جني: ٣٤/١.
- (٢٣١) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ٤٠٤/١.
- (٢٣٢) شرح المفصل: ٤٧/٣.
- (٢٣٣) ينظر: الألباز النحوية، للسيوطي: ص ٣١، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، للشيخ محمد الأهدل: ٥١٩/٢.
- (٢٣٤) ينظر: التصريح على التوضيح: ١٠٧/٢، تاج العروس، مادة (وصف): ٤٥٩/٢٤.
- (٢٣٥) ينظر: الحدود في علم النحو، للأبذي: ص ٤٧٢، همع الهوامع: ١١٧/٣، المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ٤٠١/٢، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: ٥٩٨/٢.
- (٢٣٦) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد: ص ١٧٥.
- (٢٣٧) الصاحبى في فقه اللغة، لابن فارس: ص ٥٢.
- (٢٣٨) ينظر: الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري: ص ٣٠.
- (٢٣٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٧٩/٥.
- (٢٤٠) شرح المفصل: ٤٧/٣.
- (٢٤١) ينظر: مدارج السالكين، لابن القيم: ٣٢٣/٣، ٣٢٤.
- (٢٤٢) المصباح المنير، مادة (وصف): ٦٦١/٢.
- (٢٤٣) تاج العروس، مادة (نعت): ١٢٣/٥، ١٢٤.
- (٢٤٤) الكواكب الدرية: ٥١٩/٢.

- (٢٤٥) لسان العرب، مادة (نعت): ١٨٨/١٤.
- (٢٤٦) المصباح المنير، للفيومي، مادة (وصف): ٦٦١/٢.
- (٢٤٧) ينظر: الكتاب: ٤٢١/١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٠، المقتضب: ١٨٥/٣، الأصول في النحو: ٢٣/٢-٢٧.
- (٢٤٨) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: ص ٢٠٢.
- (٢٤٩) المصطلح النحوي نشأته وتطوره/ د. عوض القوزي: ص ١٦٦.
- (٢٥٠) مصطلحات النحو الكوفي، د. عبدالله الخثران: ص ٨٥.
- (٢٥١) موسوعة المصطلح النحوي، د. يوخنا: ٦٣١/٢.
- (٢٥٢) ينظر: موسوعة المصطلح النحوي: ٦٣٢/٢.
- (٢٥٣) سورة البلد، الآية: ١٧.
- (٢٥٤) ينظر: الكتاب: ٤٢٩/١، ٤٣٨، حروف المعاني، للزجاجي: ص ١٦، الصاحبي في فقه اللغة: ص ١٠٥، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٣٧/٢، المفصل: ص ٢٥٥، توجيه اللمع: ص ٢٨٥، شرح المفصل: ٩٦/٨، ارتشاف الضرب: ١٩٨٨/٤، ١٩٨٩، الجنى الداني، للمراي: ص ٤٢٦، مغني اللبيب: ص ١٢٦، أوضح المسالك: ٦٦٣/٣.
- (٢٥٥) في المطبوع: "المهملة"، ويبدو أنه خطأ في الطباعة، والصواب ما أثبتته، وهو ما يتفق مع السياق.
- (٢٥٦) توجيه اللمع: ص ٢٨٥، ٢٨٦.
- (٢٥٧) ينظر: أحكام القرآن، للجصاص: ٣٧٢/٥، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي: ١٠٦/٨، الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب: ٨٢٨٤/١٢، البديع في علم العربية: ٣٥٩/١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٤٩/٢، المقاصد الشافية: ٨٧/٥.
- (٢٥٨) معاني القرآن، للنحاس: ٢٤٩/٦.
- (٢٥٩) المقاصد الشافية: ٨٧/٥.
- (٢٦٠) ينظر: بصائر ذوي التمييز، للفيروز آبادي: ٣٤٤/٢.
- (٢٦١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري: ١٢٨٩/٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني: ٤٠١/٦، الجنى الداني: ص ٤٢٩، المقاصد الشافية: ٨٨/٥.
- (٢٦٢) الكشف: ٥٧٠/٤.
- (٢٦٣) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٥٩/١.

- (٢٦٤) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب: ١٣١٥/٦.
- (٢٦٥) ينظر: الأصول في النحو: ٨٣/٢.
- (٢٦٦) الكتاب: ٢٤١/٣.
- (٢٦٧) توجيه اللمع: ص ٤٠٦.
- (٢٦٨) ينظر: الكتاب: ٢٢٠/٣.
- (٢٦٩) ينظر: المقتضب: ٣١٩/٣ ، ٣٢٠.
- (٢٧٠) القواعد والفوائد: ص ٦١٠.
- (٢٧١) شرح المفصل: ٥٩/١.
- (٢٧٢) شرح المفصل: ٧١/١.
- (٢٧٣) ينظر: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري: ٢٨٥/١، ٢٨٦،
التصريح على التوضيح: ٣٣١/٢.
- (٢٧٤) ينظر: أمالي السهيلي: ص ٢٠.
- (٢٧٥) أمالي السهيلي: ص ٢٠.
- (٢٧٦) شرح الإيضاح، للعكبري: ١٥٦٦/٣.
- (٢٧٧) شرح اللمحة البدرية: ٢٨٥/١، ٢٨٦.
- (٢٧٨) أمالي السهيلي: ص ٣٠.
- (٢٧٩) ثمة خلاف بين النحاة حول علة منع (فعال) علما لمؤنث من الصرف عند بني تميم، إذ ذكر سيبويه أنه للعلمية والعدل عن فاعلة، وبين المبرد أنه للعلمية والتأنيث المعنوي، وليس هذا موضع تفصيله. ينظر: الكتاب: ٢٧٧/٣، المقتضب: ٣٧٣/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج: ص ٧٥، ٧٦، توضيح المقاصد: ١٢٢٠/٤، ١٢٢١، أوضح المسالك: ١٣٠/٤، تمهيد القواعد: ٤٠٦٤/٨، التصريح على التوضيح ٣٤٥/٢.
- (٢٨٠) ينظر: الكتاب: ٢٧٧/٣، ٢٧٨، الأصول في النحو: ٨٩/٢، البديع في علم العربية: ٥٢٨/١، توجيه اللمع: ص ٦١٠، شرح المفصل: ٦٤/٤، شرح الرضى على الكافية: ١٣١/٢، ١٣٢، توضيح المقاصد: ١٢١٩/٤، ١٢٢٠، ارتشاف الضرب: ٨٧٠/٢، ٨٧١.
- (٢٨١) توجيه اللمع: ص ٦١٠.
- (٢٨٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٤/٤.
- (٢٨٣) علل النحو، لابن الوراق، (ط مكتبة الرشد): ص ٤٧٤.

- (٢٨٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٤/٤، توضيح المقاصد: ١٢٢٠/٤، التصريح على التوضيح: ٣٤٦/٢.
- (٢٨٥) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.
- (٢٨٦) ينظر: الجمل في النحو: ص٢٥٣، الكتاب: ٧/٣، المقتضب: ٧/٢، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٩٦/٣، سر صناعة الإعراب: ٣٣١، ٣٣٢/١، نتائج الفكر في النحو: ص١٠٦، ١٠٧، البديع في علم العربية: ٦٠٩/١، شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام: ص٦٧، المقاصد الشافية: ٣٠/٦، شرح الأشموني: ٥٥٦/٣.
- (٢٨٧) توجيه اللمع: ص٣٦٨.
- (٢٨٨) المقتضب: ٧/٢.
- (٢٨٩) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٩٦/٣.
- (٢٩٠) ينظر: اللمع في العربية، لابن جني: ص٩٣.
- (٢٩١) شرح إيضاح أبي علي الفارسي، للعكبري: ١٦٧٨/٣، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦/٢.
- (٢٩٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٨/٧، ٢٩.
- (٢٩٣) التصريح على التوضيح: ٣٧٢/٢.
- (٢٩٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦/٢، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥٦/٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٧٧/٣، شرح الأشموني: ٥٥٧/٣.
- (٢٩٥) ينظر: المقتضب: ٤٩/٢، ٥٠، القواعد والفوائد: ص٥٤٢، المقتصد: ٣٨٠-٣٨٢/٢، المفصل: ص٢٧٣، البديع في علم العربية: ٦٣٢-٦٣٠/١، شرح المفصل: ١٥٦/٨، ١٥٧، ارتشاف الضرب: ١٨٨٦/٤، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٤٠/٢، ٣٤١، المقاصد الشافية: ١٢٦-١٢٩/٦، شرح الأشموني: ٥٨٤/٣، ٥٨٥، همع الهوامع: ٤٥٤/٢.
- (٢٩٦) البيت من البسيط، ضمن قصيدة يمدح فيها الشاعر هرم بن سنان، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ص١٦٠، الكتاب: ٦٦/٣، المقتضب: ٧٠/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٢٨/٢، البديع في علم العربية: ٦٣٢/١، شرح المفصل: ١٥٧/٨، مغني اللبيب: ص٤٠٥، التصريح على التوضيح: ٤٠٢/٢.
- والخليل: المحتاج الفقير المختل الحال، والحرم: الممنوع. ينظر: لسان العرب، مادة (خلل): ١٩٦/٤، مادة (حرم): ١٣٤/٣.

- (٢٩٧) توجيه اللمع: ص ٣٧٧.
- (٢٩٨) ينظر: الكتاب: ٣/٦٦.
- (٢٩٩) ينظر: المقتضب: ٢/٦٩، شرح التسهيل: ٤/٧٨، ٧٩.
- (٣٠٠) ينظر: المقتضب: ٢/٦٩، ٧٠، توضيح المقاصد: ٣/١٢٨٠، شرح الأشموني: ٢/٥٨٥، ٥٨٦.
- (٣٠١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٣٨٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٢٨، اللحة في شرح الملحّة، لحسن الصايغ: ٢/٨٧٥، التصريح على التوضيح: ٢/٤٠٢.
- (٣٠٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٣٨٢.
- (٣٠٣) ينظر: الكتاب: ٣/١٠٤، اللمع في العربية: ص ١٢١.
- (٣٠٤) الأصول في النحو: ١/٤٣١.
- (٣٠٥) ينظر: الإيضاح: ص ٢٦٣.
- (٣٠٦) توجيه اللمع: ص ٤٨٠.
- (٣٠٧) المفصل: ص ٢٩٩.
- (٣٠٨) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/١٦٦، ١٦٧، شرح المفصل: ٩/٩٣.
- (٣٠٩) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٢/٣٢١.
- (٣١٠) تَوَيْتُ: التَّوَى: الهلاك، وقيل: هلاك المال، أو هو ذهاب مال لا يرجى. ينظر: لسان العرب، مادة (توا): ٢/٦٠، ٦١.
- (٣١١) الجوى: "الحُرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن". لسان العرب، مادة (جوا): ٢/٤٠٠.
- (٣١٢) خَوَيْتُ: خَوَتِ الدار: تهدمت وسقطت، وخَوَتِ الدار وخَوَيْتُ خَيْاً وخُوياً وخَواً وخَوَاية: أَقْوَتُ وخَلَّتْ من أهلها، وخَوَيْتُ المرأةَ خَواً وخَوَتِ: ولدت فَخَوَى بطنها، أي: خلا، وكذلك إذا لم تأكل عند الولادة. ينظر: لسان العرب، مادة (خوا): ٤/٢٤٨، ٢٤٩.
- (٣١٣) الدوى: المرض والسلُّ، والدوى: داء باطن في الصدر، والدوى: الضنى، والدوى: الأحمق، وكذلك قيل: الدوى: اللازم مكانه لا يبرح، والدوى: جمع دَوَايِمٍ ويقال الدوى للدواء. ينظر: لسان العرب، مادة (دوا): ٤/٤٤٢ - ٤٤٤.
- (٣١٤) زَوَيْتُ: يقال: زوى الله عني الشر، أي: صرفه، وزَوَيْتُ الشيءَ عن فلان، أي: نحَيْتُهُ، وزوى: إذا قبض، وزوى: جمع. ينظر: لسان العرب، (زوي): ٦/١١٠.

(٣١٥) ضَوَيْتُ: "ضَوَيْتُ إِلَيْهِ بِالْفَتْحِ أَضْوِي ضُوِيًّا، إِذَا أُوتِيَ إِلَيْهِ وَانْضَمَّتْ". لسان العرب، مادة (ضوا): ٩٧/٨.

(٣١٦) البَوُّ: "الحوار، وقيل: جلده يحشى تبنًا أو ثَمَامًا أو حشيشًا؛ لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، ثم يقرب إلى أم الفصيل؛ لترأمة فتدرّ عليه، والبوُّ أيضا: ولد الناقة" لسان العرب، مادة (بوا): ٥٢٦/١.

(٣١٧) تَوَّةٌ: التَوَّةُ الفرد، يقال: جاء تَوًّا، أي: جاء فردًا، وأتوى الرجلُ: إذا جاء تَوًّا وحده، فالعرب تقول لكل مفرد تَوًّا، ولكل زوج زَوًّا، ويقال: مضت تَوَّةٌ من الليل أو النهار، أي: ساعة. ينظر: لسان العرب، (توا): ٦٠/٢.

(٣١٨) خَوَّةٌ: الخَوَّةُ الجوع، وكل وادٍ واسع في جوٍّ سهلٍ فهو خَوٌّ وخَوِيٌّ، والخَوَّةُ العسل. ينظر: لسان العرب، مادة (خوا): ٢٤٩/٤، ٢٥٠.

(٣١٩) الزَوُّ: "القرينان من السفر وغيرها، وجاء زَوًّا: إذا جاء هو وصاحبه، والعرب تقول لكل مفرد تَوًّا، ولكل زوج زَوًّا". لسان العرب، مادة (زوي): ١١٠/٦.

(٣٢٠) قَوٌّ: "موضع، وقيل: موضع بين فيد والنَّجَّاح"، لسان العرب، مادة (قوا): ٣٣٥/١١، وقيل: "هو وادٍ يقطع الطريق تدخله المياه ولا تخرج، وعليه قنطرة يعبر القفول عليها يقال لها بطن قوٍّ" معجم البلدان، (قو): ٤١٥/٤.

(٣٢١) الهُوَّةُ: كلٌّ وَهْدَةٌ عميقة، والهُوَّةُ: ما انهبط من الأرض، وقيل: الوهْدَةُ الغامضة من الأرض. ينظر: لسان العرب، مادة (هوا): ١٦٣/١٥.

(٣٢٢) النهاية في شرح الكفاية: ٣٢١/٢.

(٣٢٣) الكتاب: ٣ / ٢٦٢، ٢٦٣.

(٣٢٤) الكتاب: ٣ / ٣٦٦.

(٣٢٥) ينظر: الأصول في النحو: ٧٨/٣، ٧٩، ٣ / ٣٢٦.

(٣٢٦) سورة الرحمن، الآية: ٤٨.

(٣٢٧) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١١٨/٤.

(٣٢٨) الصحاح، مادة (ذا): ٢٥٥١/٦.

(٣٢٩) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٦٢/٢، ٦٣، شرح الشافية، للخضر البيزدي:

١٨٧/١، تمهيد القواعد: ٥٢١٤/١٠.

(٣٣٠) شرح التصريف، للثمانيني: ص ٤١١.

- (٣٣١) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ص ٨٠، ٨١.
- (٣٣٢) ينظر: الصحاح، مادة (ذا): ٢٥٥١/٦.
- (٣٣٣) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري: ٢١٥/٦.
- (٣٣٤) الصحاح، مادة (ذا): ٢٥٥١/٦.
- (٣٣٥) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري: ٢١٥/٦.
- (٣٣٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧٣/٢.
- (٣٣٧) ينظر: شرح المفصل: ٥٣/١، شرح الملوكي في التصريف: ص ٣٩٥، ٣٩٦.
- (٣٣٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص ١٨.
- (٣٣٩) ينظر: توجيه اللمع: ص ٤٣٢.
- (٣٤٠) توجيه اللمع: ص ٤٣٢.
- (٣٤١) ينظر: الكتاب: ١٩٩/٢، ٣٠٢/٣، المقتضب: ١٨١/٣، الأصول في النحو: ١٤١/٢، الإيضاح في علل النحو، للزجاجي: ص ٩٩، شرح كتاب سيوييه، للسيرافي: ٦٧/٤، سر صناعة الإعراب: ٣١٠/١، القواعد والفوائد: ص ٦٤٤، شرح اللمع، لابن برهان: ٤٦٧/٢، شرح اللمع، للأصفهاني: ٧٠٨/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ٥١٩/١، المحرر في النحو: ١٠٢٢/٢.
- (٣٤٢) ينظر رأي الجرمي في: الجمل في النحو، للزجاجي: ص ٣٤١، ارتشاف الضرب: ٩٦٤/٢، التذييل والتكميل: ٣١٦/٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٨/١.
- (٣٤٣) شرح التسهيل: ١٧٣/١.
- (٣٤٤) التذييل والتكميل: ٣١٦/٢.
- (٣٤٥) الجمل في النحو، للزجاجي: ص ٣٤٠.
- (٣٤٦) شرح الرضي على الكافية: ٦٨٤/٥.
- (٣٤٧) ارتشاف الضرب: ٤٧٠/١.
- (٣٤٨) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٢/٣.
- (٣٤٩) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٨٤٤/٩.
- (٣٥٠) همع الهوامع: ١٤١/١.
- (٣٥١) نقل حكاية الجرمي الزجاجي، الجمل في النحو: ص ٣٤١.
- (٣٥٢) المقتضب: ٣١/٤.

- (٣٥٣) ينظر: القواعد والفوائد: ص ٦٤٤.
- (٣٥٤) همع الهوامع: ١/٤٢١.
- (٣٥٥) الصحاح، للجوهري، مادة (ويه): ٦/٢٥٨، وينظر: تاج العروس: ٣٦/٥٥٤، ٥٥٥.
- (٣٥٦) ينظر: الكتاب: ٣/٤٧٩، المقتضب: ٢/٢٧٥، الأصول في النحو: ٣/٦٢، المحرر في النحو: ١/٤١٣.
- (٣٥٧) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٠، ٤٨١، المقتضب: ٢/٢٧١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٢١٨، شرح المفصل: ٥/١٣٨، المحرر في النحو: ١/٤١٣.
- (٣٥٨) ينظر: الأصول في النحو: ٣/٦٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٢١٨، المخصص، لابن سيده: ١٤/١١٠، المفصل: ص ١٦٠، شرح المفصل: ٥/١٣٨، المقرب، لابن عصفور: ٣/٦٢، المحرر في النحو: ١/٤١٣.
- (٣٥٩) في المطبوع: "التعريف"، وقد يكون تحريفا من الناسخ، والصواب ما أثبتته؛ لما يرجحه سياق الكلام من ذلك، إذ ذكر ابن مهران أن (عند) مستغنية عنه، وقد نصَّ عدد من النحاة على كون تصغير الظروف يفيد التقريب، وذكروا أن (عند) تفيد التقريب. ينظر: الكتاب: ١/٤٨٠، ٤٨١، ٤/٢٣٢، المقتضب: ١/١٩٠، ٤/٣٤٠، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/١٢٦، ١٢٧، ٤/٢١٨، المخصص: ١٤/١١٠، شرح المفصل: ٥/١٣٨، المقرب: ٢/٨٠، المحرر في النحو: ١/٤١٣.
- (٣٦٠) توجيه اللمع: ص ١٩٣.
- (٣٦١) الكتاب: ٤/٢٣٢، وينظر: المقتضب: ١/١٩٠، ٤/٣٤٠، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/١٢٦، ١٢٧.
- (٣٦٢) الكتاب: ٤٨٠، ٤٨١.
- (٣٦٣) المقتضب: ٢/٢٧١.
- (٣٦٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/٢١٨.
- (٣٦٥) ينظر: المخصص: ١٤/١١٠، شرح المفصل: ٥/١٣٨.
- (٣٦٦) ينظر: المحرر في النحو: ١/٤١٣.
- (٣٦٧) توجيه اللمع: ص ٤٣٩.
- (٣٦٨) توجيه اللمع: ص ٤٤٠.
- (٣٦٩) المقتضب: ٢/١٦٦.

- (٣٧٠) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٩١/٢.
- (٣٧١) ينظر: العدد في اللغة، لابن سيده: ص ٢٩، شرح المفصل: ٢٨/٦.
- (٣٧٢) هكذا في التحقيقات الثلاثة لكتاب علل النحو، لابن الوراق، ويبدو أن صوابها: تثليثها، ينظر: علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ص ٥٠٤، تحقيق: مها مازن المبارك: ص ٣٣١، تحقيق: محمود نصار: ص ٦٧٦.
- (٣٧٣) علل النحو، (ط مكتبة الرشد): ص ٥٠٤، ٥٠٥.
- (٣٧٤) علل النحو، (ط مكتبة الرشد): ص ٥٠٥.
- (٣٧٥) أسرار العربية: ص ٢٢١.
- (٣٧٦) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي: ٢٣٢/٣.
- (٣٧٧) ينظر: الكتاب: ٣/٣٩١، المقتضب: ٣/٨٤، ٨٨، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/١٤٠، علل النحو (ط مكتبة الرشد): ص ٥٣٨، ٥٣٩، شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ: ٢/٤٣٧، ٤٣٨، شرح المفصل: ٤/١٥٠، ٣٦/٦، ٣٨، الكناش في فني النحو والصرف، لابن شاهنشاه: ٣١٢/١، تمهيد القواعد: ٩/٤٦٩٠، شرح الأشموني: ٣/٦٥٤، ٦٦٠، ٦٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٥٠٨، ٥٠٩.
- (٣٧٨) النهاية في شرح الكفاية: ٢/٢٩٧.
- (٣٧٩) المقصور والممدود، لابن ولاد: ص ٩٢.
- (٣٨٠) المقصور والممدود، لابن ولاد: ص ٢١٣، ٢١٤.
- (٣٨١) ينظر: المقصور والممدود، لأبي علي القالي: ص ٤٥٩، المخصص: ٣٧/١٦، ٧٨.
- (٣٨٢) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٣٨.
- (٣٨٣) شرح المفصل: ٤/١٥٠، وينظر: شرح المفصل: ٦/٣٨.
- (٣٨٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي: ٣/٧٣، ٤/٨٠، المصباح المنير: ٢/٤٩٠.
- (٣٨٥) ينظر: الغرة المخفية: ١/٢٣١، توجيه اللع: ص ١٢٤.
- (٣٨٦) ينظر على سبيل المثال: الفريدة في شرح القصيدة: ص ٥٣، ٨٣، ١١٢، ١١٩، ١٣٠.
- (٣٨٧) تقدمت الإشارة إلى ذلك عند التعريف بابن مهران العراقي.
- (٣٨٨) ينظر على سبيل المثال: المسألة السادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والسابعة عشرة من السؤالات النحوية، والمسألة الثانية، والثالثة، والرابعة من السؤالات الصرفية.

- (٣٨٩) ينظر: المسألة الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والعاشر من السؤالات النحوية، والمسألة الأولى، والخامسة من السؤالات الصرفية.
- (٣٩٠) ينظر: المسألة الأولى من السؤالات النحوية.
- (٣٩١) ينظر: المسألة السابعة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٢) ينظر: المسألة التاسعة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٣) ينظر: المسألة الثانية عشرة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٤) ينظر: المسألة السادسة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٥) ينظر: المسألة السادسة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٦) ينظر: المسألة الثامنة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٧) ينظر: المسألة الخامسة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٨) ينظر: المسألة السابعة من السؤالات النحوية.
- (٣٩٩) ينظر: المسألة السابعة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٠٠) ينظر: المسألة الرابعة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٠١) ينظر: المسألة الثالثة من السؤالات النحوية.
- (٤٠٢) ينظر: المسألة الثانية من السؤالات النحوية.
- (٤٠٣) ينظر: المسألة الثالثة من السؤالات الصرفية.
- (٤٠٤) ينظر: المسألة الأولى من السؤالات الصرفية.
- (٤٠٥) المسألة الخامسة من السؤالات النحوية.
- (٤٠٦) ينظر: المسألة الأولى من السؤالات النحوية.
- (٤٠٧) المسألة الثامنة من السؤالات النحوية.
- (٤٠٨) ينظر: المسألة التاسعة من السؤالات النحوية.
- (٤٠٩) ينظر: المسألة السادسة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤١٠) ينظر: المسألة الخامسة من السؤالات النحوية.
- (٤١١) ينظر: المسألة العاشرة من السؤالات النحوية.
- (٤١٢) ينظر: المسألة الثانية من السؤالات الصرفية.
- (٤١٣) ينظر: المسألة الخامسة من السؤالات الصرفية.
- (٤١٤) سورة البلد، الآية: ١٧، ينظر: المسألة الثانية عشرة من السؤالات النحوية.

- (٤١٥) ينظر: المسألة الأولى من السؤالات النحوية.
- (٤١٦) ينظر: المسألة الحادية عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤١٧) ينظر: المسألة السادسة من السؤالات النحوية.
- (٤١٨) ينظر: المسألة الثامنة من السؤالات النحوية.
- (٤١٩) المسألة الثانية عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٢٠) المسألة السادسة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٢١) المسألة السابعة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٢٢) ينظر: المسألة السابعة من السؤالات النحوية.
- (٤٢٣) ينظر: المسألة السادسة من السؤالات النحوية.
- (٤٢٤) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.
- (٤٢٥) المسألة الأولى من السؤالات النحوية.
- (٤٢٦) ينظر: شرح كتاب سيوييه، للسيرافي: ١/١٥١، المسألة السابعة من السؤالات النحوية.
- (٤٢٧) ينظر: الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري: ص ٣٠، المسألة الحادية عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٢٨) ينظر: البديع في علم العربية: ١/٣٥٩، المسألة الثانية عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٢٩) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولاد: ص ٩٢، ٢١٣، ٢١٤، شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٣٧، ٤٣٨، المسألة الخامسة من السؤالات الصرفية.
- (٤٣٠) المسألة الأولى من السؤالات النحوية.
- (٤٣١) المسألة الرابعة من السؤالات النحوية.
- (٤٣٢) ينظر: المسألة الرابعة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٣٣) ينظر: المسألة الرابعة من السؤالات الصرفية، الأشباه والنظائر: ٣/٢٣٢.
- (٤٣٤) ينظر: المسألة السابعة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٣٥) ينظر: المسألة الرابعة عشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٣٦) ينظر: المسألة العاشرة من السؤالات النحوية.
- (٤٣٧) ينظر: المسألة الثالثة من السؤالات الصرفية.
- (٤٣٨) ينظر: المسألة السابعة من السؤالات النحوية.
- (٤٣٩) ينظر: المسألة التاسعة من السؤالات النحوية.

- (٤٤٠) ينظر: المسألة الحادية عشرة من السؤالات النحوية.
(٤٤١) ينظر: المسألة السادسة عشرة من السؤالات النحوية.
(٤٤٢) ينظر: المسألة الخامسة من السؤالات النحوية.
(٤٤٣) ينظر: المسألة الثامنة من السؤالات النحوية.
(٤٤٤) ينظر: المسألة الثانية من السؤالات الصرفية.
(٤٤٥) ينظر: المسألة الثانية من السؤالات النحوية.
(٤٤٦) ينظر: المسألة الرابعة من السؤالات النحوية.
(٤٤٧) ينظر: المسألة الرابعة من السؤالات الصرفية.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)
- ٢- أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٤- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي (ت: ٦٩٥هـ)، تحقيق: د. عبدالله البركاتي، د. محسن العميري، منشورات جامعة أم القرى، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- ٥- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: عبدالمعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٦- أسرار البلاغة، لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط١، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- ٧- أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).
- ٨- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).

- ٩- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ) تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ت).
- ١٠- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، تأليف: خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- ١١- الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى: الطراز في الألغاز، للإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م.
- ١٢- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، (د.ت).
- ١٣- الانتصار لسبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: ٣٣٢هـ) تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ١٤- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، لأبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بـ(ابن السيد البطلانيوسي) (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط٣، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري النحوي (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، ط٤، (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م).
- ١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ) ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- ١٧- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
- ١٨- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس المعروف بـ(ابن الحاجب) (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).

- ١٩- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ٢٠- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ٢١- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٢٢- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ .
- ٢٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ٢٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ٢٥- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة، (د.ت).
- ٢٦- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط١، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- ٢٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ٢٨- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٢٩- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

- ٣٠- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٣١- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. حسن الملح، د. سهى نعجة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط٢، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- ٣٢- التحفة الشافية في شرح الكافية في النحو، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، لأبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيدالله الطائي النيلي البغدادي، تحقيق: أبو الكميث محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.
- ٣٣- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، ط١، (د.ت).
- ٣٤- التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٣٥- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، القاهرة، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- ٣٦- التعليقة على كتاب سبويه، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ٣٧- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، لكامل الدين أبي الفضل عبدالرزاق بن تاج الدين أحمد المعروف بـ(ابن الفوطي) (ت: ٧٢٣هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد، المطبعة الهاشمية، دمشق، (د.ت).
- ٣٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحَب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق: أ.د. علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ٣٩- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لأبي محمد عبدالله بن برّي المصري (ت: ٥٨٢هـ)، تحقيق: أ. عبدالوهاب عوض الله، د. عبدالحميد مذکور، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، ط١، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

- ٤٠- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ٤١- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ٤٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: أ.د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٤٣- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني (ت: ٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف المطوع، ط٢، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٤٤- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط١، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٤٥- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٤٦- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ٤٧- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للشيخ محمد الخصري الدمياطي الشافعي (ت: ١٢٨٨هـ)، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ٤٨- الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد الأبي المعروف بـ (شهاب الدين الأندلسي) (ت: ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبدالله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد: ١١٢، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- ٤٩- حروف المعاني، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٥٠- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي ت: ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- ٥١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بـ (السمين الحلبي) (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت.).
- ٥٢- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت: ١١٧هـ) شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي الأصمعي، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٥٣- ديوان زهير بن أبي سلمى (ت: ٦٠٩م)، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ٥٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت.).
- ٥٥- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط٢، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٥٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- ٥٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك المعروف بـ (ابن الناظم) (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ٥٨- شرح ابن عقيل بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت: ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ٥٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م).
- ٦٠- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجبالي الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للنشر والتوزيع، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٦١- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

- ٦٢- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبازي (ت: ٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، د. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ط١، (١٧٤١هـ - ١٩٩٦م).
- ٦٣- شرح الشافية، للخضر اليزدي، أتمه سنة ٧٢٠هـ، دراسة وتحقيق: حسن أحمد الحمود العثمان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، (١٦٤١هـ - ١٩٩٦م).
- ٦٤- شرح ألفية ابن معطي، لأبي الفضل عبدالعزيز بن جمعة بن زيد، المعروف بـ(ابن القواس) (ت: ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٦٥- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: أ.د. هادي نهر، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.
- ٦٦- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- ٦٧- شرح اللمع، لأبي القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي المعروف بـ(ابن برهان) (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٦٨- شرح المفصل، لابن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ت).
- ٦٩- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- ٧٠- شرح الملوكي في التصريف، لابن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- ٧١- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، إعداد: عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩هـ.
- ٧٢- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، لأبي علي الحسن بن أحمد البناء (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: د. سهاري العبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة القصيم، (١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م).
- ٧٣- شرح جملة الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د.ت).

- ٧٤- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأباضي النحوي (ت: ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده للبغدادى (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٧٥- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت: ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، الأردن، ط١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ٧٦- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٧، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- ٧٧- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- ٧٨- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ٧٩- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، (د.ت).
- ٨٠- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٨١- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
- ٨٢- العبر في خبر من غير، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ٨٣- العدد في اللغة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٨٤- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بـ(ابن الوراق) (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- ٨٥- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بـ(ابن الوراق) (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سورية، ط٢، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ٨٦- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بـ(ابن الوراق) (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٨٧- الغرة المخفية، لابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، في شرح الدرّة الألفية لابن معط (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الرمادي، مطبعة العاني، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٨٨- الفرق، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (ت: ٢٤٨هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٨٩- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د.ت).
- ٩٠- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٩١- الفريدة في شرح القصيدة التي أنشأها ابن الدهان (ت: ٥٦٩هـ) في عويص الإعراب، لابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٩٢- الفلاحة والمفلوكون، لأحمد بن علي الدلحي (ت: ٨٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٩٣- قلاند الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لكمال الدين أبي البركات المبارك بن الشعار الموصلّي (ت: ٦٥٤هـ)، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ٩٤- قواعد المطارحة في النحو، لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله (ت: ٦٨١هـ)، تقديم وتحقيق: د. يس أبو الهيجاء وآخرين، دار الأمل، إربد، الأردن، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

- ٩٥- القواعد والفوائد، لعمر بن ثابت الثماني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ٩٦- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هندواوي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٩٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، ضبط وتوثيق أبي عبدالله الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- ٩٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم (حاجي خليفة) (ت: ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ٩٩- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق الإمام أبي أحمد عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ١٠٠- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ١٠١- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن شاهنشاه بن أيوب (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- ١٠٢- الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل (ت: ١٢٩٨هـ) على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٠٤هـ - ١٩٩٠م).
- ١٠٣- اللامات، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٠٤- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط١، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ١٠٥- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بـ(ابن منظور) الإفريقي

- المصري (ت: ٧١١هـ)، ضبط نصه وعلق حواشيه: د. خالد رشيد القاضي، دار الأخيار، الرياض، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ١٠٦- اللمحة في شرح الملحّة، لمحمد بن الحسن الصايغ (ت: ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- ١٠٧- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: د. سميح أبو مغلّي، دار مجدولاي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
- ١٠٨- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- ١٠٩- المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد حمد محمد الزوي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- ١١٠- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٦م.
- ١١١- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان روبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعنتى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار فتنية، الكويت، (د.ت).
- ١١٢- المحرر في النحو، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أ.د منصور علي عبدالسميع، دار السلام، مصر، ط٢، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- ١١٣- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بـ(ابن سيده) (ت: ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ١١٤- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٧، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- ١١٥- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- ١١٦- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ١١٧- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي (ت: ٧٦٨هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- ١١٨- المرتجل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- ١١٩- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- ١٢٠- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٢١- المسائل العسكرية في النحو العربي، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: أ.د. علي جابر المنصوري، ٢٠٠٢م.
- ١٢٢- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).
- ١٢٣- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) تحقيق وتعليق: د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- ١٢٤- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
- ١٢٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، (د.ت).
- ١٢٦- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ١٢٧- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبدالله بن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- ١٢٨- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط٢، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ١٢٩- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).

- ١٣٠- معجم البلدان، لأبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي البغدادي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، (١٣٧٩هـ - ١٩٧٧م).
- ١٣١- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ١٣٢- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف: عمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، دمشق، (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).
- ١٣٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ١٣٤- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ط١، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
- ١٣٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ١٣٦- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- ١٣٧- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- ١٣٨- المقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٩٩هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى، عبدالله الجبوري، ط١، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- ١٣٩- المقصور والممدود، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد (ت: ٣٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
- ١٤٠- المقصور والممدود، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت: ٣٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- ١٤١- موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، د. يوحنا مرزا الخامس، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ١٤٢- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السُّهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: د. عادل أحمد عبدالوجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- ١٤٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت: ٨٧٤هـ)، قدّم له وعلّق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ١٤٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٤٥- نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، المطبعة الجمالية، مصر، (١٣٢٩هـ - ١٩١١م).
- ١٤٦- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، تحقيق ودراسة: عبدالله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٤٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بـ (ابن الأثير) (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، (د.ت).
- ١٤٨- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت: ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- ١٤٩- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليّة، استانبول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥١م.
- ١٥٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي ببيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ١٥١- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).